التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 218 السنة 24 - يناير 2026

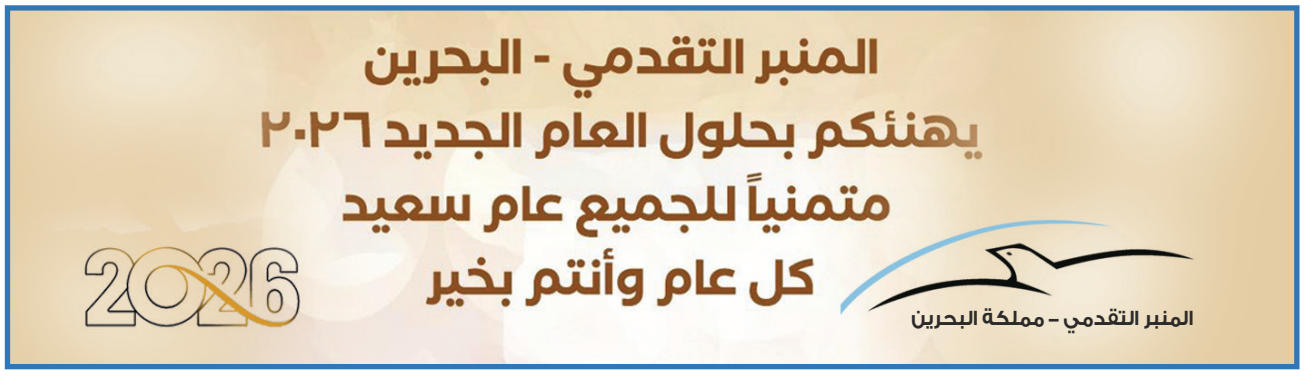

موقفنا

الفساد بين التقارير والتدابير

في بيانه بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، يقف المنبر التقدمي، وهو يتناول ملف النزاهة والمال العام جوهر الإشكالية، مؤكداً أن أي خطاب عن مكافحة الفساد يبقى منقوصاً، بل فاقداً لمعناه، ما لم يقترن بمحاسبة صارمة وإجراءات تنفيذية واضحة تترجم التقارير الرقابية إلى أفعال ملموسة.

في بيانه دعا التقدمي إلى تحويل هذه المناسبة إلى لحظة مراجعة حقيقية لمدى الجدية في مواجهة الفساد الإداري والمالي والمؤسسي، بوصفه أحد أخطر التحديات التي تعيق التنمية المستدامة، وتُضعف كفاءة المؤسسات، وتُقوض ثقّة المواطنين في الشأن العام. فالمشكلة لا تكمن فقط في وجود الفساد، بل في التعامل معه كأمر اعتيادي أو كمخالفات عابرة يمكن تجاوزها دون مساءلة.

وقف التقدمي في بيانه أيضاً أمام نقطة محورية تتكرر في النقاش العام منذ سنوات، تتمثل في الفجوة بين التقارير الرقابية من جهة، والتدابير التنفيذية من جهة أخرى. فالتقارير، مهما بلغت دقتها، وهو أمر يدور حوله نقاش أيضاً، تفقد قيمتها إذا بقيت حبيسة الأدراج، أو تحولت إلى مادة إعلامية بلا نتائج. غياب المحاسبة الواضحة، وتكرار المخالفات دون عقاب، يرسخان ثقافة الإفلات من العقاب، ويوجهان رسائل سلبية بأن مواصلة العبث بالمال العام ممكن.

تتطلب مكافحة الفساد إرادة واضحة، وتشريعات فعالة، وأجهزة رقابية مستقلة، وحماية حقيقية للمبلغين عن الفساد. وفي هذا السياق، شدّد بيان التقدمي على الدور المفترض لمجلس النواب، باعتباره ركناً أساسياً في منظومة الرقابة، داعياً إلى تفعيل أدواته الدستورية، وتحويل تقارير الرقابة إلى ملفات محاسبة فعلية، لا الاكتفاء بالتصريحات.

وعلى الصعيد المجتمعي فإنّ مواجهة الفساد لا تتم عبر الأجهزة الرسمية وحدها، بل تحتاج إلى مجتمع مدني فاعل، ونقابات وجمعيات قادرة على ممارسة الرقابة الشعبية ونشر ثقافة النزاهة دون تقييد أو تهميش، كون المعركة ضد الفساد، في جوهرها، معركة سياسية وتشريعية وثقافية في آن واحد.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإنّ بناء دولة العدالة والتنمية يمرّ عبر مواجهة صريحة مع الفساد، دون مجاملة أو تسويف، وترسيخ الشفافية كمنهج عمل دائم، لا كشعار موسمي، فمكافحة الفساد شرط لأيّ مشروع وطني جاد ومستدام، تتطلع إليه كل القوى المخلصة للوطن والشعب.

التقدمي

الأمين العام للمنبر التقدمي يستنكر تصريحات إيرانية تمس سيادة البحرين ويؤكد عروبتها التاريخية

أعرب الأمين العام للمنبر التقدمي عن استنكاره الشديد للتصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تضمنت مزاعم بشأن تبعية مملكة البحرين لإيران، مؤكداً أن هذه الادعاءات باطلة ومرفوضة ولا تستند إلى أي أساس تاريخي أو قانوني.

عادل المتروك

وقال الأمين العام إن هذه التصريحات تمثل تكراراً لمواقف قديمة ومختلقة، تتعارض بشكل كامل مع الحقائق التاريخية الثابتة ومع الهوية الوطنية الراسخة لشعب البحرين، مشدداً على أن البحرين كيان عربي أصيل منذ فجر التاريخ، استوطنتها القبائل العربية منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد، وتعزز انتماؤها العربي عبر الحضارات المتعاقبة، بدءاً من حضارة دلمون، مروراً بالعصور الإسلامية، وصولاً إلى العصر الحديث.

وأضاف أن اتفاقية جنيف لعام 1970 شكّلت محطة قانونية مفصلية، إذ أكدت بوضوح رغبة شعب البحرين في الاستقلال وهويته العربية، وحسمت بشكل نهائي أي جدل حول سيادة البحرين وانتمائها، وحظيت باعتراف دولي لا يقبل التشكيك.

وأوضح الأمين العام أن هذه الحقائق التاريخية والقانونية الراسخة، والمتوافق عليها وطنياً، تجعل من أي تصريحات مشككة محاولة عبثية لا يمكن أن تنال من انتماء البحرين القومي أو تربك وعي شعبها المتجذر بهويته العربية وبولائه الوطني.

وأكد في ختام تصريحه تمسكه بالدفاع عن سيادة مملكة البحرين ووحدة شعبها، ورفضه القاطع لأي خطاب يستهدف زعزعة الاستقرار أو التشكيك في الجذور التاريخية والوطنية للبحرين.

المنبر التقدمي يحيي يوم المرأة البحرينية ويدعو إلى إصلاحات تشريعية تعزز المساواة

أكد المنبر التقدمي، بمناسبة يوم المرأة البحرينية الذي يصادف الأول من ديسمبر من كل عام، أن هذه المناسبة تمثل فرصة وطنية للاحتفاء بإسهامات المرأة البحرينية في مختلف المجالات، وفي الوقت ذاته محطة لتقييم واقعها الحقوقي والاجتماعي والاقتصادي، داعياً إلى إصلاحات تشريعية وسياسات عامة تعزز المساواة الفعلية بين الجنسين.

وأشار البيان إلى أن الاحتفاء بيوم المرأة البحرينية، الذي يُقام هذا العام تحت شعار «المرأة البحرينية تميز - إبداع - ابتكار»، ينبغي ألا يقتصر على الطابع الرمزي، بل أن يقترن بإجراءات عملية تعالج الفجوات القائمة، لافتاً إلى أن المرأة البحرينية كانت شريكاً أساسياً في مسيرة العمل الوطني عبر مختلف المراحل، وقدمت تضحيات جسيمة، بما في ذلك التعرض للاعتقال، وأسهمت في تحقيق مكاسب وطنية ما زالت آثارها حاضرة.

وأوضح التقدمي أن المرأة البحرينية حققت حضوراً متقدماً في مجالات إدارية ومهنية وعلمية ومؤسسات المجتمع المدني، إلا أن هذا التقدم ما زال يصطدم بواقع تتخلله مظاهر تمييز مؤسسي ومجتمعي، أبرزها الثقافة الذكورية، والعنف الأسري، والفجوات في المشاركة السياسية والاقتصادية، مؤكداً أن الإحصاءات الرسمية والتقارير الدولية تعكس عمق هذه التحديات.

وبحسب البيانات التي استند إليها البيان، فإن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة لا تتجاوز 42.8٪، في حين لا تزيد نسبة توليها للمناصب القيادية على 4٪، كما تشكل النساء ما بين 75٪ و83٪ من إجمالي العاطلين عن العمل، وهو ما اعتبره المنبر مؤشراً واضحاً على استمرار عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل.

وفي الشأن السياسي، أشار المنبر إلى بيانات الأمم المتحدة لعام 2024، التي تفيد بأن النساء يشغلن نحو 20٪ فقط من مقاعد البرلمان، معتبراً أن هذا التمثيل المحدود يؤكد استمرار ضعف مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

وعلى المستوى الاجتماعي والقانوني، لفت المنبر إلى نتائج مؤشر «المؤسسات الاجتماعية وتوزيع النوع الاجتماعي» (SIGI) الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2023، والذي منح البحرين درجة 89 من 100 في مؤشر التمييز داخل الأسرة، ما يعكس استمرار تشريعات وممارسات تحد من حقوق المرأة في قضايا الوصاية والطلاق وغيرها من الحقوق المرتبطة بالأحوال الشخصية.

وأشار البيان إلى أن العنف الأسري ما يزال من أبرز التحديات التي تواجه المرأة البحرينية، حيث سجلت النيابة العامة 2،807 بلاغات عنف أسري في عام 2023، مقابل 3،017 بلاغاً في عام 2022، موضحاً أن هذه الأرقام، رغم انخفاضها النسبي، لا تعكس الحجم الحقيقي للمشكلة في ظل ضعف الإبلاغ والخوف من الوصم الاجتماعي.

وانتقد التقدمي استمرار وجود بنود تشريعية تمييزية، من بينها عدم المساواة في قوانين الجنسية، والتمييز القائم في قانون الأحوال الشخصية، معتبراً أن هذه النصوص تقوض مبدأ المساواة وتتناقض مع متطلبات الدولة الحديثة.

ودعا المنبر التقدمي إلى جعل يوم المرأة البحرينية منطلقاً عملياً لإصلاح السياسات الرسمية، وتطوير التشريعات بما يضمن المساواة بين الجنسين، وتعزيز آليات الحماية من العنف، وتوسيع مشاركة المرأة في سوق العمل والمناصب القيادية، وضمان تمثيل سياسي عادل لها، مؤكداً أن تمكين المرأة الكامل يمثل ركناً أساسياً في بناء دولة العدالة والمواطنة المتساوية.

المنبر التقدمي: ما يتعرض له الفلسطينيون في غزة يكشف إفلاس النظام الدولي ويفرض التضامن كواجب أخلاقي وأممي

أكد المنبر التقدمي، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن الإنساني، أن هذه المناسبة تأتي في لحظة تاريخية تكشف بوضوح إخفاق النظام العالمي القائم على الهيمنة والاستغلال، في ظل ما تتعرض له القيم الإنسانية من تآكل غير مسبوق، وتحول الإنسان إلى مجرد رقم في حسابات القوى الإمبريالية، مشيراً بشكل خاص إلى ما يواجهه الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، من عدوان وحصار وقتل وتهجير وإبادة جماعية تجري على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.

وأوضح المنبر، في بيان صحفي، أن ما يحدث في فلسطين لا يمثل حالة استثنائية، بل يعكس الطبيعة البنيوية لنظام دولي غير عادل، يوفر الغطاء السياسي والقانوني للمعتدي، ويجرّم الضحية، ويخضع حقوق الشعوب لمصالح رأس المال والتحالفات السياسية، معتبراً أن الصمت الدولي إزاء الجرائم المرتكبة ليس عجزاً، بل تواطؤاً أخلاقياً وسياسياً مع منظومة القهر والاستعمار.

وشدد المنبر التقدمي على أن التضامن مع الشعب الفلسطيني يشكل واجباً أخلاقياً وأممياً، وجزءاً لا يتجزأ من نضال الشعوب ضد الاستعمار والعنصرية والاضطهاد، مؤكداً أن التضامن الحقيقي لا يقتصر على المواقف الخطابية، بل يتطلب وقف العدوان فوراً، وحماية المدنيين، وكسر الحصار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، باعتبار أن العدالة لا تُمنح بل تُنتزع بالنضال.

وأشار البيان إلى أن مفهوم التضامن الإنساني لا يقتصر على البعد الخارجي، بل يبدأ من الداخل عبر الانحياز الواضح للطبقات العاملة والكادحة، والدفاع عن حقوق العمال والمتقاعدين، وحماية الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، وضمان العدالة الاجتماعية، مؤكداً أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تمثل حقوقاً أصيلة لا يجوز التعامل معها بوصفها منّة أو امتيازاً، وأن التضامن ليس خطاباً أخلاقياً مجرداً، بل ممارسة سياسية منحازة للمستغَلّين في مواجهة المستغِلّين.

وحذر المنبر التقدمي من تصاعد خطابات الكراهية والطائفية والعنصرية، معتبراً إياها أدوات تستخدمها قوى الهيمنة لتفتيت المجتمعات وصرف الأنظار عن التناقضات الطبقية الحقيقية، ومشدداً على مسؤولية القوى التقدمية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مواجهتها وكشف جذورها وآثارها.

وأكد التقدمي أن اليوم العالمي للتضامن الإنساني يجب أن يشكل محطة نضالية لإعادة الاعتبار لقيم العدالة والمساواة، وتعزيز دور الحركات الشعبية والتقدمية، وترسيخ ثقافة المقاومة والحقوق، والتمسك بحقوق الإنسان بوصفها منظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة أو الانتقاء.

وفي ختام البيان، شدد المنبر التقدمي على أن التضامن الإنساني يمثل جوهر أي مشروع تحرري ووطني، ولا ينفصل عن النضال ضد الاستعمار والاستغلال والظلم الطبقي، موجهاً تحيته إلى الشعوب المناضلة من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ومؤكداً أن التضامن الأممي باقٍ ما بقي الظلم، ولا يسقط بالتقادم أو يخضع لموازين القوّة.

فضفضة

الثقافة بوصفها مشروعاً مؤجلاً

عيسى الدرازي

في كل مرة تُعلن فيها إجراءات تقشف، تكون الثقافة أول الضحايا. لكنّ الحقيقة أن ما نؤجّله في كل مرة ليس فعالية أو مهرجاناً، بل مشروع وعي كامل.

كثيراً ما تُوضع الثقافة في ذيل القوائم. فعندما تضيق الموازنات وتُرفع شعارات التقشف، تكون أول بنود الحذف هي المهرجانات والبرامج الثقافية ودعم الجمعيات والمبدعين. تُعامل الثقافة وكأنها ترف يمكن تأجيله، لا كضرورة وطنية.

وقد انعكست هذه النظرة القصيرة المدى بوضوح على المشهد العام: الفعاليات أصبحت موسمية ومحدودة، والمشهد الثقافي فقد نبضه المستمر، حتى إن معرض الكتاب – الذي كان يوماً أحد أبرز التظاهرات الثقافية في البحرين والمنطقة – غاب عن أجندة الفعاليات منذ سنوات، تاركاً فراغاً يصعب تجاهله.

الثقافة ليست نشاطاً فنياً أو ترفاً جمالياً، بل هي في جوهرها فعل حرية. فهي لا تزدهر إلا حيث تزدهر حرية الرأي والتعبير، وهذه بدورها لا تقوم إلا على أساس ديمقراطي يضمن حق الجميع في المشاركة وصون الكرامة الإنسانية. الثقافة هي المدرسة الكبرى التي يتعلم فيها الناس كيف يختلفون دون أن يتخاصموا، وكيف يتحاورون دون أن يُقصوا أحداً. إنها الامتحان الحقيقي لمدى نضج المجتمعات، لأن الإبداع لا يعيش في ظل الخوف، ولا يثمر في مناخ الإقصاء.

وحين تتسع المساحة الثقافية، تتسع بالضرورة مساحة الديمقراطية، ويزدهر الحوار الذي يرفع الوطن فوق الخلافات، ويجعل اختلاف وجهات النظر مصدر ثراء لا سبباً للفرقة. فالثقافة ليست نشاطاً جانبياً، بل الوجه الحقيقي للديمقراطية، والمقياس الأصدق لمدى ثقة الوطن بنفسه.

ليس المطلوب أن تُغدق الميزانيات على الثقافة، بقدر ما هو مطلوب أن تُعاد إلى مكانها الطبيعي في الوعي الوطني. فالثقافة ليست بنداً للزينة في نهاية القوائم، بل هي البند الأول في بناء مجتمع متماسك يعرف كيف يصغي ويعبّر ويختلف دون أن ينكسر. وحين نعيد الاعتبار للثقافة، فإننا لا نخدم المبدعين وحدهم، بل نصون وعينا الجمعي ونؤمّن للوطن مناعة فكرية في وجه الانقسام والتعصب والركود. فالأوطان التي تؤجّل ثقافتها، تؤجّل مستقبلها أيضاً

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان

التقدمي يدعو لفتح مسار مصالحة وطنية

أكد المنبر التقدمي، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن الاحتفاء بهذه المناسبة يفقد قيمته ما لم يقترن بإجراءات فعلية توقف تغوّل السلطة السياسية على المساحات التي تحميها الحقوق والحريات، وتضع حدوداً واضحة لتدخل الدولة في الشأن العام، بما يضمن صون الكرامة الإنسانية واحترام سيادة القانون.

وأوضح التقدمي في بيان صحفي، أن تزامن اليوم العالمي لحقوق الإنسان مع الاستعداد للاحتفاء بالعيد الوطني المجيد يجب أن يشكّل لحظة مراجعة جادة للمسار الوطني، لا مناسبة بروتوكولية، مؤكداً أن مستقبل البحرين لا يمكن أن يُبنى دون معالجة الاختلالات الحقوقية المتراكمة، وفتح أفق سياسي جديد قائم على الثقة والمصالحة الشاملة.

وشدد البيان على أن الأساس الحقيقي لحماية حقوق الإنسان يتمثل في تحييد الجهاز الإداري عن تعطيل الحقوق، ومنع توظيف السلطة السياسية لتقييد الحريات العامة أو إفراغها من مضمونها، مشيراً إلى أن استمرار القيود التشريعية والإدارية يحول الحقوق الدستورية إلى نصوص معطلة، ويقوض قدرة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على ممارستها بفعالية.

وأكد المنبر التقدمي أن غياب النفاذ الحر إلى المعلومات، وضعف آليات الرقابة والمساءلة، وعدم إنفاذ الأحكام المرتبطة بالحقوق والحريات، تمثل مؤشرات مقلقة على اتساع الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للتشريعات والقرارات المقيدة للحريات دون مواربة أو انتقائية.

وأشار البيان إلى أن أي حديث جاد عن المصالحة الوطنية لا يمكن فصله عن معالجة ملف قضايا الرأي، من خلال إعادة النظر في أوضاع المحكومين والموقوفين، والإفراج عمّن تبقى منهم، وإعادة دمجهم في المجتمع، إلى جانب وقف السياسات التي تعيد إنتاج الإقصاء وتغذي الانقسام.

وأضاف التقدمي أن استمرار تجاهل الملفات الوطنية الملحّة، وفي مقدمتها قضايا التجنيس، والبطالة، وتراجع الحماية الاجتماعية لذوي الدخل المحدود، واستشراء الفساد وعدم المساواة، يفرغ الخطاب الحقوقي من مضمونه، ويضعف أسس الاستقرار والتنمية المستدامة.

وختم المنبر التقدمي بيانه بالتأكيد على أن تجاوز الأزمة الحقوقية الراهنة يتطلب شجاعة سياسية وإرادة إصلاح حقيقية، تقوم على الحوار الجاد، والمحاسبة، وإشراك جميع أبناء الشعب في صياغة مستقبل وطني يقوم على احترام الحقوق والحريات بوصفها جوهر الدولة الحديثة لا هامشها.

الجمعيات السياسية تستنكر تصريحات إيرانية تمس سيادة البحرين وتؤكد عروبتها التاريخية

أعربت جمعيات سياسية بحرينية عن استنكارها الشديد للتصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تضمنت مزاعم بشأن تبعية مملكة البحرين لإيران، مؤكدة أن هذه الادعاءات باطلة ومرفوضة ولا تستند إلى أي أساس تاريخي أو قانوني، وتمثل مساساً بسيادة البحرين وهويتها الوطنية.

وأوضحت الجمعيات، في بيان مشترك، أن هذه التصريحات تشكل تكراراً لمواقف قديمة ومختلقة، تتناقض كلياً مع الحقائق التاريخية الثابتة ومع الهوية الوطنية الراسخة لشعب البحرين، مشددة على أن البحرين كيان عربي أصيل منذ فجر التاريخ، استوطنتها القبائل العربية منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد، وتعزز انتماؤها العربي عبر الحضارات المتعاقبة، بدءاً من حضارة دلمون، مروراً بالعصور الإسلامية، وصولاً إلى العصر الحديث.

الجمعيات السياسية الموقعة على الموقف هي: المنبر التقدمي، التجمع القومي الديمقراطي، التجمع الوحدوي الديمقراطي، والتي أكدت مجتمعة رفضها القاطع لأي ادعاءات تمس سيادة مملكة البحرين أو تشكك في انتمائها القومي.

وأشار البيان إلى أن اتفاقية جنيف لعام 1970 شكّلت محطة قانونية حاسمة، إذ أكدت بوضوح رغبة شعب البحرين في الاستقلال وهويته العربية، وحسمت أي جدل حول سيادة البحرين وانتمائها، وحظيت باعتراف دولي لا يقبل التشكيك.

وأكدت الجمعيات أن هذه الحقائق التاريخية والقانونية، التي تحظى بإجماع وطني، تجعل من أي تصريحات مشككة محاولة عبثية لا يمكن أن تؤثر في وعي الشعب البحريني أو تمس ولاءه الوطني المتجذر بهويته العربية.

رحيل الشخصية الوطنية د. يوسف مكي

بعد صراع مع مرض عضال، غادرنا الشخصية الوطنية السعودية والخليجية المرموقة د. يوسف مكي تاركًا خلفه إرثًا فكريًا ونضاليًا وإنسانيًا مشرفًا، فهو من أعلام الفكر القومي العربي جمع بين العمق النظري والموقف المبدئي، وأسهم على مدى عقود في الدفاع عن قضايا الأمة العربية من خلال فكره، وكتاباته، ومشاركاته الفاعلة في المؤسسات والمراكز القومية العربية.

ومن المناصب المهمّة التي شغلها أمانة سر اللجنة التنفيذية في مركز دراسات الوحدة العربية، أختير نائباً للأمين العام للمؤتمر القومي العربي، وعضواً في مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومقرّها بيروت.

وإضافة إلى مساهماته في الصحافة السعودية والخليجية، صدرت له عدّة مؤلفات من أبرزها: «في الوحدة والتداعي»، «أزمة الدولة العربية»، «قراءة في فكر أمين الريحاني».

في ملتقى التقدمي: الحداد والغانم يناقشان العلاقة بين الإنساني والسياسي في الفن

استضاف ملتقي التقدمي ندوة فكرية ناقشت العلاقة الإشكالية بين المضمون الإنساني والسياسي في الفن، بمشاركة الفنانين إبراهيم الغانم ومحمد الحداد، وحاورهما الرفيق علي الحداد.

وتناول المتحدثان خلال الندوة موقع الفن بين الالتزام الإنساني والتأثيرات السياسية، وحدود التداخل بين الإبداع والواقع العام، مؤكدين أن الفن لا يمكن فصله عن سياقه الاجتماعي، دون أن يُختزل في وظيفة خطابية أو دعائية.

وفي مداخلته، شدد الفنان محمد الحداد على أن الفن فعل إنساني في جوهره، وأن انحيازه الأول يجب أن يكون للإنسان وقيمه، محذرًا من اختزال العمل الفني في موقف سياسي مباشر يفقده حريته وقدرته على طرح الأسئلة العميقة.

من جانبه، أكد الفنان إبراهيم الغانم أن المسؤولية تجاه الفن مسؤولية مشتركة، تبدأ من الدولة بوصفها الجهة الراعية للثقافة، ولا تنتهي عند الفنان والمؤسسات والجمعيات الفنية الأهلية.

وأوضح أن تطوير المشهد الفني يتطلب تفاعلًا متوازنًا بين الدعم الرسمي، واجتهاد الفنان في تطوير تجربته، ودور الجمعيات في احتضان المواهب وتوفير منصات العرض.

كما قيّم المتحدثان الواقع الفني في البحرين بأنه واقع يحمل جوانب إيجابية ومشجعة، رغم ما يواجهه من تحديات، مشيرًا إلى أهمية توسيع المساحات المتاحة للفن وتعزيز فرص التجربة والتطوير.

المرزوق يستعرض التحولات المجتمعية في ملف مرضى السرطان

نظّم المنبر التقدمي ندوة توعوية بعنوان «التحولات المجتمعية في ملف مرضى السرطان»، قدّم خلالها الدكتور رائد المرزوق قراءة طبية–مجتمعية شاملة لتطور التعامل مع مرض السرطان، وانعكاساته النفسية والاجتماعية على المرضى وأسرهم.

واستعرض المرزوق خلال الندوة التي أدارتها الكاتبة الصحفية عصمت الموسوي أبرز التحولات التي شهدها مجال تشخيص وعلاج السرطان خلال العقود الأخيرة، مشيرًا إلى التطور الكبير في الأساليب العلاجية والتقنيات الطبية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، الذي بات يلعب دورًا داعمًا في التحليل المبكر للصور الطبية والكشف عن مؤشرات المرض في مراحله الأولى، دون أن يحل محل القرار الطبي البشري.

وتوقف المتحدث عند سرطان الثدي، مؤكدًا أنه يُعد من أكثر أنواع السرطان شيوعًا، ويحتل المرتبة الأولى في مملكة البحرين، موضحًا أن التقدم الطبي شمل أيضًا مجالات المتابعة طويلة الأمد، وعمليات الترميم، والتثقيف الصحي المصاحب للعلاج.

وعلى الصعيد المجتمعي، شدد المرزوق على أن إصابة أحد أفراد الأسرة بالسرطان تُحدث تحولات عميقة في الأدوار الاجتماعية والعائلية، وتفرض تحديات نفسية وإنسانية تتطلب دعمًا واعيًا من المحيطين بالمريض، مبينًا أن غياب الوعي بكيفية التعامل قد يؤدي إلى ممارسات خاطئة، سواء بالمبالغة في الحماية أو بالتقصير في الدعم.

وأكد أن التقدم الطبي، رغم أهميته، لا يكتمل دون وعي مجتمعي داعم، وفهم إنساني شامل لاحتياجات مرضى السرطان، داعيًا إلى تعزيز التثقيف الصحي والحوار المجتمعي حول المرض.

عبدالنبي سلمان: تناقض الأرقام الحكومية يكشف فشل سياسات التوظيف

أكد عضو كتلة «تقدّم» النائب عبدالنبي سلمان أن ملف البطالة في البحرين يشهد تضخماً مستمراً منذ سنوات دون حلول حقيقية، محمّلاً الحكومة مسؤولية غياب المعالجة الجادة، ومشدداً على أن الأزمة تجاوزت كونها ملفاً إدارياً لتصبح قضية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية تمس الاستقرار المعيشي للأسر البحرينية.

وخلال مناقشة رد وزير العمل بالوكالة بشأن تنفيذ توجيهات رئيس مجلس الوزراء بعرض ثلاث فرص عمل لكل باحث عن عمل، انتقد سلمان ما وصفه بعمومية الرد وافتقاره للتفاصيل المتعلقة بالآليات والمعايير وعدد المستفيدين، مؤكداً أن المسؤولية في هذا الملف لا تقع على وزارة العمل وحدها، بل على الحكومة بكاملها.

وأشار سلمان إلى ما اعتبره تناقضاً صارخاً في الأرقام الرسمية، لافتاً إلى إعلان حكومي نُشر في السابع من أكتوبر عن تحقيق 78٪ من هدف توظيف 25 ألف بحريني، في وقت تشير فيه الإحصاءات الرسمية إلى وجود نحو 17 ألف عاطل فقط، متسائلاً عن مصداقية هذه الأرقام، ومؤكداً أنها لا تعكس الواقع الفعلي الذي تعيشه آلاف الأسر.

وقال سلمان إن هذه الأرقام تصدر – بحسب تعبيره – عن دوائر محيطة بالوزير تضلل الحكومة والشارع، محذراً من خطورة استمرار هذا النهج، ومؤكداً أن النواب لا يرفعون أصواتهم للظهور الإعلامي، بل لأن الأزمة باتت تضرب بيوت المواطنين بشكل مباشر، مستشهداً بحالات لأسر يعجز أبناؤها عن تلبية أبسط الاحتياجات اليومية.

وانتقد النائب ما وصفه بإعلانات الوظائف الوهمية التي تطرحها بعض الشركات الكبرى، مؤكداً أن إدارات الموارد البشرية والنقابات العمالية نفسها تقر بعدم وجود فرص حقيقية، معتبراً أن ذلك يسيء لمصداقية الدولة ويحمّل الباحثين عن عمل ومجلس النواب مسؤولية لا تقع عليهم. كما عرض نماذج لشكاوى مواطنين، من بينها تصنيف

باحثات عن عمل كرافضات للوظائف لأسباب غير منصفة، كالسؤال عن المواصلات أو عدم امتلاك الخبرة في أول مقابلة.

وفي سياق متصل، انتقد سلمان استمرار التوظيف دون عقود واضحة، وتراجع أوضاع صندوق التقاعد، وعدم التزام الشركات الكبرى والجهات الحكومية بتوفير وظائف حقيقية، مؤكداً أن ملف التوظيف «مكانه سر» منذ نحو عشرين عاماً، وأن عدد البحرينيين في سوق العمل لم يشهد تغيراً جوهرياً.

وفي مداخلة أخرى خلال مناقشة مشروع تعديل قانون رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة، وجّه سلمان انتقادات حادة لغياب التنسيق الحكومي في هذا الملف، مشيراً إلى تناقض ردود الحكومة التي تقول إن الشواغر المخصصة لذوي الإعاقة تفوق أعداد المسجلين، بينما تظهر بيانات وزارة العمل وجود 325 باحثاً عن عمل من ذوي الإعاقة مقابل 766 موظفاً فقط في القطاع الخاص، متسائلاً عن أسباب عدم إدراج جميع الباحثين الحقيقيين في قواعد البيانات الرسمية.

واستند سلمان إلى تقرير ديوان الرقابة الإدارية والمالية الذي كشف وجود أكثر من 1400 منشأة خاصة غير ملتزمة بنسبة توظيف ذوي الإعاقة، منتقداً ضعف المتابعة الحكومية، ومتسائلاً عن الإجراءات العقابية المتخذة بحق هذه الشركات. كما حمّل سياسة التوظيف عبر شركات «الآوت سورس» مسؤولية تعميق أزمة البطالة، معتبراً أنها تحرم البحرينيين، بمن فيهم ذوو الإعاقة، من فرص عمل مباشرة لصالح جهات أو مجموعات تستفيد من هذه الشركات.

وأكد النائب أن المسؤولية لا تقع على وزارة العمل فقط، بل على الحكومة التي لا تهيئ البيئة اللازمة لمعالجة الملف، في ظل اعتراضات بعض الجهات الاقتصادية على رفع نسب التوظيف أو فرض التزامات وطنية على القطاع الخاص، مشدداً على أن البحريني مستعد للعمل في أي وظيفة تتناسب مع إمكانياته، لكن المشكلة تكمن في غياب الإلزام والرقابة.

ودعا سلمان إلى تبنّي استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة البطالة، ورفض سياسات الإحلال الشكلية، مطالباً بالاستفادة من تجارب دول خليجية مثل السعودية وعُمان والكويت التي اتخذت إجراءات صارمة لضبط سوق العمل ورفع نسب التوطين، مشيراً إلى أن إعلان توظيف نحو 2000 عاطل فقط خلال شهرين يعكس حجم التحدي الحقيقي على أرض الواقع.

وشدد سلمان على أن استمرار تجاهل ملف البطالة ينذر بتداعيات خطيرة، داعياً وزير العمل إلى «قرع الجرس» وتنبيه الحكومة إلى خطورة الوضع، ومشدداً على أن المسؤولية في هذا الملف أخلاقية ووطنية قبل أن تكون سياسية أو إدارية، محذراً من ترك البلاد «على كف عفريت» إذا استمرت السياسات الحالية دون تغيير جذري.

الشويخ يطالب بإجراءات جذرية لإعادة الثقة للشباب البحريني في سوق العمل

أكد النائب د. مهدي الشويخ أن المرحلة الحالية تتطلب تعزيز التعاون العملي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل بلورة مبادرات ملموسة تنعكس بشكل مباشر على تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، مشدداً على أن المواطن يجب أن يبقى محور السياسات العامة وغايتها الأساسية.

وخلال مداخلته في المجلس، أشار الشويخ إلى أهمية المبادرة الحكومية القاضية بعرض ثلاث فرص وظيفية على العاطلين المسجلين في قوائم وزارة العمل، معتبراً أنها خطوة تحظى بترقب واسع من قبل الأسر البحرينية، وتُعلّق عليها آمال كبيرة لمعالجة جزء من أزمة البطالة، داعياً إلى تقييم نتائجها بشكل واضح قبل انتهاء إطارها الزمني المحدد في شهر ديسمبر.

وطالب الشويخ الحكومة بعدم الاكتفاء بهذه المبادرة، والدفع باتجاه إطلاق مبادرة جديدة أكثر شمولاً فور انتهائها، يكون هدفها "تصفير قوائم العاطلين" في مختلف التخصصات، مؤكداً أن معالجة ملف البطالة تتطلب حلولاً جذرية تعيد الثقة للشباب البحريني وتمكّنه من الدخول بقوة إلى سوق العمل.

وشدد على أن البحرين تمتلك المقومات اللازمة لتحقيق تقدم ملموس في هذا الملف متى ما توفرت الإرادة الجادة وتكاملت الجهود، داعياً إلى تحويل التوجهات العامة إلى سياسات تنفيذية يشعر المواطن بأثرها في واقعه اليومي وفي مستقبل أسرته، ومؤكداً أن دور مجلس النواب يتمثل في الدفع نحو مبادرات نوعية ترفع جودة الحياة وتعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

«تقدّم» تقترح إنشاء دبلوم رياض الأطفال في جامعة البحرين لتأهيل كوادر الطفولة المبكرة

تقدّمت كتلة تقدّم باقتراح برغبة بإنشاء برنامج دبلوم رياض الأطفال في جامعة البحرين، يهدف إلى إعداد وتأهيل كوادر وطنية متخصصة للعمل في مجال الطفولة المبكرة، بما يسهم في الارتقاء بجودة التعليم في هذه المرحلة الحيوية.

ويقضي المقترح بأن يتضمن البرنامج مقررات تخصصية في رعاية الطفل، وعلم النفس، وعلم نفس النمو، وتصميم الأنشطة، وإدارة الصف، إلى جانب التدريب العملي داخل رياض الأطفال المعتمدة، بما يضمن الجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي في إعداد الكوادر.

وأكّد مقدم المقترح الدكتور مهدي الشويخ، في مبررات الاقتراح وأهدافه، أن المبادرة تسعى إلى رفع جودة التعليم المبكر من خلال توفير برنامج تدريبي متخصص يتوافق مع المعايير الوطنية والدولية، ويدعم خطط الدولة لتطوير قطاع التعليم، ويوسّع المسارات التعليمية والمهنية المتاحة للشباب، إلى جانب توفير فرص تدريب وتأهيل للعاملات في القطاع والراغبات في رفع كفاءتهن المهنية.

وأشار الشويخ إلى أن المقترح يسهم كذلك في تعزيز جودة الخدمات التربوية المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة، بما ينعكس إيجاباً على النمو المعرفي والاجتماعي للأطفال، لا سيما في ظل إقرار مشروع قانون المؤسسات التعليمية الخاصة.

وبيّنت المذكرة الإيضاحية المرافقة للاقتراح أن تطبيق البرنامج من شأنه تخريج كوادر وطنية مؤهلة تمتلك المهارات التربوية اللازمة للعمل في رياض الأطفال، ورفع مستوى الأداء في مؤسسات الطفولة المبكرة من خلال وجود معلمات وإداريات يحملن مؤهلاً متخصصاً، فضلاً عن تحسين جودة البيئة التعليمية للأطفال، بما ينعكس على تحصيلهم الدراسي ونموهم الاجتماعي والسلوكي.

الشويخ: توجّه لإعداد قانون وطني لتنظيم الذكاء الاصطناعي وفق المعايير الدولية

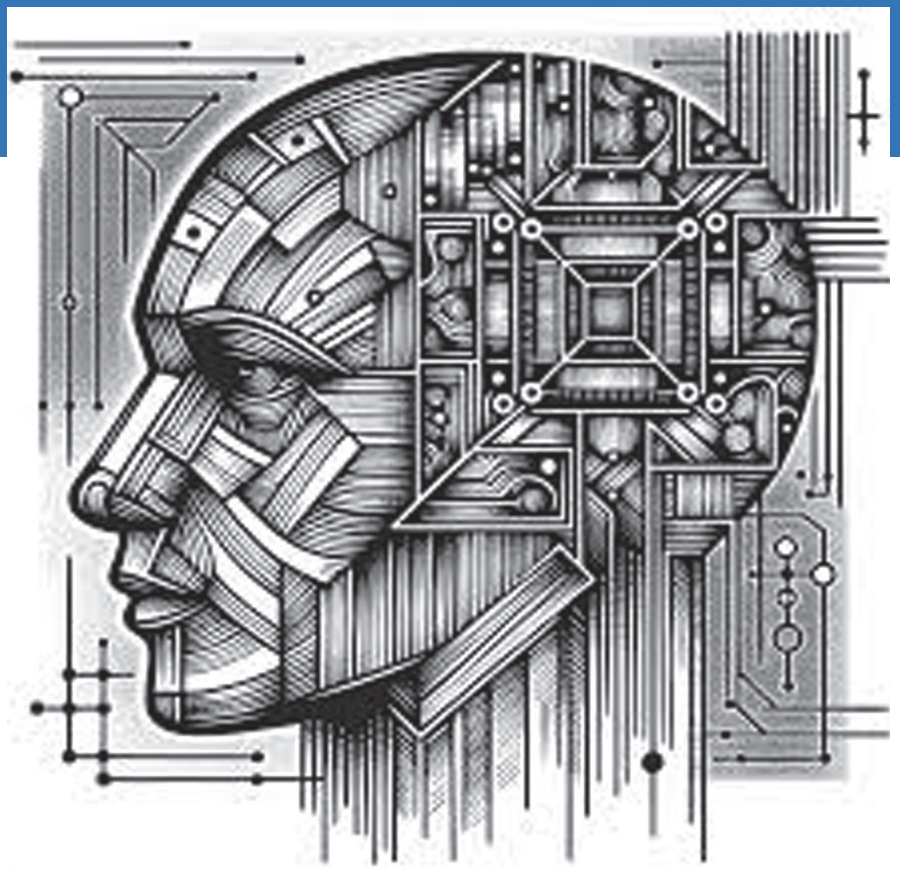

كشف عضو «تقدّم» النائب الدكتور مهدي الشويخ عن وجود توجّه لإعداد قانون وطني شامل لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي في مملكة البحرين، مؤكداً أن التشريع المرتقب سيأتي متوافقاً مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، وبما يواكب التطورات المتسارعة في التقنيات الرقمية.

وجاء تصريح الشويخ لتلفزيون البحرين عقب إدارته جلسة ضمن مشاركة الشعبة البرلمانية البحرينية في كوالالمبور بماليزيا، تناولت قضايا الرقابة والتشريع في ظل الانتشار المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها على مختلف القطاعات.

وأشار الشويخ إلى ما حققته البحرين من تقدم تشريعي في المجالات التقنية، لا سيما في الأمن السيبراني وحماية البيانات وتنظيم العمليات والمعاملات الرقمية، معتبراً أن هذه المكتسبات تعكس جاهزية المنظومة التشريعية الوطنية لمواكبة مسارات التحول الرقمي.

وأكد أن إعداد قانون لتنظيم الذكاء الاصطناعي يجب أن يقوم على تحقيق توازن دقيق بين حماية القيم الديمقراطية وحرية الابتكار والإبداع من جهة، وبين تعزيز الرقابة على الحكومات ومقدمي الخدمات العامة في ما يتعلق باستخدام البيانات والخوارزميات من جهة أخرى، بما يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات، ويحمي الحقوق والحريات العامة.

نقابة عمال أسري تؤكد أن التفاوض سبيل للتوصل إلى زيادة سنوية مجزية

عقدت نقابة عمال الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) اجتماعها الشهري مع الفريق التفاوضي الممثل لإدارة الشركة، برئاسة مدير الموارد البشرية أحمد محمد بوعلي، حيث جرى بحث عدد من الملفات العمالية المهمة.

وخلال الاجتماع، جدد رئيس النقابة تأكيده على ضرورة أن تكون الزيادة السنوية مجزية ومتناسبة مع الغلاء المتزايد وصعوبة الظروف المعيشية التي يواجهها العمال، مطالباً بزيادة اللقاءات مع إدارة الشركة خلال هذه الفترة للوصول إلى رؤية مشتركة أو متوافق عليها بشأن الزيادة السنوية. من جانبه، أكّد ممثلو الإدارة تفهمهم لمطالب النقابة، مشيرين إلى أنهم سينقلون وجهة نظر النقابة ومطالبها إلى الإدارة.

كما ناقش الاجتماع ملف التقييم السنوي، حيث أكّدت النقابة أنها تلقت عدداً من الشكاوى من تعرض بعض العمال لتقييم غير منصف وغير مطابق للواقع، مطالبة بعدم ربط التقييم بالزيادة السنوية حتى لا تكون له آثار سلبية على أداء العمال، مع إمكانية الاستفادة منه في مجالات أخرى بعد تطويره وجعله أكثر دقة وغير مرتبط بالتقييم الحسي للموارد البشرية.

ورد ممثلو الإدارة بأنهم يرون أهمية تفعيل التقييم وماضون في تطبيقه، مع تعهدهم بنقل وجهة نظر النقابة إلى الجانب الإداري.

وفيما يخص التأمين الطبي، كررت النقابة طلبها بتحسين التأمين الطبي والعمل على توفير خدمات صحية أوسع تلبي احتياجات العاملين، وأفادت الإدارة بأنها تتابع هذا الملف مع شركات التأمين بهدف توسيع نطاق التغطية قدر المستطاع.

9 نقابات عمالية ترحب بحكم قضائي لصالح نقابة عمال جارمكو وتحذر من محاولات المساس بالشرعية النقابية

رحّبت 9 نقابات عمالية بالحكم القضائي الصادر لصالح أعضاء ومنتسبي نقابة عمال جارمكو، معتبرةً أنه يشكل انتصاراً لمبدأ سيادة القانون وترسيخاً للشرعية النقابية، ويؤكد حق النقابات المنتخبة في تمثيل العمال بعيداً عن أي محاولات لخلق كيانات موازية أو صورية.

وأكدت النقابات، في بيان مشترك، أن الحكم يعزز استقلالية العمل النقابي ووحدته، ويمثل رسالة واضحة برفض المساس بالنقابات الشرعية أو الالتفاف على إرادة العمال، مشددةً على أن القضاء تصدى لمحاولات سابقة هدفت إلى إضعاف العمل النقابي عبر تأسيس نقابات غير حقيقية.

وفي المقابل، أعربت النقابات عن إدانتها وقلقها إزاء ما وصفته بمسلك خطير برز في الآونة الأخيرة من قبل أطراف محسوبة على العمل النقابي، سعت – بحسب البيان – إلى إنشاء نقابات صورية موازية بهدف ضرب النقابات القائمة، رغم صدور أحكام قضائية نهائية ببطلان هذه المحاولات.

وأشارت النقابات إلى أن بعض هذه الأطراف لا تزال تحاول الالتفاف على الأحكام القضائية من خلال التحريض على رفع دعاوى كيدية سبق أن فصل القضاء فيها، إضافة إلى محاولات للتدخل لدى إدارات بعض الشركات للعمل ضد مصلحة النقابات الشرعية، معتبرةً أن هذه الممارسات تمثل انحرافاً خطيراً عن المبادئ النقابية وتتناقض مع مسؤولية تمثيل العمال.

وانتقد البيان ما وصفه بازدواجية الخطاب لدى تلك الأطراف، لافتاً إلى التناقض بين الدعوة إلى "الحوار الاجتماعي" في المؤتمرات والفعاليات، وبين استهداف النقابات الشرعية على أرض الواقع، معتبراً أن الاكتفاء بالطرح النظري للحوار في ظل تقويضه عملياً يعكس محاولة للتجمل الإعلامي على حساب القضايا العمالية الحقيقية.

النقابات الموقعة على البيان هي: النقابة العمالية لشركة ألبا، النقابة العامة للمضيفين الجويين، نقابة عمال جارمكو، نقابة أسري العمالية، نقابة الطيارين بطيران الخليج، نقابة DHL، النقابة العامة للإنشاءات والخدمات، النقابة العمالية العامة لمجموعة فولاذ، ونقابة عمال شركة بابكو للاستكشاف والإنتاج (نقابة عمال شركة تطوير للبترول سابقاً).

نقابة ألبا تشارك في حلقة حوارية للاتحاد العالمي للنقابات بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

شاركت نقابة عمال شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) في الحلقة الحوارية الافتراضية التي نظمها الاتحاد العالمي للنقابات (WFTU)، بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يصادف الخامس والعشرين من نوفمبر من كل عام.

ومثّل نقابة عمال ألبا في هذه الحلقة رئيس الشؤون العربية والدولية بالنقابة، وديع عيسى جمعة، الذي قدّم مداخلة تناول فيها دور الحركة النقابية في مناهضة مختلف أشكال العنف ضد المرأة، مؤكداً أهمية تعزيز التشريعات الداعمة للمرأة، وتفعيل أدوات الرقابة النقابية بما يسهم في توفير بيئة عمل آمنة تحفظ كرامة المرأة وحقوقها الأساسية.

وأكد جمعة، في تصريح له على هامش مشاركته، أن مناهضة العنف ضد المرأة تمثل التزاماً نقابياً وإنسانياً مستمراً، مشيراً إلى أن نقابة عمال ألبا تعمل على أن تكون مواقع العمل نموذجاً في الاحترام والمساواة وتكافؤ الفرص، وأن حماية المرأة العاملة تُعد جزءاً أصيلاً من مسؤولية النقابة في تعزيز بيئة عمل كريمة وآمنة للجميع.

كما استعرض ممثل النقابة أبرز الجهود التي تبذلها نقابة عمال ألبا لدعم المرأة العاملة داخل مواقع العمل، من خلال تبني مبادرات توعوية، وتعزيز ثقافة احترام التنوع، ودعم مشاركة المرأة في العمل النقابي، إلى جانب تفعيل دور اللجان المختصة بالمساواة والعدالة في بيئة العمل.

كاريكاتير خالد الهاشمي — نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

مؤتمر المرأة العاملة الحادي عشر يناقش
مستقبل المرأة في القطاع الصناعي والتحوّل الرقمي وسوق العمل

عُقد مؤتمر المرأة العاملة الحادي عشر، الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بالتعاون مع اتحاد عمال النرويج، تحت عنوان «مستقبل المرأة العاملة في القطاع الصناعي»، خلال يومي 2 و3 ديسمبر 2025، بمشاركة قطاع النقابات في المنبر التقدمي وعدد من الجهات النقابية والعمالية وممثلي المؤسسات ذات الصلة.

وأكّد الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عبدالقادر الشهابي، في مداخلاته خلال أعمال المؤتمر، أنّ التحول الرقمي من شأنه توسيع فرص المرأة في القطاع الصناعي، لا سيما مع تراجع الاعتماد على الجهد البدني مقابل تنامي أهمية المهارات الإدارية والتحليلية، مشيراً إلى أن مشاركة المرأة ما تزال أقل من الطموح وتتطلب سياسات داعمة وإصلاحات جادة في سوق العمل.

وتناول المؤتمر قضايا الأجر العادل، والإحلال الوظيفي، واستدامة صناديق التأمين الاجتماعي، حيث شدد المشاركون على أن إصلاح سوق العمل يرتبط بتوفير بيئة عمل جاذبة للمواطنين، والحفاظ على الحقوق التقاعدية، بما في ذلك سنوات الخدمة والزيادات السنوية، مع التأكيد على أن حرية

الاختيار بين العمل والتقاعد يجب أن تراعي ظروف العاملين.

كما ناقشت جلسات المؤتمر نماذج واقعية للتحديات التي تواجه المرأة العاملة، من بينها أوضاع معلمات المدارس الخاصة، وطبيبات طب العائلة، وما يرتبط بذلك من قضايا التأمين الاجتماعي وساعات العمل، مع التأكيد على أهمية الحوار الجاد بين الأطراف المعنية للتوصل إلى حلول عملية

تحفظ حقوق العاملات.

وأكد المشاركون في ختام المؤتمر أهمية تعزيز دور التنظيم النقابي والحوار الاجتماعي في دعم قضايا المرأة العاملة، وتمكينها من المشاركة الفاعلة في القطاع الصناعي، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير سوق العمل بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة.

اتساع دائرة البطالة بين الشباب وضعف المعالجات الرسمية

لم تمضِ سوى أسابيع قليلة على الإعلان عن مبادرة تخصيص ثلاث فرص عمل للعاطلين عن العمل، والتوجيه الصادر من سمو ولي العهد إلى وزارة العمل بضرورة الجدية في تنفيذها، وهى المبادرة التي أعلن العديد من أصحاب الأعمال والشركات الكبرى دعمهم لها واستعدادهم بتزويد المنصة الوطنية بعدد من تلك الفرص. لتلحقها الوزارة بمبادرة أخرى تحت مسمى «دعم العمل الحر»، والتي تهدف إلى تشجيع الباحثين عن عمل على التوجه لفتح مشاريعهم الخاصة، بدعم مالي من «تمكين» قدره ٢٠٠ دينار شهرياً لمدة عام واحد.

فلاح هاشم

ورغم حداثة الإعلان عن كلتا المبادرتين، انهالت تصريحات الإشادة الواسعة بهما من عدد غير قليل من المسؤولين، ولا سيما من أعضاء السلطة التشريعية، دون التريّث وانتظار مرور فترة زمنية كافية تتيح الحكم الموضوعي على مدى نجاعة وجدية آليات تنفيذ المبادرة الأولى، أو تقييم قدرتها الفعلية على المساهمة في معالجة مشكلة البطالة المتنامية.

وكذلك الحال بالنسبة للمبادرة الثانية، حيث سرعان ما اتضح ضعف أثرهما من خلال ندرة وقلة عدد ونوعية الفرص التي أعلنت عنها الشركات الكبرى وأصحاب الأعمال، والتي لا تتناسب مع الأعداد الكبيرة للعاطلين عن العمل، فضلاً عن عدم وضوح مدى توافق تلك الفرص مع مؤهلات وخبرات الباحثين عن عمل. وهو ما دفع عدداً كبيراً من النواب، في مداخلاتهم وتصريحاتهم اللاحقة، إلى توجيه انتقادات حادة للسياسات والممارسات والخطط والإجراءات الرسمية المعتمدة في معالجة ملف البطالة.

ففيما يتعلق بالمبادرة الأولى، ورغم جدية التوجيه الصادر بشأنها، إلا أن ما شهده الجميع، لا سيما محدودية عدد الفرص المعلن عنها مقارنة بأعداد العاطلين، لا يوحي بإحداث تغيير جوهري أو نقلة نوعية في معالجة هذا الملف المعقد، والذي تبدو الأجهزة الرسمية، وفي مقدمتها وزارة العمل، عاجزة عن مواجهته إلا عبر التصريحات. وهو ما يشتكي منه عدد من النواب، وقبلهم أصحاب الشأن أنفسهم، أي الباحثون عن عمل، الذين يؤكدون عدم توافق تلك التصريحات مع واقعهم المعاش، خاصة في ظل الإعلان عن تفشي البطالة طويلة الأمد بين عشرات الآلاف الباحثين عن عمل.

أما عند التمعن في المبادرة الثانية، التي يتم من خلالها تشجيع وتوجيه الباحثين عن عمل إلى ما يسمى «العمل الحر»، فإن الواقع يكشف أنها في جوهرها تدفعهم نحو قطاع العمالة غير المنظمة والهامشية وغير المستدامة. فبدلاً من إدماجهم في القطاع المنظم والإنتاجي، وفي ظروف تضمن لهم حياة مستقرة وكريمة، يتم دفعهم إلى أعمال لا توفر لهم، في أحسن الأحوال، سوى الحد الأدنى من البقاء المعيشي، مجردين من أي حماية أو حقوق عمالية. إذ يعملون بساعات غير محدودة، وبدون أي مظلة قانونية تضمن حقوقهم في التأمين الاجتماعي، أو التأمين ضد البطالة والمرض، أو الإجازات المختلفة. وهو ما يتعارض بوضوح مع ما يُعلن من توجهات ضمن برنامج عمل الحكومة في هذا الشأن، ويتناقض مع أهم مبادئ التنمية المستدامة.

ويجري إطلاق هذه المبادرات بالتوازي مع الإعلان المتكرر عن أرقام وصفها بعض أعضاء مجلس النواب بـ«الفلكية» في مجال التشغيل، والتي يعلن عنها مسؤولو وزارة العمل بين فترة وأخرى، في وقت يواصل فيه سلم البطالة صعوده كماً ونوعاً.

فدائرة البطالة في البحرين لم تتوقف عن الاتساع خلال السنوات الماضية، لتغدو اليوم أكثر خطورة واتساعاً مع استمرار تعاظم معدلاتها ونوعيتها بشكل غير مسبوق. إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد العاطلين عن العمل بلغ في نهاية عام 2024 نحو 17،400 باحث عن عمل، وبنسبة رسمية قدرها 6.2٪، ترتفع لدى النساء إلى أكثر من 10٪. كما تُظهر الإحصاءات ذاتها أن ما يقارب 59٪ من المتعطلين عن العمل هم من حملة الشهادات العليا، في حين تبلغ نسبة البطالة بين حملة الثانوية العامة 26.6٪. وتسجل أعلى نسب البطالة بينهم في الفئة العمرية 25-29 سنة، حيث تصل إلى 32.2٪.

ورغم النص الدستوري الذي يكفل حق المواطنين في العمل، ورغم إطلاق عشرات البرامج والمشاريع المتعلقة بالتشغيل ومحاربة البطالة، إلا أن تلك البرامج والمشاريع لم تُفضِ إلى أي تطور ملموس، الأمر الذي يستدعي البحث الجاد عن الأسباب الجوهرية لهذه الأزمة ومواجهتها بشفافية ودون مواربة.

وتكمن جل هذه الأسباب في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في إدارة سوق العمل، وما يعتريها من خلل هيكلي، لا سيما في ظل التنامي المستمر لأعداد العمالة الأجنبية، مقابل اتساع القطاع غير المنظم. ويضاف إلى ذلك ما يثير الشكوك حول عدم مواءمة مخرجات التعليم، وفشل برامج التدريب المهني، فضلاً عن إخفاق برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي لم يكن لها من أثر يُذكر سوى تعميق المشكلة واتساعها، فمعظم الاعمال المسنودة للقطاع الخاص تتولاها العمالة الوافدة، وتستمر الحلول في دائرة المراوحة دون تحقيق أي تقدم حقيقي.

تكمن جل هذه الأسباب في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في إدارة سوق العمل

البحرين والمنطقة وسط عالم يتغوّل!

بكل المقاييس يبقى الوضع الاقتصادي في البحرين مقلقاً إلى حدٍّ كبير، ليس لصنّاع القرار لدينا فحسب، وإنما ايضا بالنسبة للأسر والأفراد أيضاً، وبالمثل يتابع الشارع التجاري بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة والكبيرة عن قرب العديد من المؤشرات والأرقام والتحديات، بل والتراجعات المخيفة حقاً.

لا نقول ذلك من منطلقات تعزز النظرة السلبية لدى المتابعين، وإنما هي لغة الأرقام والحقائق التي من الصعب أن نغضّ الطرف عنها تحت أي مسمى كان. لذلك نجد أنّه من الضرورة بمكان أن نلتفت جيداً لكل ذلك، محاولين ايجاد الحلول والبحث عن المسببات التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه من تراجعات نتمنى ألا تستمر.

عبد النبي سلمان

لكن في البدء دعونا نعترف أن العالم في المجمل يمرّ بحالة غير مسبوقة من عدم اليقين، إن شئنا الدقة، كون ما يجري أو يدور في عالمنا لا يبعث بدوره على التفاؤل أبداً، خاصةً حين تتهاوى الكثير من الأنظمة وتشتعل الصراعات في مناطق النفوذ والهيمنة، والتي بدورها تبقي العديد من الدول والاقتصادات التابعة، على وجه التحديد، في حالة مستمرة من الترنح الانتظار والترقب، حيث يتراجع منسوب التنمية، وتتقلص معدلات التعاون الدولي بشكل مؤثر، وتتضخم مديونيات الدول الكبيرة منها قبل الصغيرة وتبدأ العديد من المنظومات والتكتلات الاقتصادية المؤثرة في التفكك التدريجي، كما يحصل على سبيل المثال بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، التي أوصلتها الحرب الاوكرانية الروسية لحالة من الانقسام الداخلي، والتباعد مع أكبر حليف اقتصادي وسياسي وعسكري ممثلا في الولايات التمتحدة الاميركية، خاصة بعد مرور قرابة العام للفترة الرئاسية الثانية للرئيس ترامب، الذي تثير تصرفاته ونرجسيته الكثير من المخاوف والارتباك والتحسبات بالنسبة لكل صنّاع القرار حول العالم، وذلك ما شاهدناه بوضوح في تعاطيه مع قضايا على درجة كبيرة من الحساسية والأهمية لحالة الاستقرار العالمي. فها هو، أي الرئيس ترامب، يثر مخاوف حلفاءه الأوروبيين، قبل بقية الدول، كبيرها وصغيرها، وهو يتعاطى بإنعزالية وقرارات تتباين كثيراً مع السياقات التقليدية التي دأبت عليها العلاقات الأوروبية–الاميركية، بل والسياقات الدولية برمتها، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

وبعيداً عما احدثته تلك السياسات من تباعد المصالح الدولية وتغوّل القرارات، والتي ربما ساهمت الحرب الاوكرانية الروسية والحرب الصهيو– أميركية على غزّة، في تعزيز حالة الانقسامات الداخلية والخارجية بالنسبة للدول والمجموعات الاقتصادية على حدٍّ سواء، حيث يأتي ذلك بعد ان استفاق العالم للتو من تبعات جائحة كوفيد–19 والتي تعطلت معها سلاسل الإمداد العالمية، وتشكلت في المقابل كتل اقتصادية وسياسية بدأت تأخذ لنفسها حيزاً مؤثراً في رسم الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم، التي بدورها تتوعد عالمنا بمعطيات جديدة هي مثار ترقب ورصد من قبل القوى المؤثرة في القرار الدولي.

وحين تغيب الحكمة والخبرات التراكمية السياسية لدى الكثير من ساسة العالم، خاصة على مستوى الدول الأوروبية المؤثرة، وتضمحل حالة ما يعرف اليوم بالصبر الاستراتيجي في ظلّ الاندفاع المحموم نحو إشعال العديد من الحروب والفتن حول العالم، على خلاف ما يدعيه الرئيس ترامب مراراً وتكراراً الذي جاء بوعود انتخابية عنوانها تقليص وإطفاء العديد من الحروب المشتعلة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، حيث يعلن رئيس الولايات المتحدة أنه يتطلع بذلك أن يحوز على جائزة نوبل للسلام!!

أي «سلام» هذا الذي علينا أن ننتظره من إدارة تفتعل حروباً، وتستولي على مقدرات شعوب في آسيا وأميركا الجنوبية والشرق الأوسط لتبقي بارونات مصانع أسلحتها منتعشة إلى أقصى حد ممكن، لنجدها تفتعل حرباً غير مبررة لا في الزمان ولا حتى المكان، مع فنزويلا المسالمة فيما تستمر في حصار كوبا وروسيا وإيران، كل ذلك من أجل المزيد من الهيمنة وبسط النفوذ بصورة غير مسبوقة، وتحت دعاوى مثل محاربة الإرهاب، أو تهريب المخدرات، أو محاربة قوى التطرف ومعاداة السامية، وهي بذلك تستعد لحربها القادمة مع الصين. في مثل هذه الأوضاع يصبح من الصعب التنبوء بمآلات ما يجري في عالمنا في الوقت الراهن.

لذلك، ونحن نتابع كل ما يجري من حولنا وفي العالم، يحقّ لنا نحن هنا في البحرين، وطناً وقيادة سياسية وشعباً أن ندعو لتعزيز حالة الاستقرار والتنمية على المستوى المحلي عبر برامج وخطط تستطيع أن تستوعب هذا الذي يجري من حولنا، حفاظا على أمننا الاجتماعي والمعيشي والاقتصادي، كما أن علينا ألا نستسلم أو نستهين، لا سمح الله، لما يملى ويفرض على بلداننا من اجندات هي في واقعها اجندات محفزة لتراجع الاستقرار والأمن المجتمعي، وتستند اساساً على خلق مبررات توظف ما نمر به من مصاعب وتحديات اقتصادية ومعيشية، انطلاقا مما يحاول صندوق النقد ان يزجيه من نصائح وحلول نحن في غنى عنها، وهي في واقعها حلول نعرف مآلاتها وانعكاساتها، خاصة ونحن نعيش تحديات اقتصادية ومعيشية صعبة تتمثل في ازدياد معدلات البطالة وتوسع شرائح الفقر وتقلص الطبقة الوسطى، وتضخم الدين العام وزيادة عجوزات الميزانية العامة للدولة وتراجع الاستثمارات الخارجية، وتراجع التصنيف الائتماني للبحرين وغيرها من المصاعب.

علينا أن نشرع سريعا في ايجاد حلول وخيارات نحن نصنعها بحوارات وطنية خالصة، لتكون أقلّ إيلاماً وأقل كلفة اجتماعية، بدلا من القبول، بأجندات نعرف مسبقا كم هي مدمرة لأوضاعنا المعيشية والاقتصادية، وعلينا أن نعتبر مما جرى ويجري في العديد من دول العالم التي رضخت لضغوطات وإملاءات الصندوق والبنك الدوليين والذي نعرف من يقف وراءهما، لتجد نفسها في دوامات لا تتوقف من التراجع والخراب والعنف والفوضى!.

علينا أن نشرع سريعاً في ايجاد حلول وخيارات نحن نصنعها بحوارات وطنية خالصة، لتكون أقلّ إيلاماً وأقل كلفة اجتماعية، بدلاً من القبول، بأجندات نعرف مسبقاً كم هي مدمرة لأوضاعنا المعيشية والاقتصادية

بصراحة

عقود العمل المؤقتة ومستقبل الشباب المجهول

ظاهرة عقود العمل المؤقتة من أخطر الظواهر المهنية في البلاد لأنها تهدد مستقبل العشرات والمئات من أبناء الوطن وتحديداً الشباب منهم، حيث يعمل العديد منهم لسنوات طويلة فاقت السبعة عشر سنة للبعض منهم بعقود عمل مؤقتة في وزارات وهيئات حكومية، ولم يثبتوا في العمل، يعني يظل الموظفون أصحاب عقود العمل المؤقتة في حالة قلق دائم، لا يعرفون متى سوف يصبحون موظفين دائمين أسوة بزملائهم الآخرين في العمل، وهذا الوضع المهني غير الطبيعي لا يؤثر على مستقبلهم الوظيفي فقط، بل على الوضع الأسري والاجتماعي، فهناك مسؤولية تجاه الأسرة والأبناء، لو قرّر المسؤولون في تلك الوزارات والهيئات الحكومية إنهاء خدمات أصحاب عقود العمل المؤقتة من العمل، أي مصير ينتظرهم، وماذا سيفعلون، هل ينضمّون إلى قوافل العاطلين عن العمل، ومن يتحمل المسؤولية، ومن سوف يدافع عن حقوقهم المشروعة؟

فاضل الحليبي

تساؤلات عديدة سوف تطرح. هنا يبرز دور الاتحادات والنقابات العمالية في تحمل تلك المسؤولية، وكان عليها أن تتحمل المسؤولية منذ البداية، بأن لا تسمح لظاهرة عقود العمل المؤقتة بأن تتزايد في الوزارات والهيئات الحكومية، وألا تستغل تلك الجهات المعينة حاجة المواطنين للعمل وتوظفهم بعقود عمل مؤقتة، بحيث تستطيع تلك الوزارة أو الهيئة الحكومية إنهاء خدماتهم بكل بساطة.

يُعرّف عقود العمل المؤقتة بأنه: (محدد المدة يتم إنهاؤه تلقائياً عند انتهاء المدة المتفق عليها، بينما العقد الدائم لا يحتوي على مدة محددة ويستمر حتى يقرر أحد الطرفين إنهاءه.). فالعقد الدائم ضمانة لمستقبل الموظف، كما أنه يؤمن الاستقرار المهني والاجتماعي، وألأسري. ومسؤولية السلطة التشريعية إصدار تشريع قانوني لا يجيز الموافقة على عقود عمل مؤقتة للمواطنين العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية، فالعمل حق دستوري، حيث تنصّ المادة 13 من دستور مملكة البحرين/ بند ب على: (تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه.)

فالدولة وفقاً للمادة للدستورية ملزمة بتوفير فرص العمل للمواطنين، ولم تقل المادة بأن توفير فرص عمل بعقود مؤقتة، وهذا يتطلب وضع حد لتلك العقود المؤقتة التي تشكل قلقاً دائماً للموظفين الشباب.

يتحدث شاب من الذين يعملون بعقد عمل مؤقت، عن أنه يُأتى إليهم بموظفين جدد بعقود عمل دائمة، فيما الموظفون بعقود عمل مؤقتة يبذلون جهوداً كبيرة في التدريب والإعداد، ومطلوب منهم تأهيل الموظفين الجدد «الدائمين»، في الوقت الذي هم الذين دربوهم وعرفوهم بطبيعة العمل، وإذا بهم يصبحون مسؤولين عنهم في العمل. حدث ذلك في أكثر من وزارة وهيئة حكومية، أليس هذا إجحاف بحق الموظفين أصحاب عقود العمل المؤقتة، وحرمانهم من المسؤولية والتوظيف الدائم .

على جهاز الخدمة المدنية، الجهة الحكومية المعنيّة بتوظيف المواطنين في الوزارات والهيئات الحكومية، إنهاء ملف الموظفين أصحاب عقود العمل المؤقتة، وتثبيتهم في وظائف تليق بهم وإخلاصهم وتفانيهم في العمل منذ سنوات. وإذا أراد ديوان الخدمة المدنية الاستمرار في عقود العمل المؤقتة، فإنه يُطبق فقط على أفراد متقاعدين، وهناك حاجة لهم في هذه الوزارة أو الهيئة الحكومية بسبب خبراتهم ومعرفتهم المهنية والعملية، لا أن يعمل بعقود العمل المؤقتة مع الموظفين الجدد من جيل الشباب.

دلالات تقرير الرقابة المالية والإدارية

في أوائل شهر ديسمبر/ كانون الأول الفائت نشرت صحافتنا المحلية أبرز ما جاء في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعام ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥، ومما جاء في صحيفة (أخبار الخليج) نقرأ العناوين والمعلومات التالية:

– 19.3مليار دينار حجم الدين العام، واقتراض بعض الوزارات والجهات الحكومية من دون أن يتم إدراج ديونها ضمن رصيد الدين العام للسجل بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، وبلغ ما أمكن حصره من تلك القروض لعام 2024 بنسبة حوالي 4.9 مليارات دينار مقارنة 3.9 مليارات دينار لعام2023.

– ارتفاع العجز الفعلي بين إيرادات ومصروفات الدولة من 774 مليون دينار في عام 2023 إلى 1026 مليون دينار في عام 2024 بنسبة 33٪.

– توصيلات غير قانونية تتحول إلى سرقة مياه .

– 43 مهنة غير مدرجة على نظام الفحص الدوري.

– أجانب يعملون في القطاع الخاص مسجلون في بالتأمين الاجتماعي من دون تصاريح عمل .

– عدم تطبيق البحرنة على قرابة 92 ألف فرع للمؤسسات التجارية.

– 15مليون دينار متأخرات الإيرادات.

– تصاريح عمل لمهن بمسميات وظيفية غير محددة.

– إصدار تصاريح عمل للأجانب يمتلكون سجلات تجارية .

– إصدار تصاريح «العامل المرن سابقاً) لأجانب يملكون سجلات تجارية .

– سجلات تجارية يملكها موظفون يعملون في القطاع العام.

– 779 مدقق حسابات غير مقيدين في سجل مدققي الحسابات المعتمد.

– تدريب البحرينيين في 5 مجالات فقط من المجالات الفنية.

– الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص على تدريب البحرينيين العاملين لديه.

– سجلات تجارية لعمال أجانب بالمخالفة لتصاريح العمل.

– مستشفيات الصحة النفسية تتجاهل خطة الصحة العامة .

– غياب أجنحة خاصة لمرضى الإدمان من الإناث في الطب النفسي.

– عدم استبدال أنظمة تكييف في السلمانية التي يعود عمرها إلى 40 عاماً

– 1444 منشأة سجلاتها التجارية نشطة لم تستوف الشهادات الصحية.

– تكدس أدوية نفسية ومؤثرات عقلية منتهية الصلاحية.

وقد أدرج ديوان الرقابة المالية والإدارية ردود ومبررات الجهات الحكومية على تلك الضبطيات والتجاوزات .

وحسب تصريح رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية الوارد في نفس الصحيفة آنفة الذكر فقد تم إعداد التقرير بالتوافق مع المعايير والإرشادات الفنية الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة.

مما لا شك فيه أن حرص الدولة على إصدار تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بشكل سنوي دون انقطاع لهو من مكاسب المشروع الإصلاحي الذي أعلنه جلالة الملك في أوائل الألفية، وهو بلا ريب من أشكال الممارسة الديمقراطية، لكن ثمة تساؤلات نحسبها وجيهة ومشروعة تفرض نفسها هنا: فإذا كانت الدولة تتمتع بتلكما الجرأة والشفافية في إصدار تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية فما الذي يمنع من إتاحة الفرصة لأن تمارسها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية القريبة من الدولة. لماذا تُتاح الفرصة في كثير من الأحيان لشخصيات وازنة حرية النقد السياسي، وبعضها كما نعلم سبق أن تقلد مناصب أو حقائب وزارية دون أن تتاح مثلاً للجمعيات السياسية؟ ومن بين هذه الشخصيات نذكر على سبيل المثال شخصية من العائلة الكريمة الحاكمة ألا هو المرحوم الشيخ عيسى بن راشد آل خليفة الذي يتمتع بشعبية لدى مختلف أوساط وفئات مجتمعنا البحريني.

وقصارى القول: لا نرى أي ضير البتة من توسيع دائرة المستفيدين من هذا الشكل من أشكال الممارسة الديمقراطية دونما حاجة للظهور بمظهر الإنتقائية أو الأزدواجية، وهذا ما سيصب ويدعم حتماً سمعة المشروع الإصلاحي نفسه، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي.

رضي السمّاك

حرص الدولة على إصدار تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بشكلٍ سنوي من أشكال الممارسة الديمقراطية، لكن ثمّة تساؤلات مشروعة

عن مبادرة حلّق بحلمك dream big

كم من طالب متفوّق أخفق في مواصلة دراسته العليا أو خسر الوظيفة المتاحة نتيجة تدني مستواه في اللغة الإنجليزية؟ كم حالت اللغة الإنجليزية – المطلوبة في شتى الدراسات والأعمال والتطور المهني والعلمي والتكنولوجي – دون بلوغ الطالب او الموظف مبتغاه؟

من هذا النقص الكبير الذي يعانيه طلاب وطالبات المدارس الحكومية، على وجه الخصوص، في اللغة الإنجليزية، انبثقت مبادرة «حلّق بحلمك أو dream big" بهدف خدمة شريحة من أبناء المجتمع البحريني وبناته في تخطي هذه العقبة والانطلاق إلى فضاءات أرحب وأوسع، تعليميّاً ومهنيّاً، وجدير بالذكر أنّ مناهج وزارة التربية في اللغة ممتازة لكن ثمّة استهانة من قبل التلاميذ بالاهتمام بها.

عصمت الموسوي

كانت ولادة مشروع حلق بحلمك في عام 2014 على يد الاستاذة والمصرفية السابقة حنان عبد المحسن حمّاد، بداية متواضعة وبسيطة في غرفةٍ صغيرة بحي النعيم. كانت حنان وصويحباتها يعملن في هذه الفترة وبشكل تطوعي على تقديم دروس تقوية لأبناء وبنات الحي في مختلف مواد المنهج الدراسي. وجدت حنان أنّ ضعف اللغة الإنجليزية يكاد يكون العامل المشترك بين أغلب هؤلاء الطلاب، فأخذت على عاتقها تأسيس نواة من مجموعةٍ من البنات والأولاد المتحمسين للفكرة والمبادرين بتقديم برامج التقوية وتعزيز الوعي باهمية اللغة بقدر ما يسعفهم وقتهم وظروفهم، وشيئاً فشيئاً بدأ وعي جديد يتشكل بأهمية توسيع وتعظيم هذه المبادرة، حين بدأت تظهر نتائجها الملموسة من خلال تحسن مهارات الطلاب وارتفاع اداءهم المدرسي ودرجاتهم التحصيلية، عاماً بعد عام، ليس في اللغة وحدها، وإنما في جميع مواد المقرر، هنا بدأ الأهالي من الأمهات والآباء والأخوة الكبار في هذه العائلة أو تلك يعرضون خدماتهم التطوعية للتدريس والانضمام إلى المبادرة، أو أخذ أبناءهم وأقربائهم إليها.

قادت حنان ومجموعة الشباب المنضمين إليها حملة إعلامية والكترونية للترويج للمبادرة ونشرها على أكبر نطاق من أجل استقطاب مزيد من المتحمسين والداعمين لها، وهكذا تشكّلت الرؤية التي ترمي إلى خلق جيل من طلبة المدارس الحكومية، متمكن من اللغة الإنجليزية، قراءةً وكتابةً وتحدثاً، كي يسهل عليه الحصول على الوظيفة المناسبة لاحقاً، وما هي إلا فترة وجيزة حتى بدأ الأهالي يتحدثون عن المبادرة ويشيدون بها وينخرطون في أجواءها عبر تحفيز بعضهم البعض، وخصوصاً المثقفون منهم كالمصرفيين والأطباء والمهندسين المتقاعدين وطلاب المدارس والجامعات الخاصة ومن هم على هذه الشاكلة.

كانت أكبر التحديات بالنسبة لحنان هي إقناع الناس بأهمية المبادرة. تقول: "اشتغلت في هذه الفترة بشكل فردي ودون معين أو ظهير، لكن مع تشكّل الرؤية والأهداف وفريق العمل وتحديد الشركاء والجمعيات والأفراد المتعاونين الذين تعمل المبادرة تحت مظلتهم بدأ صيت المشروع يكبر ويحلق عالياً."

اختارت المبادرة إطلاق اسم "الحالمون" انطلاقاً من اسم المبادرة، والحالمون هم الأفراد الملتزمون بالعمل بشكل دائم وثابت، يليهم المتطوعون المتحركون والمتغيرون، والذين هم أقلّ التزاماً بالدوام والحضور. فئة القادة انبثقت من الحالمين والمتطوعين معاً، وهم بالطبع شريحة الموهوبين والمؤمنين بالمبادرة والذين يعتمد عليهم البرنامج في وجوده وقوّته واستمراريته.

كبر المشروع وتوسع ووجد شركاء مقتنعين بجدواه وأهميته، وأصبح هؤلاء لاحقاً عصب المبادرة وقدّموا المقار الرياضية والنوادي الشبابية والقاعات الرحبة التي احتضنت الطلاب

والمتطوعين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم، حتى أولياء الأمور، من أمهات وآباء، وكبار السن وجدوا لهم مكاناً في هذه المبادرة المرنة، إما للتدريس تطوعاً أو لتلقي الدراسة مع أبناءهم وبالقرب من مناطقهم، في نادي سار الرياضي ونادي المالكية الرياضي، ونادي مدينة عيسى ومركز شباب المحرق النموذجي ومركز تمكين شباب النعيم، وفي المخطط ثمّة رغبة في استقطاب نادي سترة الرياضي والرفاع لخدمة جو وعسكر كشركاء جدد.

أفرزت المبادرة قادة ومساعدين ولجاناً تنفيذية وإداريين ووظائف تراتبية، كل حسب تخصصه وتأهيله، والعمل يجري على الأرض حيناً ومن خلال الفضاء الإلكتروني حينا آخر، إذ تمتلك المبادرة موقعاً رسمياً وحساباً على انستغرام وفيسبوك وتيك توك ولينكد يحظى بآلاف المتابعين ويزداد حضوراً وانتشارا يوماً بعد يوم.

في أعوام الكورونا كاد البرنامج أن يتوقف بسبب منع التجمعات والمخالطة، لكن وتحقيقاً للاستدامة التي هي شعار المبادرة، قام فريق شبابي متحمس بمواصلة التجربة عبر إنشاء صفوف افتراضية، فكان أن استقطب البرنامج في تلك الفترة مزيداً من المتطوعين من داخل وخارج البحرين أيضاً، لدرجة أنّ البرنامج الافتراضي كان يضم أحيانا 500 بين مشارك ومتابع.

ولعلّ أكبر التحديات التي واجهت المشروع كانت مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات التعلم، وإنكار الأهالي وعدم تقبلهم لهذه الحقيقة، فكان أن استعانت المبادرة بمدرسين متخصصين، واستلزم الأمر إقامة ورشة عمل مؤهلة متخصصة للتعرف على المهارات اللازمة لاحتضانهم وتسيير وتيسير أمورهم، وثمة فكرة لا زالت في طور التبلور، عنها تقول حنان حماد: "نشتغل الآن على مادة الرياضيات التي يعاني العديد من الطلاب من القصور والضعف فيها أيضاً، تعيق التحاقهم بالجامعات وكلية الهندسة تحديداً، وقد ندشنها العام المقبل وربما نحقق فيها نجاحاً مماثلاً كما حدث مع اللغة الإنجليزية."

أنشأ برنامج حلّق بحلمك جيلاً شبابياً نوعياً متعلماً ومؤمناً بقيمة التطوع، وبأهمية تعزيز الوعي باللغة الإنجليزية، وأفرز نجوماً وإداريين وعائلة ممتدة ومتراصة ومتحابة يتجاوز عددها اليوم 700 فرداً، حيث يذهب جيل ويأتي جيل آخر لاستكمال المسيرة

في حفلات التكريم السنوية وورش العمل والبرامج المتواصلة، من رحلات ومخيمات صيفية يبدع الشباب والمتطوعون في مدرسة حلّق بحلمك في تقديم أفضل ما لديهم من مهارات وإمكانات ومواهب ضمن شراكة مجتمعية فاعلة وملهمة ومشجعة ومحققة لمبدأ التكافل المجتمعي، وأثبتت المبادرة شيئاً مهمّا، هي أنّ الكثير من الناس يرغبون في العمل التطوعي انطلاقاً من حسّهم الإنساني، ولكنهم يحتاجون إلى تحفيز، فوجدوا في مبادرة حلّق بحلمك ضالتهم. وكثير ممن التقيتهم في حفلات التكريم أسرّوا لي أنّ الانضمام للمبادرة حقّق لهم الرضا النفسي والسعادة، وأكسبهم المزيد من المعارف والصداقات، إذ صار كلّ من يرغب في التطوع عبر تدريس اللغة الانجليزية يتواصل مع المبادرة ويبدأ العمل بعد اجتياز الاختبار والتأهيل اللازمين ثم التعلّم من أساليب وطرائق المتطوعين السابقين.

ومن المفارقات الجميلة أنّك تجد المقر الدراسي يضم عائلة بأكملها أحياناً، أما الطلاب الذي دخلوا المبادرة صغاراً فقد أصبح الكثير منهم قادةً، وعادوا إلى نفس المراكز ويتناوبون في التدريس مع بقية المجموعات.

نشر الوعي بأهمية اللغة الانجليزية كلغة عالمية عبر برامج التطوع لا يرغب في منافسة المدارس او المعاهد الخاصة، انما يستقطب فئات وشرائح مجتمعية مختلفة ولا قبل لها بالدخول في هذه المراكز، وفي العام 2023 فازت المبادرة بالمركز الثاني لجائزة سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للعمل التطوعي.

فكرة المبادرة جديدة وجريئة وغير مسبوقة، ونجاحها يؤكد أنّ بالإمكان تعميمها ونقلها إلى جميع مناطق البحرين، بل وإلى أماكن أخرى من العالم باسم مملكة البحرين، وملخصّة لهذا النجاح تقول حنان: "إنّ البرنامج الذي تأسس في غرفةٍ صغيرة وبفكرة صغيرة هو اليوم أكبر مني ومن كل توقعاتي وخيالي."

أصبحت المبادرة التي بلغ عمرها 11 عاماً كياناً باسم معروف وأهداف واضحة، وحان وقت وضع إطار قانوني ورسمي له، لكي يعمل باستقلالية وفرادة وتميّز، بالتعاون مع الشركاء والداعمين والمؤمنين بجداوه، لتحقيق الفائدة والاستدامة المرجوة.

شهادات في المهب وأطباء بلا مستشفيات

هل آن أوان إطلاق برنامج العبور الوطني؟

من الإيمان المطلق الذي لا يتزعزع والذي يشهد به منطق التاريخ وروح الحضارات أرى أن قوام كل أمة ترجو بلوغ ذروة المجد ورفعة التقدم ليس كامنًا في خزائنها العامرة بالنفط والذهب البراق التي قد يجف معينها أو يخبو بريقها تحت سطوة التقلبات، بل يكمن في ثروتها البشرية المدربة.. تلك الينابيع الصافية من العقول المتوثبة التي تحلّق فوق قيود الواقع، والتي تتفجر لتسقي حقول الأمن الاجتماعي والصحي والاقتصادي وتضيء دياجير المستقبل المجهول بضياء المعرفة المتوهج.
لقد بذلت دولنا في الخليج، وعلى رأسها وطننا البحرين الحبيبة، الذي يدرك قيمة الإنسان كأصل لا يثمّن بل كشعلة لا تنطفئ في محراب البناء والولاء للأرض، جهودًا واستثمارات لم تكن مجرد أرقام، بل كانت رهانًا على أرواحنا وعقولنا في سبيل تخريج هذه النخبة من أبنائها، ليصبحوا وقوداً للحلم الوطني الكبير.

د. جميلة الوطني

لكننا نقف اليوم أمام ظاهرة مقلقة، تكاد تكون فلسفة مأساوية بحدّ ذاتها تلقي بظلالها الثقيلة والقاحلة على أرض الواقع.. تكديس الشهادات العليا في أدراج الانتظار كأنها كنوز أثرية مصادرة لا يسمح بتداولها أو ببعث الحياة فيها.. إنها أحلام مؤجلة تكتنز صمت الأرفف البارد وهي تنتظر إذن الإفراج السماوي لتبدأ رحلة العطاء الموعود الذي يضخ الدماء الجديدة في شرايين الوطن.
إنها الحقيقة المرة التي تتشكل في قصص أبنائنا، مهندسي الجسد (الأطباء)، الذين عادوا حاملين معهم ضوء العلم من أصقاع الأرض البعيدة، أو تخرجوا من صروحنا الوطنية بهامات مرفوعة، ليرتطموا بصخرة الواقع إذ يكتشفون أن العودة إلى الوطن لم تعن بالضرورة العودة إلى ميدان العطاء المفتوح بل إلى متاهة الشروط التي تعاد صياغتها بلا نهاية في حلقة مفرغة من التعقيدات الإجرائية.. فالشروط تثقل الروح قبل الجيب، والتدريب يصبح مغرمًا ماديًا في بعض المراحل الحساسة، وكأن الكفاءة الوطنية مطالبة بدفع ضريبة وجود باهظة لفرصة العطاء المستحق.
لا يمكن أن يغيب عن ذاكرتنا حجم الجهد الهائل الذي بذل من قبل هذه النخبة من الشباب وكيف أنهم لم يتوانوا عن إثبات جدارتهم في أحلك الظروف وأشدها خطرًا.. فإبان الأزمات الصحية العالمية الكبرى رأينا هذه الطاقات تندفع نحو الصفوف الأمامية في مبادرات تطوعية لا تقدر بثمن، مقدمين تضحيات جسيمة في سبيل أمن وصحة مجتمعاتهم.. لقد أثبتوا أن جذورهم في هذه الأرض أعمق من الخوف العابر وأن ولاءهم للمهنة هو بوصلة الروح التي لا تهتز.
ولكن ما أن انجلت الغيمة الثقيلة، حتى عاد الكثير منهم ليجد نفسه خارج دائرة الأولوية، في منطقة الظل، بينما كانت الفرص تمنح لدفعات لاحقة أو لخبرات آتية من وراء البحار.. تتجسد هنا المفارقة العميقة، التي تبعث على التساؤل الفلسفي.. فكيف لبلد يستثمر في تعليم أبنائه حتى الإتقان، ثم يترك هذه الطاقات، التي أثبتت جدارتها في المحن، في حجر البطالة البارد، كتمثال من رخام؟ وهي حقيقة لا تخفى على المتابع لأوضاع الأطباء الخريجين، بما في ذلك التحديات التي يواجهها الأطباء البحرينيون وغيرهم، حيث باتت أعداد المنتظرين تُقدر بالمئات، في حين تبقى مستشفياتنا ومنشآتنا الصحية تُدار بسواعد وافدة، وكأننا نصدر أبناءنا لنتلقى خدمات الغرباء.
في زحام الأولويات المقلوبة، يتضح لنا بمرارة أن هذه الأزمة لا تتوقف عند حدود القطاع الصحي فحسب.. هذا الاستنزاف في التوظيف، يخلق حالة من الهدر التاريخي لرأس المال البشري هدر لا يقاس بالدرهم بل يقاس بانطفاء شمعة الإيمان بالفرصة والعدالة المهنية.
إن هذه الظاهرة ليست مجرد بطالة مؤقتة.. إنها تآكل منهجي لاستثمار الدولة في سماءها الفكري.. فالوطن الذي يدفع لتخريج نخبة من أبنائه ثم يتركهم عاطلين عن العمل، هو وطن يهمل أثمن ما يملك.. نور العقول وقوة الالتزام.
وهنا، لا بد أن نتساءل.. أليس من الأجدى اقتصاديًا وأخلاقيًا أن يتم استيعاب هذه الكوادر الوطنية فور تخرجها، بدلًا من استقدام الخبرات من وراء البحار؟ ولماذا لا تُعاد صياغة برامج التدريب والتخصص بشكل يخدم الاحتياج الفعلي للمنشآت الصحية الحكومية والخاصة ويقلل من الأعباء المادية والإجرائية على الطبيب الوطني؟
إن علاج هذا الخلل لا يكمن في مجرد التوظيف السطحي بل في إعادة التفكير الاستراتيجي الجذري في فلسفة إدارة الثروة البشرية الصحية، ووضع الكفاءة الوطنية كأولوية قصوى لا تقبل المساومة أو التأجيل.
وهنا، في حضرة هذا الهدر الموجع لا بد أن يتفجر التساؤل كجرح مفتوح في ضمير الوطن.. أليس من الأجدى أيضًا أن تزرع هذه الكفاءات الوطنية في أرضها، بدلًا من استنبات الزهور العابرة من وراء البحار؟ ولماذا نثقل كاهل طبيبنا الوطني بسلاسل الشروط الإجرائية، وكأن العودة إلى محراب العطاء تتطلب فدية باهظة من جيب الروح قبل جيب المال؟
إن علاج هذا الخلل لا يكمن في مسكنات سريعة، بل في إعادة توجيه البوصلة الاستراتيجية نحو الإنسان كأثمن الأصول، ووضع الكفاءة الوطنية كـ «أولوية قصوى لا تقبل التأجيل ولا المساومة».
من هذا الألم يولد الأمل.. وإليكم نبض الوعي ومفتاح الحل، والكامن في جملة من المقترحات التي أرى فيها جسر العبور من حجر البطالة إلى سماء العطاء، لتتحول الشهادات المؤجلة إلى قناديل تضيء مستشفياتنا..
أولًا لضمان المقعد وإطلاق برنامج العبور الوطني يجب أن تتوقف حكاية الانتظار عند أبواب الوطن، وأن يُصاغ ميثاق وطني لاستيعاب الأطباء الخريجين.. هذا الميثاق يضمن مقعد تدريب مدفوع الأجر لكل طبيب خلال ستة أشهر من تخرجه كحد أقصى... لتكن هذه الفترة ليست مجرد تدريب، بل رحلة خبرة أولية مقدسة تحتسب في سجل عطائه، ويُعترف بها كجواز سفر مهني نحو التوظيف الحكومي والخاص.. فالطبيب هو شعلة لا يجوز تركها تنطفئ في الظل.
وثانيًا لضبط بوصلة التخصص ومواءمة الوعد مع الحاجة لترتفع الرؤية إلى أفق التخطيط المستقبلي، فنبدأ بوضع خطط خمسية شفافة تُعلن عن الخصاص الفعلي في التخصصات الطبية.. علينا أن نوجه الأجيال نحو التخصصات النادرة التي تعاني منها مستشفياتنا، بدلًا من تكديسهم في مساحات مشبعة.. هذا هو الركن الركين الذي يضمن مواءمة المخرجات مع حاجة الوطن، لتصبح كل شهادة صادرة هدفًا مصوبًا نحو ميدان العمل لا حبرًا على ورق.
وثالثًا تذليل العقبات وتطهير طريق المزاولة ويتم ذلك بإعادة النظر بجرأة في دواوين الإجراءات المعقدة التي تُثقل الخطوات الأولى للطبيب.. لنلغ أو نخفف تلك الشروط الإجرائية والمالية التي لا تضيف حقيقة علمية أو كفاءة عملية.. إنها عقبات نفسية ومادية توحي للوطني بأن طريقه محفوف بالأسلاك الشائكة، بينما نفتح الأبواب مشرعة للوافد.. فتسهيل الترخيص هو إعلان إيمان بكفاءة الطبيب الذي استثمرنا فيه.
الخلاصة.. إن بناء الأمم يقوم على إيمانها العميق بأبجدية أبنائها وقدرتها على إتاحة المجال لهم لحك اليد بالظفر قبل أن تضطر للبحث عن سواعد غريبة تسد فراغات كان أولى بالوطنيين أن يملؤوها، ليكتمل عقد السيادة الفكرية والمهنية لهذا الوطن المحب والمنتظر.

(قف)

هوليوود وإسرائيل

منذ نشأتها، لم تكن هوليوود مجرد فضاءٍ للترفيه، بل كانت مصنعًا للسرديات، يعيد تشكيل التاريخ وفقًا لعدسة الكاميرا ومصالح النفوذ. في قلب هذه الصناعة، نشأت علاقةٌ معقدة بين هوليوود وإسرائيل، علاقة تجاوزت حدود الفنّ لتصبح جزءًا من مشروع سياسي وثقافي طويل الأمد، حيث لا يُختزل الأمر في تمثيل سياسي أو دعم مالي، بل يتجذر في الطريقة التي تُصاغ بها الحكايات، وتوزّع فيها الأدوار، وتُرسم فيها حدود الخير والشرّ.

فهد المضحكي

جاء ذلك في مقال للناقد السينمائي اللبناني شفيق طبارة، نَشرته مجلة" رُمان" الثقافية.

يرى طبارة أنّه منذ بدايات السينما الأمريكية، كانت فلسطين غائبة عن الشاشة، ليس لأنها غير موجودة، بل لأن وجودها كان يُهدد سردية استعمارية تتطلب أرضًا بلا شعب. في المقابل، ظهرت إسرائيل كإمتداد للبطولة الغربية، مشروع تحرّر أبيض في أرضٍ شرقية، حيث يُعاد إنتاج الأسطورة التوراتية بلغة الحداثة البصرية. هذا التحيّز لم يكن مجرد صدفة سردية، بل نتاج تحالفات بين منتجين نافذين ومراكز دعم المشروع الصهيوني، حيث تحوّلت الكاميرا إلى أداة تطبيع، تُعيد تشكيل التاريخ وفقًا لرؤية أحادية.

وثّق المؤرخان توني شو وجيرارد غودمان في كتابهما المشترك "هوليوود وإسرائيل: تاريخ"، والذي يعتمد على أرشيفات وطنية ودولية، كيف لعبت الجالية اليهودية دورًا رئيسيًا في صناعة السينما في كاليفورنيا، وكيف استُخدمت الدعاية الإسرائيلية "هاسبارا" لترويج صورة إسرائيل كديمقراطية متعددة الأعراق تدافع عن نفسها ضد جحافل الإرهابيين. بحسب المؤلفين: "لطالما كانت هوليوود محور الاهتمام، سواء على الشاشة أو خارجها "، حيث ساهمت هذه الروابط الوثيقة في التأثير على شخصيات مثل الكاتب ليون يورس، الذي سمح للمسؤولين الإسرائيليين بإجراء تعديلات على روايته "إكسدس «(EXODUS " ، 1958) قبل نشرها.

والممثل كيرك دوغلاس، الذي عمل عن كثب مع مسؤولي الهاسبارا لإقناع وسائل الإعلام الدولية بضرورة غزو لبنان سنة 1982، والممثلة إليزبيث تايلور التي سخّرت شهرتها لصالح إسرائيل.

وبحسب رأي طبارة، فإن هذا التواطؤ لم يكن نظريًا فقط، بل تجسّد في ممارسات ميدانية.

عند تصوير فيلم " سلام « (Salome" 1953) لويليام ديتيرلي، فرض حظر تجول ليلي في مدينة الناصرة، وفي السنة نفسها، استخدم فيلم "المشعو « («The Juggler») ، للمخرج إدوارد دميترك، قرية "إقرت" المهجّرة، التي طُرد سكانها قبل خمس سنوات فقط، لتصوير مشاهد الناجين من المحرقة. قال المخرج وقتها: " إن بناء قرية مدمرة مثل " إقرت" كان سيكلف ربع مليون دولار "، في اعتراف بأن الاحتلال نفسه أصبح ديكورًا سينمائيًا.

أمثلة مثل هذه كثيرة، لم يتوقف الدعم طوال السنوات، استمرت هذه العلاقة في الترويج المتبادل. ففي سنة 2017، قبيل حفل توزيع جوائز الأوسكار، خصصت الحكومة الإسرائيلية ميزانية مرتفعة بشكل غير معتاد للترويج لـ "علامة إسرائيل التجارية" حيث استُخدمت ملايين الدولارات لجذب 26 من المرشحين، بمن فيهم ليوناردو دي كابريو ومات ديمون، إلى جولات سياحية فاخرة في البلاد، مع حقائب هدايا وصلت قيمتها الإجمالية إلى 200 ألف دولار، مع العلم بأن أحدًا لم يذهب!

القضية التي يريد الناقد إثباتها في هذا المقال هي أن هذا الاحتكار السردي بدأ يتصدع. مع المجازر والإبادة الجماعية الحاصلة في غزّة منذ تشرين/ أكتوبر 2023، ظهرت أصوات داخل هوليوود ترفض التواطؤ. بيانات التضامن، انسحابات من مهرجانات، ومطالبات بإعادة تعريف الأخلاقيات الفنّية، أصبحت موقفًا سياسيًا. لم تعد الشاشة مجرد مرآة، بل ساحة صراع على الرواية.

في هذا السياق، يصبح تفكيك الخطاب السينمائي ضرورة، لا ترفًا نقديًا. فالمسألة لا تتعلق فقط بما يُقال، بل بكيفية القول، وبمن يُسمح له القول أصلًا.

منذ بداية المجزرة، شهدت هوليوود تحولًا لافتًا في خطابها العام، حيث لم يعد الحديث عن الحرب والتطهير العرقي محظورًا أو محاطًا بالتحفظات المعتادة. بل بدأ يتسلل إلى بيانات النجوم، تصريحات المخرجين، وحتى بعض النصوص السينمائية، خطاب أكثر جرأة في تسمية العنف باسمه، وأكثر استعدادًا لكسر التواطؤ القديم مع السردية الإسرائيلية. فما الذي تغيّر؟ التحول لا يكمن فقط في محتوى التصريحات، بل في من يصدرها، وفي المنصات التي تتبناها. نجوم كبار، كانوا سابقًا جزءًا من آلة الترويج الصامتة، باتوا يرفضون الصمت، ويطالبون بإعادة النظر في تمثيل الفلسطينيين، وفي أخلاقيات الصناعة نفسها. هذا التصدّع في الخطاب لا يعني أن إسرائيل فقدت نفوذها داخل هوليوود، لكنه يشير إلى خسارة تدريجية لاحتكارها السردي، حيث لم تعد قادرة على التحكم الكامل في الصورة، ولا في الرواية التي تُروى للعالم.

رغم أن السلطة داخل الاستديوهات لم تتغير، إلا أن وحدة وطبيعة العلاقة بين هوليوود وإسرائيل تبدّلت. كما يقول مؤلفو الكتاب:" من الصعب ألا نستنتج، ببساطة، أن هوليوود لا تحب إسرائيل في سن السبعين بقدر ما كانت تحبها في الثلاثينيات النابضة بالحياة ". وبين الحب القديم والتصدّع الجديد، تظل السينما ساحة مفتوحة، لا لحسم الرواية، بل لإعادة طرحها من جديد. هذه اللحظة قد لا تُفضي إلى تغيير جذري في البنية المؤسسية، لكنها تفتح نافذة لإعادة تعريف الحكاية، ولمساءلة اللغة البصرية التي لطالما استخدمت لتبرير الاستعمار. إنها فرصة للفنانين والنقّاد والمبرمجين لإعادة صياغة العلاقة بين الفن والسياسة، ولتحرير الشاشة من هيمنة الرواية الواحدة.

حين تسقط الأقنعة .. وتتعرّى المعايير !

قصة جائزة الفيفا للسلام ليست حدثًا عابرًا، وليست مجرد نكتة سياسية بغطاء رياضي، بل هي مرآة لمشهد أكبر بكثير، مشهد يراه الجميع فى كل أنحاء العالم، عنوانه «مشهد المعايير المقلوبة». يحدث هذا في زمنٍ تُميّع فيه المواقف، وتُباع فيه الكلمات أكثر مما تُصنع الحقائق، زمن صار العنوان أهم من المحتوى، ولذلك لم يعد مستغربًا أن تطلق أبرز جهة كروية عالمية، وهو الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» جائزة جديدة ولأول مرة فى تاريخه باسم «جائزة الفيفا للسلام»، لكن ما أثار الذهول هو أن أول نسخة منها ذهبت إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب..!

خليل يوسف

قد يبدو لمن ينظر من بعيد أن الجوائز الدولية تُبنى على مبادئ السلام، الإنسانية، المساهمة الحضارية، وحماية الضعفاء، لكن من يقترب قليلاً يرى الحقيقة التي لا تُقال. الجوائز في هذا العصر لم تعد تتعلق بالقيم، بل بالسياسة، واعتبارات قد لا توخذ فى الحسبان، وما بين جائزة نوبل للسلام وجائزة الفيفا للسلام تنامت فجوة لا يُمكن تجاهلها، بين الاسم المعنى، بين الرمز والواقع، بين ما يجب أن تكون عليه الجوائز وما أصبحت عليه اليوم.

هناك من لم يُخفِ يومًا رغبته في وضع اسمه بجانب «نوبل». الرئيس الأمريكي ترامب فعل ذلك، كان يكرر ذلك علنًا، واشتكى من عدم منحه الجائزة، ويصرّ على أنه يستحقها، ولكن معيار نوبل، بالرغم من كل ما يُقال عنه، لم يستطع أن يتجاهل الحقيقة: لا توجد مبادرة واحدة يمكن تصنيفها كإنجاز سلام عالمي حقيقي، ولا توجد سياسة بنت ما يمكن وصفه بـ «سلام مستدام»، وبينما لم يجد العالم سببًا يبرر ترشيحه لنوبل، ظهر مسار آخر، مسار الجوائز السهلة التي تُصنع عبر العلاقات والضوضاء الإعلامية، والتي لا تحتاج إلى سجلٍ أو مبدأ، بل إلى نفوذ، وهكذا ولدت «جائزة الفيفا للسلام»، وذهبت مباشرة إليه.

هناك من سأل: هل أُريد بهذه الجائزة شراء رضا ترامب؟، وهناك من أجاب بنعم وبكل وضوح، فالجائزة تبدو أقرب إلى صفقة علاقات منها إلى تكريم أخلاقي، رسالة تقول: «نُثمن حضورك، ونحتاج نفوذك، وهذا تكريم يساعد على تلميع الصورة»، والمفارقة أنه ليس ضدفة أن تمنح هذه الجائزة في وقت تعاني فيه الفيفا نفسها من أزمات سمعة، ومن سجل طويل من الملفات الرمادية فتأتي لتزيّن نفسها بورق السلام، وتزيّن غيرها معها، لكن الشعوب لم تعد غافلة، تعرف أن السلام لا يُشترى، وأن الجائزة لا تصنع تاريخًا، ولا تغيّر سجلًا ثقيلًا.

أمر مهم توقف عنده محللون كثر، هو أن هذه الجائزة ليست حدثًا منفصلاً، هي جزء من نظام عالمي inverted من الداخل، نظام أساسه من يملك النفوذ يُسمّى صانعًا للسلام، من يملك القوة يُسمّى راعيًا للقيم، من يقتل يُمنح فرصة للظهور كمصلح، ومن يُقتل يُنسى.

هذه المعايير المقلوبة هي الخطر الحقيقي، وليست الجائزة ذاتها، فعندما يصبح العنوان أهمّ من الحقيقة، وعندما تصبح الجوائز وسيلة لتجميل السجلّات والانتهاكات والفظائع وكل المنكرات، وعندما تتحول المؤسسات الدولية إلى مكاتب علاقات عامة، فهذا يعني أن العالم يعيش حالة انهيار أخلاقي معلَن.

أكبر فضيحة للجائزة ليست في اسم الفائز، بل في التوقيت فكيف تُمنح جائزة سلام بينما غزّة تحترق؟، والمدنيون يُقتلون بلا حماية، والموقف الأمريكي لا يحتاج الي توضيح، بينما القانون الدولي يُسحق، والمنظمات العالمية منها من اكتفى بالمراقبة بصمت، ومنها من تبنى مواقف لا تقدم ولا تؤخر، ومنها من ظهر وكأن لا شيئ يثبت أنها حية، ولا شيئ يثبت أنها ميّتة، تماماً كما هي حال جامعتنا العربية!

الجائزة لا علاقة لها بالسلام، بل لها علاقة بالمصالح والتسويق السياسي، وغزة كانت ولا تزال الامتحان الذي سقط فيه الجميع، سقطت المبادئ، وسقطت الجهات التي تتحدث عن السلام بينما تحجب أعيُنها عن الحقيقة. علينا أن ننتبه بأن العناوين البراقة لا تطمس واقعًا بل تفضحه. الناس اليوم لا تشتري العناوين، ولا تقتنع بالتزيين، ولا تصدق التصريحات الفاخرة، فالناس يفهمون من يخدم القيم، ومن يخدم نفسه، من يصنع السلام ومن يصنع الفوضى، من يستحق التكريم ومن يستحق المحاسبة. لماذا تتحول الجوائز إلى أدوات سياسية؟، هذا السؤال طرح علي نطاق واسع، وجرى تداول الأسباب ويمكن تلخيصها، او تلخيص أهمها فى: النفوذ أقوى من المبدأ، الصورة أهم من الحقيقة، والمؤسسات الدولية ليست بمنأى عن المصالح حتى تلك التي تتشدق بالقيم، بات عصر العلاقات العامة يطغى على عصر المبادئ، وكل شيء قابل للتجميل ما دام هناك دوافع وأهداف ومصالح وأموال ومنصات وأضواء.

المؤسف جداً ان ذلك يحدث فى زمن يشهد فيه بشاعات وصور من التوحش والهمجية بشكل غير مسبوق، يقتل فيه المدنيون بلا حدود، وبلا حماية على النحو الذى جرى ولا زال يجرى فى غزة خصوصاً، وفى بعض مناطق السودان، وربما فى بلدان أخرى، زمن انهار فيه الخطاب الإنساني أمام أول امتحان حقيقي، فتأتي جائزة سلام لتُمنح لرئيس لا علاقة لقراراته ولا مواقفه بالسلام، وكأن العالم يختبر مدى ما يستطيع الناس تحمّله من عبث، وهنا يمكن القول وبمنتهى الثقة ان غزة لم تسقط المجرمين فقط، بل أسقطت المحايدين،وأسقطت المتواطئين، وأسقطت الجوائز التي تتجمّل باسم السلام، فلا يمكن لأي جائزة أن تقنع العالم بأن ثمة سلامًا بينما الحقيقة ، بل جملة من الحقائق تتدفق وتُنقل على الهواء مباشرة.

نختتم بالقول، من نوبل إلى فيفا، من تكريمات الأمم المتحدة إلى منصات الرياضة، وغيرها، أصبح واضحًا أن القيم لم تعد معيارًا، والإنجاز الحقيقي لم يعد شرطًا، والسلام أصبح كلمة تُستخدم أكثر مما تُمارس، والجوائز أصبحت أدوات لسياسة لا علاقة لها بالمعايير ولا بالأخلاق، وفي عالم متشابك بهذا الشكل، لم يعد السؤال "من يستحق هذه الجائزة او تلك، بل أصبح السؤال الحقيقي "من يستحق أن يصدّق هذه الجوائز ؟!"، فالحق لا تمنحه مؤسسات او هيئات معينة، دولية أو إقليمية أو محلية، ولا تصنعه الجوائز، ولا الأوسمة، ولا الشهادات الدعائية إياها، ولا تبرّره المنصات، ولا مؤتمرات البهرجة التي يصرف عليها الأموال الطائلة ومخرجاتها لا شيء، ولا الاجتماعات الشكلية التي حصيلتها بيانات تدور فى فلك: أكدّ ، وشدّد، وناشد، ونفي، وأوضح، وطالب، ولفت، ونبّه إلى آخر القائمة، وننسى انّ الحق تصنعه المواقف، وتحميه التضحيات، ويوثقه التاريخ.

«نظرية الثورة الثُلاثية» في الصين والتحليل الماركسي (٥-٥)

د. تتميّز ثورة الإصلاح بالثورة الذاتية، وقد أشار شي جين بينغ إلى أنهُ لتحقيق النصر في الجولة الجديدة من الإصلاح، سيتطلّب الأمر «مضغ العِظام اليابسة، وخوض المزيد من المعارك، وكسب المزيد من الجبن»، وأضاف قائلاً: «لتعميق الإصلاح بشكل شامل، يجب علينا أولاً أن نبدأ بأنفُسِنا وأن نجرؤ على الثورة الذاتية. بعد مُضي أكثر من أربعون عاماً من ثورة الإصلاح ، طَفَتْ على السطح أيضاً تراكُمات مصالح تشكلت وتراكمت على مدى فترة طويلة. لذا يجب على الإصلاحيين الإشتراكيين ، بِصفتهم «ثوريين» حقيقيين، أن يتحلوا بالشجاعة والجُرأة لمُمارسة «الثورة الذاتية». ولِمنع تحولهم، بوعي أو بغير وعي، إلى مُستفيدين من مصالح راسِخة أو عُملاء للمصالح الغربية ، عليهم أن يجرؤوا على إخضاع مصالحهم الخاصة للمصالح العامة للطبقة العاملة وجماهير الشعب. في غضون ذلك، يَتَطَلّب الإصلاح ، بإعتباره ثورة عميقة تتحدى المصالح الخاصة ،جُرأةً في تحمل المسؤولية والمُضي قُدُماً بِشجاعة في مواجهة المخاطر والتهديدات والتكاليف المُحتملة. وفي مُمارسة حُكمُ البلاد، تشمل المظاهر المُركّزة لـ«الثورة الذاتية» للإصلاحيين «الدفع بقوة بروح مواصلة الثورة حتى إكتمالها»؛ والحكم الصارم والشامل للحزب والبلاد والجيش؛ والسعي لإصلاح مؤسسات الحزب والدولة وأساليب العمل. وكما قالالأمين العام شي جين بينغ: «إن الشجاعة في السعي وراء الثورة الذاتية والإدارة الصارمة للحزب هُما أبرز سِمات شخصية حزبنا». يجبُ علينا "إستخدام ثورة الحكومة لدفع الأصلاح في المَجلات المُهِمة".

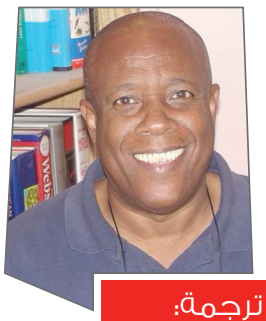

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: محرر مجلة
Cheng Enfu and
Yang Jun

هُناك أيضاً تيارات في الرأي العام تعتبر نِظام إدارة التعليم ذا النمط الأيديولوجي في الدول الغربية ناضِجٌ تماماً، ووفقاً لهذا فإن هدف التعليم والأيديولوجيا والتنظيم وأسلوب كوادر الحزب والحكومة في الصين هو مُحاكاة النظام الرأسمالي الغربي في تعليم الموظفين المدنيين كما هو مُتّبع في الولايات المتحدة. وهذا هو الخطأ الخطير الثالث. ويتجاهل النظام البُرجوازي الذي يعمل ضمنهُ المسؤولون الأمريكيون، بشكل مُمنهج التعليم الأيديولوجي الهادف إلى تحقيق أهداف إجتماعية وتحقيق ثورة ذاتية. وتتضمن النتائج، بين المسؤولين على جميع المُستويات، إنتشار مفاهيم "الفردانية أولاً" و "[تحقيق النصر في الإنتخابات أولاً." لقد أصبحت المصالح الضيقة للحزب والمنطقة والوحدة مقبولة كمعيار يحكم الأقوال والأفعال، بغض النظر عن المَصالح الأساسية للشعب العامل.

ذ. إن مُقدمة ثورة الإصلاح هي البناء النظري. والثورة المعرفية للأفكار هي دائماً مُقدمةٌ لِأفعال الثورة الكُبرى. لذا يتوجب علينا أن نكون من أهل النظرية.

يجب علينا الفصل بوضوح بين الصحيح والخطأ، وتوحيد الصفوف قدر الإمكان، لِنتمكّن من مواصلة فهم ثورة الإصلاح بشكل شامل ودعمها. على سبيل المثال، فيما يتعلق بتفسيرنا للطبيعة الجوهرية لثورة الإصلاح، يجب علينا مُعارضة الرأي القائل بأن الاصلاح والإنفتاح مُتوافقان مع النظام الغربي، ونتمسّك بوحدة "الطريق الأشتراكي" وبالإصلاح والإنفتاح. ماهي طبيعة ثورة الإصلاح وتوجهها العام؟ إنها مسألةٌ جوهرية تتعلق بمصير الإصلاح والتنمية في الصين في الحقبة الجديدة. وكما أشارة الأمين العام شي جين بينغ، «الصين قوة عُظمى، ويجب ألا تكون هُناك أخطأ تخريبية في القضايا الأساسية. ما أن يظهر شيء، لا يمكن التراجع عنهُ أو تعديله». لِنتخيّل أن ثورة الإصلاح لم تُفرق بين الطريق والنظام الإشتراكي والطريق والنظام الرأسمالي، وإنها غيّرت بشكل تعسُفي ما لايمكن ولا ينبغي تغييرهُ، بل وصلت إلى حد تطوير المُلكية الخاصة الرأسمالية إلى أجل غير مُسمى لِما يُسمى تطوير القوى المُنتِجة. تدريجياً، ومع مُضي الزمن، سوف يؤدي هذا حتماً إلى تحولٌ جذري في البُنية الفوقية الإشتراكية بِأكملها، مِما يُعيق التحسن السليم والسريح للإنتاجية وسُبُل عيش الناس. إن إصلاحات غورباتشوف – يلتسين في الإتحاد السوفيتي، التي تزامنت إلى حدٌ كبير مع الثورة الإصلاحية في الصين، كانت في جوهرها بِمَثابة "تغيير في الأتجاه" يَنكِرُ الإشتراكية، وكان فشلها جلياً. وفي هذا الصَدَد، حذّر شي جين بينغ جدلياً: لا تجعلوا الإصلاح والإنفتاح طريقاً مسدوداً؛ إن إنكار التوجه الإشتراكي للإصلاح والإنفتاح هو أيضاً طريقٌ مسدود.

يعتقد تيارٌ مُعيّنٌ في الرأي العام أنهُ على الرغم من أن آثار الإصلاحات في الصين في هذهِ المرحلة كانت أفضل من تلك التي حدثت في روسيا، إلا أن الآثار النِهائية في روسيا ستتجاوز تلك التي حدثت في الصين، لأن روسيا قد أسست نِظاماً إقتصادياً وسياسياً رأسمالياً على النمط الغربي. وهذا هو الخطأ الرابع الخطير. في الواقع، بعد الإنقلاب على الإتحاد السوفيتي الإشتراكي من قِبل القوى المُعادية للشيوعية والإشتراكية، طَفَتْ التنقُضات الوطنية على السطح، وأنقسمت القوة الإشتراكية السوفيتية، التي كانت على قدم المُساواة مع الولايات المتحدة الإمبريالية، إلى أكثر من أثنتي عشرة دولة ضعيفة. أصبحت روسيا دولة من الدرجة الثالثة اقتصادياً، تعتمد بشكل رئيسي على بيع الموارد الطبيعية والأسلحة للحِفاظ على أقتصادها الوطني وسُبُل عيش شعبها. إن الدول الإشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية قد تبدلت على نحو دراماتيكي إلى دول رأسمالية، والبعض منها قام بِمُساعدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة في جهودها، عن طريق التوسع العسكري تجاه الشرق، وفرض العقوبات الإقتصادية وتطويق روسيا. فقط إذا نحنُ أدركنا الحقائق الموضوعية والدرس النظري – وهو أن الدول الأشتراكية في الإتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية لم تُقوّي بلدانها وتُثري شُعوبها من خلال "التغيير" المُتمثّل في الخصخصة الإقتصادية والتغريب السياسي – يمكننا القضاء على التأثير القوي لليبرالية والديمقراطية الإجتماعية المُستَعادة. فقط إذا رسخنا ثِقة الشعب في نهج ونظرية ونظام وثقافة الأشتراكية ذات الخصائص الصينية، يُمكننا أن نُدرِك علمياً التوجه الصحيح لثورة الإصلاح وسياساتها وإجراءاتها.

4. الثورة هي ثورة إنتقالية بمعنى الإنتقال من المرحلة الإبتدائية في المجتمع الإشتراكي إلى المرحلة اللاحِقة ومن ثم إلى المجتمع الشيوعي

أ. إن ثورة الإصلاح التي نقوم بتنفيذها هي مشروعٌ طويل الأمد، وكما أشار الأمين العام شي جين بينغ: «الإصلاح والإنفتاح لم يكتملا بعد». في هذا الصدد، قد يكون هُناك سوء فهم وتفسيرٌ خاطئ مفادهُ أن المرحلة الأولية من الإشتراكية، كما يتضح من ثورة الإصلاح، هي حالة أبدية وتُعادل المجتمع الإشتراكي بأكمله. وفقاً لهذا الرأي، تدعو ثورة الإصلاح إلى تخليد نِظام اَقتصاد السوق، والإقتصاد غير العام، والتوزيع وفقاً لرأس المال، أي المُعادلة الخاطئة: «الإشتراكية = العدالة الإجتماعية + إقتصاد السوق.» في الواقع يُوحي أستخدام صيغة المُضارع هُنا بأن ثورة الإصلاح تمرُّ بمرحلة الإشتراكية الأولية بأكملهَا. ولكن على الرغم من أن هذه العملية التاريخيةَ طويلة الأمد، إلا أنها ليست هدفنا النهائي بأي حال من الأحوال، لأن المجتمع الإشتراكي ليس شكلاً مُتماسكاً، أو نوعاً من البلوَرَة الساكنة، بل هو كائنٌ حي ديناميكي يُظهِرُ تَغيّراً وحركة مُستمرين.

في مرحلةٌ ما، قسمنا المجتمع بأكمله إلى "مرحلة أولية، ومرحلة وسيطة، ومرحلة مُتقدِمة"، وذلك "بإعتبار تغير قوى الإنتاج رمزاً غير مُباشر أو نهائي، وتغيّر علاقات الإنتاج رمزاً مُباشراً". وكلُ مرحلة تُمثل المنطق الحتمي للتطور من الأدنى إلى الأعلى على جميع المُستويات، كما هو الحال في نظام حقوق المُلكية، ونظام التوزيع، ونظام التنظيم. وقد كتب المُنظِرون الماركسيون من الجيل الأقدم العديد من المقالات لدعم "نظرية المراحل الثلاث للأشتراكية" والدفاع عنها. على سبيل المثال، أشار ليو غوغوانغ Liu Guoguang، نائب الرئيس السابق للأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية، إلى أنهُ: "يجب أن نُدرك أن المرحلة الأولية طويلة الأمد، ولكنها ليست بلا حدود. سيستغرق الإنتقال من المرحلة الأولية إلى المرحلة المتوسطة أكثر من 100 عام. والآن، مع إقتراب المرحلة المُتوسطة، علينا التخطيط مُسبقاً. في المستقبل، سندخل الشيوعية من المرحلة المتقدمة. وقد أعرب وي شينغ هوا Wei Xinghua من جامعة الشعب الصينية، و وا شوانغ قونغ Wu Xuangong، الإمينان الحزبيان السابقان في جامعة شيامن، عن آراء مُتشابهة حول المراحل الأولية والمتوسطة والمتقدمة للإشتراكية.

ب . تستلزم خصائص الإنتاجية للثورة الإنتقالية إلغاء القيود الثلاثة في تقسيم العمل وتنمية «الثروات الثلاث الكبرى.» يُعد التطور العالي لقوى الإنتاج شرطاً عملياً ضرورياً للغاية لتحقيق الثورة الإنتقالية. يرى ماركس أن الإنتاجية مُرتبطة بتقسيم العمل. لذلك، من خلال تحرير قوى الإنتاج وتطويرها بإستمرار، وتعزيز التطور بقفزات وحدود «للقوى الطبيعية وقوى العمل وقوى العِلم والتكنولوجيا» ضمن قوى الإنتاج الحقيقية، سيختفي تماماً «تقسيم العمل القديم»، المُقيّد بالقيود الثلاثة: «الفروقات الحضرية والريفية، والفروقات الصناعية والزراعية، والفروقات العقلية والجسدية»، وسيتحقق «تطوير إنتاجية الثروات الكُبرى الثلاث.»

أولاً، سيكون هناك تنمية للثروة الطبيعية، جنباً إلى جنب مع تحسين ظروف العمل. في الثورة الإنتقالية، مع تأميم للإنتاج غير مسبوق، "إن المنتجين المُتحدين سوف يَضبطون العلاقة بين التنمية الإقتصادية والطبيعة بما يتماشى مع الأسباب"، وسوف يضعون الطبيعة تحت سيطرتهم المُشتركة، وسوف يستخدمون الثروة الطبيعية بشكل كامل وعقلاني إلى أقصى حد مع مُمارسة أقل قدر من القوة. ثانياً، سيكون هناك تطور ثروة العمل أو الثروة الإجتماعية في شكل عملٌ حي. في الثورة الإنتقالية، ومع إضفاء طابع عقلاني على الإنتاج وتقصير يوم العمل، سيحل العمل الجماعي الحُر، طوعياً وشاملاً، محل العمل الثابت والقسري المُغترب. وبهذه الطريقة، سيتحول العمل من وسيلة رزق إلى "الحاجة الأولى للحياة"، وستتطوّر قُدرة الناس على أداء العمل بشكل إبداعي إلى أقصى حد. ثالثاً، سيكون تنمية ثروة العمل كنتيجة للعمل العام. في الثورة الإنتقالية، مع الإستخدام الكامل لإمكانيات العمل لدى الجميع، يُعزز التعاون ووحدة القوى الإنتاجية الفردية القدرة الإنتاجية للمجتمع ويُعزز الثروة الإجتماعية.

ت . خصائص علاقات الإنتاج في الثورة الإنتقالية: «إلغاء ثلاثة إمتيازات إقتصادية» وإقامة عدالة إقتصادية ثُلاثية». ولتحقيق الثورة الإنتقالية، لا نحتاج فقط إلى قوى إنتاج مُتطورة للغاية كأساس مادي مُباشر، بل نحتاج أيضاً إلى تكييف علاقات الإنتاج كأساس إقتصادي غير مُباشر. في النظرية الماركسية، بمُجرد إنتقال جميع وسائل العمل إلى العُمال، يُزال الأساس المادي للإضطهاد الطبقي. لذا، فإن خصائص العلاقات الأقتصادية في ظل الثورة الإنتقالية هي أنها تنبع من إلغاء الإمتيازات الإقتصادية الرئيسة الثلاثة وإرساء العدالة الإقتصادية الرئيسة الثلاثة. أولاً، في نظام حقوق المُلكية، سيتم إلغاء إمتياز المُلكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وسيترسخ مبدأ العدالة الأقتصادية للمُلكية العامة للمجتمع ككُل. المُلكية الخاصة الرأسمالية هي المصدر العام لجميع الأزمات والأضطرابات في المجتمع الحديث، وبالتالي من الضروري القضاء على المُلكية الخاصة. الهدف من نزع مُلكية من صادروها (أي المُلكية) هو إرساء المُلكية العامة الجماعية للمجتمع بأكمله، ونقل وسائل الإنتاج إلى المُنتجين كمُلكية مُشتركة لهم.

ثانياً، في نظام التوزيع، من الضروي القضاء على إمتياز التوزيع وفقاً لرأس المال، وأن نُقيم العدالة الإقتصادية في التوزيع وفقاً للطلب من قِبل كل المجتمع بأكمله؛ ويؤدي القضاء على الملكية الخاصة إلى القضاء على أسلوب التوزيع وفقاً لرأس المال. وفي المرحلة الأدنى في المجتمع الشيوعي، سيكون التوزيع وفقاً للعمل، بينما في المرحلة الأعلى، سيكون التوزيع وفقاً لِقُدرات وإحتياجات الفرد.

ج . الخصائص السياسية للثورة الإنتقالية: «زوال الكيانات السياسية الثلاثة» وتحقق الأشكال السياسية الثلاثة». وخلال الثورة الإنتقالية، قضت قوى الإنتاج المُتطورة تدريجياً على نظام المُلكية الخاصة والأستغلال، وأختفَت أُسُس الفوارق الطبيقة. وهكذا، أختفت أيضاً الدولة والأحزاب السياسية التي كانت بمثابة أدوات للحكم الطبقي. وبالتالي، فإن زوال الكيانات السياسية الثلاث، الطبقة والدولة والحزب السياسي، لايعني أن المجتمع لم يعُد بحاجة إلى بُنية سياسية عُليا للإدارة العامة، بل يعني أن تحقيق الأشكال السياسية الثلاثة ضروري لإدارة المجتمع. أولاً، لكي يتحقق الشكل العام للتنمية السياسية، "ستفقد الوظائف العامة للدولة طابعها السياسي وتتحول إلى وظائف إدارية بسيطة تتمثل في رعاية المصالح الحقيقية للمجتمع." سيظل المجتمع بحاجة إلى مُنظمات سُلطوية مُتنوعة لإدارة شئون الشعب العامة، ولكن هذه المُنظمات ستفقدُ تدريجياً طابعُها الطبقي، وستُظهِرُ طابعُها العام بشكلٌ كامل. ومن ثَم، ستنتقل سُلطة الدولة إلى المجتمع، وتتخذ أساساً شكل "إدارة الأمور".

هـ . السمات الأيديولوجية للثورة الإنتقالية: «القضاء على ثلاثة مفاهيم ضيقة» و إرساء ثلاثة أشكال من الوعي النبيل». الوعي الإجتماعي مِرآة للوجود الإجتماعي. خلال الثورة الإنتقالية، يتقدم الوعي الإجتماعي بثبات من القضاء على ثلاثة تحيُزات ضيقة إلى إرساء ثلاثة أشكال من الوعي النبيل، و «يتحسن العالَم الروحي للشعب بشكل كبير». وكشيوعيين جُدُد، يكتسب أفراد المجتمع ككل درجة عالية من الوعي الشيوعي.» أولاً، يُستبَعد مفهوم الأنانية من مجال الوعي الروحي، ويَترسّخ مفهوم الإيثار. من وجهة نظر ماركس وإنجلز، تتضمن الثورة الإنتقالية في مسار تطورها إنسلاخاً جذرياً عن الفكر التقليدي. والمفهوم التقليدي الرئيسي هُنا هو مفهوم "الأنانية" الرأسمالي، الذي تتمحور حوله المُلكية الخاصة، ويتضمن أشكالاً مُختلفة من التقديس، وعبادة المال، ومذهب المُتْعة. أما الثورة الإنتقالية، فتحدثُ قطيعة تامة مع هذا المفهوم، مما يسمح للبشر "بأن يُصبحوا غيرُ أنانيين، يتمتعون بمستوى تعليمي أعلى ومُستوى فني يُضاهي العمال الشيوعيين الأذكياء."

خاتمة

خُلاصة القول، نظرية الثورة الثُلاثية مفهومٌ شامل، مُتتالي في الزمان، مُترابط في المكان، مُتدرج في المنطق، ومُتداخل في المُستويات. إن الفهم الدقيق والعلمي والشامل لأبعادها الثلاثة سيُساعِدُنا على توضيح جميع أنواع الفهم الخاطئ ، بل وحتى التفسيرات الخاطئة، لمعنى «الثورة»، وسيُتيحُ لنا التوصل إلى رؤية ثورة مُتكاملة للماركسية، وخاصةً في السياق الصيني. وعلى هذا الأساس، سنواصل إعتبار الطبقة العاملة والكادحين عموماً القوة الرئيسية للثورة، وسندفع بروح الثورة إلى أقصى حد. وبشجاعة وعزيمة، سنواصل تعزيز المُمارسة العظيمة للإشتراكية ذات الخصائص الصينية، وسوف نمضي قُدُماً على الطريق الصحيح للماركسية، بِحَيثُ تنفتح أمامنا رؤية ثورية قوية.

الجيل الرقمي والمقاومة الحديثة *

الخط الأمامي الرقمي: الشباب، التكنولوجيا، وإحياء الوعي العالمي

كيف أصبح الهاتف موثقاً للحق والبث المباشر إلى سلاح في وجه التعتيم الممنهج، وكيف أعاد الشباب تعريف مفهوم النضال والمقاومة والوعي في زمن الخوارزميات والتكنولوجيا.
سنحاول أن نستكشف هذا الجيل لا كظاهرة مؤقتة، بل كامتداد لجذور محلية وعالمية نضالية قديمة، وأن نرى كيف استطاع الشباب أن يجعلوا من التكنولوجيا منبرا للذاكرة، ومن الشاشة ساحة للنضال الإنساني، وسننطلق من فلسطين، من غزة بالتحديد، حيث تحولت المعاناة إلى مدرسة للإبداع، والصمود إلى ظاهرة عالمية، كما سنحاول قراءة أوسع: كيف أثر هذا الوعي الرقمي في العالم، وكيف يمكن للأجيال أن تتكامل، لتبقى القضايا الحقيقية حيّة في ضمير الإنسان العربي والعالمي بشكل عام.

جواهر الرويعي

الشهادة في العصر الرقمي

في هذا العصر، يمكن للمشاهدة والحديث عبر الهاتف ألا تكون مجرد تمضية للوقت بل عمل مقاومة، وخصوصاً للشباب الذين حملوا كاميراتهم وهواتفهم ليكونوا شهوداً وموثقين لما لم تجرؤ الوسائل التقليدية المقيّدة والمشتراة على نقله.
عندما بدأت الإبادة في قطاع غزة، لاحظنا أنّ غياب المراسلين الأجانب والصحفيين العرب لم يمنع الحقيقة من الانتشار؛ بل بالعكس، استطاع شباب الصحافة هناك أن يجعلوا من هواتفهم أدوات كشف وتوثيق يومية. أصبح الفيديو القصير والتصوير المباشر والاعلام اللحظي أدوات في خدمة الحق والقضية.
لكن في المقابل تبينت ظاهرة مهمة: تحيّز وسائل الإعلام التقليدية، تلك التي كانت تُعد «رسمية» في تغطيتها للنزاع الفلسطيني والاحتلال الصهيوني . دراسة وجدت أنه في تغطية الصحف الأميركية، لكل وفاة إسرائيلية مقالة، كان هناك ما يعادل «واحدة لكل أربع وفيات فلسطينية» في بعض المنافذ.
ويبيّن في تقرير آخر أن 76٪ من المقالات على الإنترنت تصنّف الابادة كـ "حرب إسرائيلية ضد حماس" بينما فقط 24٪ ذُكر فيها كلمة "فلسطين/ فلسطيني" بوضوح.
وهذا دليل على أنّ الشباب ليسوا فقط ناقلين للمشهد، بل كاشفين للحقيقة والتزييف الإعلامي، لأنهم تكيفوا مع الواقع، الذي يتطلب استخدام ذات الادوات المستخدمة من قبل العدو ولكن بطريقة سريعة و واضحة، بالرغم من انقطاع الشبكات والتيار الكهربائي المتكرر.

من الشوارع إلى الشاشات

في الماضي، كان النضال والتنظيم يُرى في الشارع بشكل اوسع: مسيرات، بيانات مطبوعة، صحف تُوزّع يدوياً، إذاعات محلية تنقل الصوت في اوقات محددة، أما اليوم فالنضال انتقل إلى الخوارزميات، الهاشتاغات، المنشورات الرقمية، والبثّ المباشر، ليس لأن الوسائل القديمة سيّئة بل لأن الواقع تغير، ولذلك الطريقة تغيّرت أيضاً.
حين كانت الصحف والمحطات تنتقي الصور أو الكلمات، ظهرت هواتف محمولة في يد أكثر من كاتب/ صحفي في غزة، ببث مباشر يشاهده آلاف عبر إنستغرام/تليغرام، فيديو مدته 60 ثانية على تيك- توك ترجمته جماعات داعمة ومنظمات عالمية، حيث أدرك الشباب أن السرعة، الترجمة الفورية، واالتوثيق البصري/ الرقمي تكلّف أقل من تفعيل مكاتب وشركات صحافة كبيرة لكن تأثيرها أكثر صدى.على سبيل المثال، يؤكد تقرير "أن وسائل الإعلام التقليدية كثيراً ما تجاهلت سرد الفلسطينيين أو التاريخ، بينما وسائل التواصل الاجتماعي ملأت هذا الفراغ بقيادة جيلي ""زد" والألفية.
ليس مطلوباً اليوم أن تُنشر مقالة في صحيفة مطبوعة فقط، حيث يمكن لمضمونها ان يختصر إلى "Reel" مدته 30 ثانية، عليها نص عربي- إنجليزي، وينشر كرابط في رسالة واتساب او كمنشور آخر على وسائل أخرى.
بينما الإعلام القديم يعمل وفق اطار "مراسلين ميدانيين ومكتب رئيس التحرير ثم بث/ طباعة، فإن وسائل الشباب أصبحت "هاتفاً محمولاً، ثم نشر مباشر يلقى انتشاراً عالمياً في دقائق، والترجمة أو مهمة تضخيم الصوت تكون عبر منظمات شبابية عالمية وشبكات حقوقية داعمة. وهكذا، تحوّلت المنصة إلى أداة نضال بذاتها، والـ «هاشتاغ» أصبح شعاراً ينشئ حركة وينظم الاحتشاد.

حالة غزة – الابتكار تحت الحصار

عندما نتحدّث عن غزة، فإننا لا نتكلم فقط عن منطقة تحت القصف، بل عن مختبر لابتكار المقاومة الرقمية تحت أبشع أشكال الحصار والتجويع والابادة، وإليكم بعض الأرقام التي تعبّر عن الواقع، فحسب تقرير، بلغت نسبة الأسر التي تمتلك هاتفاً جوالاً في غزة 97.3٪، أما نسبة الأسر التي تصل إلى الإنترنت فقد بلغت 72.7٪.
شبان وفتيات من غزة أخذوا كاميراتهم أو هواتفهم، وصاروا يُعدّون فيديوهات ويشاركونها عبر تيليغرام، إنستغرام، تيكتوك، حتى في أوقات انقطاع الكهرباء، فلم تكن هذه الصحافة الشعبية أو "صحافة المواطن" بديلاً فقط، بل أصبحت النافذة الوحيدة للعالم لمعرفة ما يحصل. وعند انقطاع الإنترنت أو الكهرباء، تم اللجوء إلى حلول بديلة: كاستخدام بطاريات سيارات او لوائح الطاقة الشمسية لشحن الهاتف، أو استخدام شبكات بديلة تعتمد على الشرائح الرقمية او e-SIMs تُمكّنهم من الاتصال. وتمّ توظيف وسائل بسيطة: مقطع فيديو مدته 60 ثانية، صورة بعدسة هاتف، تعليق على تويتر أو تيكتوك، ستوري على انستجرام، وبهذا تحوّلت رسالة المقاومة إلى خوارزمية، إلى هاشتاغ، الى منشور، إلى حركة.

ورغم ذلك واجه شباب غزة وهم يبدعون وسائلهم، مشكلات ضخمة: مراقبة الاحتلال الرقمية، الاستهداف عبر اختراق الهواتف، قانون جرائم إلكترونية، انقطاع متكرّر للاتصال، ومخاطر عالية على السلامة الرقمية، حيث وجدت دراسة للمركز العربي لتطوير وسائل الإعلام أن 70٪ من الشباب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة يمارسون الرقابة الذاتية على الإنترنت خوفاً من الملاحقة.

في الجانب الآخر، كانت وسائل الإعلام التقليدية غالباً تُغطي الأحداث بوجهة نظر تميل إلى تسميات مثل "حرب إسرائيلية – حماس" أو "عملية عسكرية" بحيادية زائفة، متجنّبة ذكر الاحتلال أو الابادة المثبتة أو الموثقة أو العدوان بصورة واضحة. وهذا خلّف فراغاً أخلاقياً وإعلامياً استغله الشباب.

الشباب كجسور

إنّ ما بدأ في غزة لم يبقَ محليّاً. بل تحوّل إلى موجة رقمية عالمية، تقودها جيل Z، الشباب الذين ولدوا في عصر الإنترنت والهواتف الذكية، وهم اليوم يُعيدون تشكيل المشهد السياسي العالمي، ففي تحليل حديث وُجد أنّ شباب الجيل Z أصبحوا "وسائط بديلة" للصحافة التقليدية، خصوصاً في تغطية فلسطي، فيما ذكر تقرير آخر أنّ في الشرق الأوسط وأفريقيا، شباباً كثيرين قالوا بأنهم "تعلموا عن فلسطين من تيك- توك أكثر مما تعلموا في الصف الدراسي".

وتشير الإحصاءات إلى أن أوروبا ووسط آسيا استضافتا حوالي 17٪ من نحو 48،000 مظاهرة مؤيدة لفلسطين خلال السنتين الماضيتين، بعد الشرق الأوسط بـ 46٪.

فبينما يقدّم الإعلام القديم غالباً سرديّة واحدة، فإن الشباب على المنصّات لم ينتظروا الموافقة: استخدموا تيك -توك، إنستغرام، ريلز، حتى بثّ مباشر عبر Omegle، لمواجهة الحصار الإعلامي، ويظهر هذا النوع من المواجهة الرقمية أن الشباب ليس فقط مستهلكاً للمعلومات، بل مُصحّحاً للسرد، مُعيداً تعريف منصة الحقيقة.

وربط شباب جيل Z قضيتهم بقضايا عدالة اجتماعية أوسع: من المناخ إلى حقوق الإنسان إلى العدالة العرقية فهم يرون أن احتلال فلسطين ليس حالة معزولة بل جزء من "بُنية عالمية للهيمنة".

عبر المنصّات، غدت الكلمات مثل "الاحتلال" و"الاستعمار" و"الفصل العنصري" مفهوم أوسع، ليس فقط من الناحية الفلسطينية، بل من منظور جماعي عالمي، ومثال ذلك حراك شباب الجامعات في الولايات المتحدة ودول أوروبا حيث احتشد الطلبة للمطالبة بسحب الاستثمارات من إسرائيل واحتلال مباني جامعية تضامناً مع غزة.) التحدّيات التي ترافق هذه الموجة

وبالرغم من النجاح، هناك حدود: بعض الباحثين يحذّرون من ظاهرة "النقر كمقاومة"، والشعور بأن الإعجاب والمشاركة = التغيير، كما أنّ الشركات الضخمة للمنصّات، والخوارزميات، والرقابة تُشكّل عائقاً. على سبيل المثال، شباب فلسطينيون اشتكوا من حدّ خفي في الوصول أو حذف منشوراتهم.

الأجيال في حوار

يتعين الربط بين ما بنته الأجيال السابقة وما تحاوله الأجيال الجديدة، ففي منطقتنا، هناك جيلٌ سبقنا: ناشطون معروفون، اتحادات، منظمات ومؤسسات مدنية، إعلام تقليدي، لقد حملوا شعلة النضال في مسارات كان فيها خيار التضامن والمواجهة يُعدّ من الأخط اليوم جيلنا يمتلك وسائط مختلفة، أدوات رقمية، سرعة اتصال، قدرة على الانتشار العالمي لا تحتاج إلى محطة تلفزيونية أو صحيفة مطبوعة.

لكن هناك فجوة ليس بسبب رفض أو مقاومة، بل لأن المنصّات، اللغة، وسرعة التغيير تغيّرت. ما كان يُقرأ بفنجان شاي أصبح يُشاهد في ريلز لمدة 30 ثانية. ما كان يُناقش في ندوة مطبوعة أصبح بثاً مباشراً على إنستغرام.

وهنا تكمن الفرصة: أن نُحوّل التواصل إلى شراكة. أن نكون جسراً بين الخبرة والابتكار. بين الموقف الذي طوّره السابقون، والوسائل والخبرات المتوفرة اليوم.

ومن الاقتراحات التي يمكن الاخذ بها بهذا الصدد:

إنشاء «حلقات توجيه» بين ناشطين قدامى وشباب منشئي محتوى رقمي حيث الخبرة تُشارك، والتجديد يُحتضن.

تنظيم برامج تدريب مشتركة: مثلاً ورش رقمية للشباب بقيادة خبراء إعلاميين محليين، حول «نقل الرسالة» عبر وسائل التواصل، مع الحفاظ على عمق المضمون.

إطلاق مبادرات لغوية وتقنية، هدفها ترميم أرشيفات الحركات القديمة وتحويلها إلى محتوى مرئي/ مسموع للشباب، مع دعمهم لابتكار أدوات جديدة (البودكاست، الريلز، الإنفوغرافيكس).

تكوين شبكات محلية تنبثق من المؤسسات القائمة (مثل المنبر التقدّمي) تُفتح للشباب كمنصّات صياغة وتوجيه، لا فقط كجمهور.

هذا التعاون مهم لأن المضمون بدون وسيلة بلا فعالية، والوسيلة بدون مضمون تصبح سطحية، ولأن الشباب اليوم يُريدون أن يُشاهدوا أن الحركة ليست مجرد كلمة، بل عملية تعليم وابتكار مستمرّ، ولأن الأجيال السابقة تمتلك ذاكرة المقاومة، أدوات التنظيم التقليدي، وفهم الأُسس وكلّ هذا يمكن أن يُستثمر في لغة العصر الرقمي.

تحويل الوعي إلى عمل

لا نريد أن تبقى المعرفة مجرّد منشورات أو وعي فرديّ؛ نريد أن تتحول إلى مشاريع دائمة تُغذّيً الاستمرارية وتُحصّن الذاكرة الجماعية، ما يتطلب تحويل الفعل الرقمي إلى العمل المجتمعي، ومن الاقتراحات المفيدة: إقامة ورش تدريبية داخل مؤسسات المجتمع المدني تُعلّم الشباب كيف يميّزون الأخبار الزائفة، وكيف يحمون روايتهم من التحريف الرقمي، وهذا ما تؤكده بعض التقارير التي أشارت إلى أنّ البلدان التي دمجت التربية الإعلامية في التعليم الثانوي شهدت انخفاضًا بنسبة 38٪ في انتشار الأخبار المضلّلة، ما يعني أن المعرفة التقنية ليست كمالية، بل دفاع عن الحقيقة، وكذاك اقامة مختبرات للتضامن الرقمي لتكون مساحات يجتمع فيها الشباب والنشطاء القدامى لابتكار محتوى توعوي مشترك: ترجمة مقالات عربية إلى لغات أخرى، إعداد فيديوهات قصيرة، وتوثيق الشهادات الفلسطينية، وبهذا يتحول الفعل الرقمي من تفاعل فردي إلى عمل جماعي منظم.

ويجب أن يتوسّع الحراك من العالم الافتراضي إلى أرض الواقع، عبر حملات مقاطعة منظّمة، معارض فنية، أمسيات تضامن، نشر القصص الإنسانية من غزة والعالم العربي بلغات مختلفة، وقفات تضامنية، توقيع العرائض، دعم الدعاوى المرفوعة لدى المؤسسات الدولية وملاحقة المعتدين اجتماعيا وسياسيا واقصاديا، كما يجب ان نستثمر في القدرات الشبابية من ناحية التعليم المهني الذي يصب في تطوير الشعوب وتحسين قدراتهم العملية في مجالات العلم والطب والهندسة وغير ذلك، كما يجب الاستمرار في الضغط على قيادات العالم لتطبيق العدالة العالمية والقانون الدولي.

مستقبل الوعي

لقد أصبحت فلسطين اليوم لغةً مشتركة بين الأجيال، بين من حمل الراية في الميادين بالأمس، ومن يرفعها اليوم على شاشات العالم. ما فعله جيل غزة لم يكن فقط نقل الحقيقة، بل توسيع معنى الإنسانية

جعلونا نرى أن المقاومة ليست فقط بالبندقية، بل بالكلمة، بالكاميرا، بالاتصال، وبالإصرار على أن "الحقّ لا يُطمس."

وفي هذا، نُدرك أنّ المستقبل ليس لنا وحدنا، بل لكلّ من يختار أن يشهد ويُشارك ويُعلّم. فلنجعل من هذا الوعي جسرًا لا ينقطع بيننا، بين من زرعوا الوعي بالأمس، ومن يسقونه اليوم، ومن سيحصدونه غدًا.

---

* ملخص ورقة قدّمتها الكاتبة في ملتقى التقدمي الأسبوعي بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٢٥

اليسار العالمي بين أسئلة التحوّل ومركزية فلسطين في أجندة التغيير

يجد اليسار العالمي نفسه اليوم أمام منعطف تاريخي بالغ الحساسية، تتقاطع فيه الأسئلة الفكرية الكبرى مع تحولات سياسية واقتصادية عاصفة، تعيد تشكيل موازين القوى وصيغ الهيمنة في العالم، وبينما تصعد النزعات القومية المتطرفة والنيوليبرالية الجديدة، وتتغير طبيعة الإنتاج والمعرفة بفعل الثورة الرقمية، يبرز تحدي إعادة تعريف الدور التاريخي لليسار وقوى التقدم، في عالم يتسارع تغيّره أكثر من قدرة القوى التقليدية على استيعابه.

حمد علوش *

لقد تراجع حضور اليسار في عدد من الساحات الدولية خلال العقدين الأخيرين، وتصاعدت التكتلات الرأسمالية العابرة للحدود، وتعمّقت التفاوتات الاجتماعية في ظل اقتصاد يقوم على احتكار التكنولوجيا والثروة والقرار السياسي، ورغم هذا التراجع، ما يزال اليسار يمتلك إرثاً نضالياً وقواعد اجتماعية وخبرات نظرية يمكن أن تؤهله لاستعادة دوره، شرط أن يتحلى بالشجاعة لطرح الأسئلة الأصعب، وأن يتجاوز حالة الجمود كي يقترب من واقع الشعوب واحتياجاتها المتغيرة.

إن طبيعة الهيمنة الدولية لم تعد تقرأ عبر أدوات الماضي، فالعالم يشهد منظومة جديدة من السيطرة تقوم على المعرفة والتقنيات والاقتصاد الرقمي، وتجعل من الدول الكبرى أكثر قدرة على فرض شروطها على الشعوب الضعيفة، وفي هذا السياق، تبدو فلسطين أكثر النماذج وضوحاً لجوهر الظلم الدولي؛ إذ لم يعد الاحتلال مشروعاً عسكرياً فحسب، بل منظومة استعمارية إحلالية متكاملة تستند إلى تحالفات وقوة تكنولوجية واقتصادية هائلة، ما يجعلها جزءاً أصيلاً من النظام الظالم الذي طالما وقف اليسار ضده نظرياً، ويفترض أن يقف ضده عملياً أيضاً.

ورغم مركزية فلسطين التاريخية لدى الحركة التقدمية العالمية، شهدت السنوات الماضية تراجعاً في التزام بعض أحزاب اليسار، خصوصاً في أوروبا وأميركا الشمالية، تحت ذرائع سياسية وبراغماتية تسعى للمواءمة بين خطاب تقدمي داخلي ومواقف خارجية أقل صداماً مع القوى المتحكمة بالنظام الدولي، غير أن هذا الانكفاء لم ينجح في طمس مكانة فلسطين في وجدان الشعوب، فقد شهد العالم خلال العامين الماضيين موجات واسعة من التضامن الشعبي، خاصة بين الأجيال الجديدة والنقابات العمالية وحركات العدالة الاجتماعية والطلابية، التي رأت في النضال الفلسطيني تعبيراً مكثفاً عن صراع الحرية ضد القمع، والعدالة في مواجهة الاستعمار والاستغلال، وهذا يكشف أن اليسار الحقيقي هو من يتماهى مع هذه القيم ويترجمها، لا من يتخلى عنها أو يعيد تأويلها لخدمة حسابات سياسية ضيقة.

أما اليسار العربي، فهو يواجه بدوره تحديات مركبة تتمثل في سلطات استبدادية تعيق الحياة الديمقراطية، وفي اقتصادات هشة تابعة للمركز الرأسمالي، إلى جانب التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية التي استنزفت مجتمعات المنطقة، ومع ذلك، فإن أي مشروع للتحرر الوطني والاجتماعي في العالم العربي لا يمكن أن يكتمل دون دور فاعل للقوى المدنية والتقدمية، القادرة وحدها على الربط بين مواجهة الاستبداد الداخلي ومقاومة الاحتلال والصهيونية، وفي هذا السياق، تبقى فلسطين العامل الكاشف لصدقية القوى السياسية العربية؛ فمن يقف مع حرية الشعب الفلسطيني يقف عملياً مع حق الشعوب كلها في التحرر، ومن يبرر الاحتلال يسقط في اختبار القيم ويكشف حدود مشروعه.

إن دعم فلسطين اليوم يتطلب انتقال اليسار العالمي والعربي من التضامن التقليدي إلى شراكة نضالية حقيقية، تشمل العمل السياسي والدبلوماسي الشعبي الضاغط، وتوسيع حركة المقاطعة باعتبارها أداة فعالة في مواجهة نظام الاحتلال، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني عبر دعم مجتمعه واقتصاده ومؤسساته الوطنية، كما يشمل ذلك تفكيك الرواية الصهيونية التي جرى ترسيخها لعقود في الإعلام والمناهج والفضاءات الرقمية، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأممية بوصفه أداة لتوحيد نضالات الشعوب ضد الاستعمار والاستغلال أينما وجد.

إن فلسطين ليست قضية محلية، بل جزء من معركة كونية ضد بنية هيمنة لا تتورع عن سحق حقوق الشعوب في سبيل مصالحها، ولهذا ستبقى معياراً أخلاقياً وسياسياً لاختبار صدقية أي حركة يسارية أو تقدمية، فالقضية الفلسطينية بما تمثله من مقاومة وإصرار إنساني على الحق، تختصر جوهر المعركة التي يراها اليسار بين قوى الظلم وقوى الحرية، بين من يصنع الجدران ومن يصرّ على هدمها.

واليوم، وسط عالم يتغير بوتيرة متسارعة، تتكشف أهمية دور اليسار في إعادة وصل نضالات الشعوب ببعضها، وفي إعادة تعريف مشروعه عبر الوقوف في صف الحرية والعدالة والمساواة، ووضع فلسطين في قلب أجندة التغيير، فالمستقبل لن يكون للأقوى، بل للأقدر على الدفاع عن إنسانية الإنسان، وعن حق الشعوب في تقرير مصيرها بعيداً عن الاحتلال والاستغلال، وهو ما يجعل من دعم فلسطين واجباً فكرياً وسياسياً، لا خياراً ولا شعاراً موسمياً.

* عضو المكتب السياسي
لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

معنـــــى الثـــــورة

الثورة لا تعني الثورة المسلحة بالمفهوم الكلاسيكي ضد نظام طغى ضد شعبه، فالثورة قد تكون ثورة اقتصادية اجتماعية تنشد اصلاحاً اقتصادياً اجتماعياً عادلاً، تترجم معنى الإصلاح بعيداً عن القوة المسلحة واراقة الدماء وتدمير بنية وطن بمؤسساته التي شيدت عبر عشرات السنين بجهود كفاءة خيرة أبناء الوطن الذي كلنا نصبوا إلى رفع شانه وتطويره وتنمية مؤسساته ومكافئة شعبه الذي سهر على تربية جيل مستقبله.

الثورة حين تبدأ عند الانسان متمرداً بطبعه على السلبية، يدق ناقوس بناء عالم جديد جدير بالفرح والسعادة والإباء والتقدم والأمل بعد افراغها من قشور الذاتية والمثالية والتبعية التي لا تستند إلى الواقعية الاجتماعية.

قاسم الحلال

الانسان بطبعه وسجيته ميالاً إلى نضال واعٍ متحضر يتوق إلى حرية مشحونة بالآمال، وهو صراع يحاكي هموم الناس العاملين الخيرة لا يحاكي الفئوية الطأنفية المنغلقة على ذاتها، انه صراع يسعى للتغيير الجاد الملتزم، لا الثوري الانفعالي المتشنج، نضال يعبر الذاتية بآلات عصرية تسع كل الأطياف.

بشرّت الثورات في أوروبا بانتصارات عظيمة، حتى الثورات التي فشلت في الوصول لسدة الحكم حققت انتصارات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لأنها لا تسعى للحكم المجرد، وظلت انتصاراتها تنير على كل الأصعدة، وخصوصاً الاقتصاد الوطني الاجتماعي وتطوير الأسس الديموقراطية، رغم العوائق والعادات والاختلافات والمؤامرات التي تحاك ضد الاستقلال، من هنا نجحت الطفرة على صعيد التطور الاقتصادي الآلي والمكني والصناعي ..إلخ.

إن انتصار الإنسان مرهون ببرمجة قدراته في فهم الظروف المواتية في أوقاتها وهنا تتجلى الأمجاد في جوهر العمل ليؤذي عطاءً واقعياً مثمراً متغيراً لتشكيل موقف فعّال مؤثر تجاه الحياة الوطنية والسلوك البطولي والنهضة والإنجاز، عملاً مقدراً اجتماعياً، وهذه في حد ذاتها روح ثورية خلاقة هادفة وجادة بأساليب متحضرة في سبيل بناء جديد في بيئة نقية بعيداً عن ضجيج العنف والفوضى، حلم يرسم آمالاً عريضة مبرمجة لا يهمش فيها طرف طرفاً آخر.

حلم مثل هذا سيكون محفلاً للتجمع الوطني العريض، وحصناً وسبيلاً للانتصارات، وهذا يحتاج إلى مثابرة وحشد ثقافي واعٍ يحترم ويقدر العمل الجماعي المسؤول بقيادة نخبة مثقفة تفكر علمياً بنفس أممي، يعتمد على قوى الشغيلة بحكم أنها تمثل الأغلبية الاجتماعية الواسعة الانتشار في ربوع الوطن، لا بنفس عاطفي عنصري متخلف، وهذا لا يتحقق إلا ضمن ظرفين، موضوعي وذاتي يكفلان صحة فهم روح العمل المشترك لكل أبناء الوطن الواحد دون تمييز.

إلى من يهمه الأمر .. كيف تعالج الأمور بآليات لا تخدم أسس المعالجة تاريخياً؟!!

حيث تستعرض أهوالاً عصفت بك نتيجة الأخطاء التي حدثت وتفاقمت وأنت تراوح مكانك، عليك أن تدرك بأن للإعلام أحياناً دور في عملية خلط الأوراق، كما أنه سيف ذو حدين باستطاعته أن يقلب الموازين رأساً على عقب، هناك من يفند أفكارك ويحوّلها إلى أكاذيب ويحوّل الأكاذيب إلى حقائق، لا تعتقد أنك وحدك على حق والآخرين على باطل، تأمل الأمور جيداً، لا تتسرع في اتخاذ خطوات وحدك سوف تندم عليها، أدرس، تمعن جيداً لما تعتقد بأن خطواتك صائبة، وستحقق مستقبلاً زاهراً فأنت واهم، ثق بأن وحدة الصف هي الحل الصائب حينما نصاب بالمحن، والا سترجع إلى الوراء، إلى المربع الأول وحينما تدرك ستلوم نفسك، وبها ستخسر السنين التي مضت. إذن لا تتعجل يا عزيزي في حمل لواء الحرية، فقد تحمله الأجيال القادمة.

اغرس بذرة وسيسقيها الأولاد ليحصد ثمارها أحفادنا، جيل المستقبل، فلنمهد لهم الطريق، صحيح الحياة صعبة لكننا نحتاج إلى تروي ليتحقق حلمنا العظيم.

العمل الوطني يعني أن تحبّ شعبك ولا تدخله إلى المهب، حب شعبك بكل أطيافه، كل من يعمل ويكافح ويعّلم ويبني ويزرع ويعالج ويدافع ويحرس في هذا الوطن، إن كنت تحب فعلاً، كن وفياً لهذا الحب، احرص على أن تكون واحداً من هذا الجمع، لا تبغض أحداً من أبناء شعبك مهما كان رأيه يختلف عنك .. وُفقت في مسعاك هذا أو نأمل أن تكون جذيراً في اتخاذ خطوات حاسمة لرفعة شأن وطنك، ففي كل خطوة شموخ وإصرار وقناعة وفهم لضرورة اتخاذ هذه الخطوات، الا أننا نحرص ونتأمل ونتريث بحذر في مسار خطواتنا كي لانصاب بخيبة .. فإلى الأمام نحو وطن حر وشعب سعيد.

الازدواجية السياسية بين الخطاب البرّاق والممارسة المريرة

«إن المرء يجب أن يكون مثالًا عن التغيير الذي يرغب فيه». بهذه الكلمات الموجزة يلخص المهاتما غاندي مبدأً أخلاقيًا أساسيًا يتمثل في ضرورة التطابق بين الأقوال والأفعال، بين المبادئ المعلنة والممارسة اليومية. لكن هذه الحكمة، رغم وضوحها، تظهر كأنها موجهة إلى عالم مثالي بعيد كل البعد عن واقع الساحة السياسية وخاصة في العالم العربي، حيث يسود التناقض صارخًا بين الخطابات البراقة والممارسات الفعلية، في مشهد يجعل من هذه المقولة محض أمنية بعيدة التحقق.

جلال إبراهيم

الخروج من الحلقة المفرغة يتطلب إعادة الاعتبار للمبادئ الأخلاقية في العمل السياسي، وضرورة التطابق بين القول والفعل، والانتقال من سياسة المزايدات إلى سياسة المسؤولية، ومن شعارات اليوتوبيا إلى برامج واقعية قابلة للتحقيق.

تكشف الممارسة السياسية العربية عن قاعدة شبه ثابتة: في العلم يُنظر إلى القول بمعزل عن قائله، بينما في السياسة يُنظر أولاً إلى القائل ثم إلى القول. هذه القاعدة تنطبق بوضوح على أغلب الأحزاب والقوى السياسية العربية، سواء تلك المتماهية مع السلطة أو المعارضة لها، وإن كانت الأولى أكثر تناقضًا ونفاقًا في خطابها تجاه الجماهير. لقد تحول الزيف والافتراء إلى أداة سياسية يتقنها المسؤولون الرسميون بشكل خاص، في ظاهرة واسعة تطال مجمل السياسيين داخل السلطة الرسمية وخارجها.

من المفارقات اللافتة أن أكثر الدول في العالم استخدامًا لمصطلح الديمقراطية ومرادفاتها في الإعلام هي الدول العربية. فوسائل الإعلام الرسمية تزدحم يوميًا بمفردات الحرية والعدالة والمساواة والمواطنة والتسامح واحترام الحقوق والليبرالية والتعددية والإعلام الحر والقضاء المستقل والمجتمع المدني. لكن هذه العناوين البراقة تصطدم بواقع مرير حيث نرى نقيضها يتجسد على الأرض: قمع للحريات، وتهميش للعدالة، وتقييد للتعددية، وإعلام موجه، وقضاء يخضع للسلطة التنفيذية في كثير من الأحيان.

ابتليت الجماهير العربية ببلائين متوازيين: الأول يتمثل في مزايدة السياسيين، وخصوصًا الرسميين منهم، في حب الوطن والولاء له، والثاني في مزايدة رجال الدين على العامة في الالتزام بالدين وتعاليمه. تكمن المأساة في أن عامة الناس، الذين يتحملون وطأة الظلم والحرمان، هم في الواقع أكثر حبًا وولاءً لأوطانهم وتمسكًا والتزامًا بدينهم، بينما يستخدم السياسيون ورجال الدين هذه المشاعر كأوراق في صراعاتهم ومشاريعهم الشخصية.

لا يقتصر هذا التناقض على أحزاب السلطة فحسب، بل يمتد إلى أغلب القوى المعارضة أيضًا. فالكثير من الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية، عندما وصلت إلى سدة الحكم، لم تلتزم لا بمبادئها وأدبياتها التي رفعتها لسنوات، ولا بالحد المعقول من القوانين والنظم الديمقراطية في مرحلة حكمها. لقد تحولت خطابات التحرر والعدالة الاجتماعية والديمقراطية إلى مجرد شعارات تم التخلي عنها عند أول اختبار للسلطة.

يؤخذ على أغلب الأحزاب والقوى السياسية المعارضة اتساع مساحة اليوتوبيا وضيق الواقعية على مستوى الشعارات والمطالب السياسية. وقد اتضح ذلك جليًا في انتفاضات ما سُمي «الربيع العربي»، حيث بدلاً من التركيز على المشتركات وتحجيم التباينات والفجوات بين أطراف المعارضة ذاتها وبينها وبين سلطة الدولة، حدث الشقاق والصراع بينهم جميعًا، مما أفقد هذه الحركات مصداقيتها وقدرتها على تحقيق التغيير المنشود.

من الموضوعية تحميل سلطة الدولة في البلدان العربية المسؤولية الأكبر في عدم الانتقال إلى طور الديمقراطية والدولة المدنية المتقدمة، فهي تملك القوة الأكبر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وإعلاميًا. لكن هذه المسؤولية لا تعفي بقية الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من دورهم في إصلاح النظام السياسي، خاصة عندما يتحولون هم أنفسهم إلى نسخ مكررة من النظام الذي ينتقدونه عند وصولهم إلى السلطة.

تبقى المعضلة الأساسية في الساحة السياسية العربية هي تلك الهوة السحيقة بين الخطاب والممارسة، بين الشعارات البراقة والواقع المرير. إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب إعادة الاعتبار للمبادئ الأخلاقية في العمل السياسي، وضرورة التطابق بين القول والفعل، والانتقال من سياسة المزايدات إلى سياسة المسؤولية، ومن شعارات اليوتوبيا إلى برامج واقعية قابلة للتحقيق. فقط عندما يصبح السياسي مثالاً للتغيير الذي يدعو إليه، كما نصح غاندي، يمكن الحديث عن سياسة حقيقية تخدم الشعوب وتخرجها من دائرة الخداع والوعود الكاذبة.

«ارفع رأسك» .. سيرة رجل ناجح في مهمته متسق مع نفسه في مواقفه

حميد الملا

«ارفع رأسك» كتاب يحكي سيرة المحامي حسن رضي، بقلم الكاتبة باسمة القصاب، كتاب صدر عن دار فراديس، احتوى على ٣٨٠ صفحة إضافة إلى أرشيف صور.

سررت حين أهداني صاحب السيرة هذا الكتاب، لما سمعتُ عنه من من قرأه وأثنى عليه واستحسنه لما يحتويه من معلومات مهمة، لا عن صاحب السيرة وحده، وإنما عن تاريخ البحرين أيضاً.

عند قراءتي للكتاب دُهشت من كمية المعلومات، ودقّة التواريخ والأحداث والتفاصيل والشروحات الواردة فيه، وكذلك مختلف الجوانب التي كوّنت شخصية صاحب السيرة من بداهته وإرادته القوية، حيث كان الإصرار، رغم كل شيء، موطن قوته، مما مكنّ الكاتبة من الحديث وبإسهاب عن تلك الظروف التي ساعدت في نشأة حسن، وبذلت الكاتبة مجهوداً كبيراً لإخراج الكتاب بهذا المستوى من الحرفية في سرد تلك الأحداث بأسلوب غير متكلف مليء بالتفاصيل، وبلغة جميلة تنمّ عن قدراتها.

بحيوية صاحب السيرة وبقوة ذاكرته الحيّة سرد حسن رضي سيرته بكل دقة، مورداً تفاصيل لا تخلو من النجاحات والإخفاقات والألآم والأفراح والانتصار على الذات بقوّة العزيمة والتصميم والمثابرة.

عندما يلخُص الإنسان حياته كلّها ولا سيمّا حياته الخصوصيّة جداً، تبطل الضرورة لتحديد أسماء مرّ أصحابها كالطيف أو صاروا بعيدين عن الحدث، وهذا ما وجدته في هذه السيرة من تمنع من ذكر بعض الأمور غير المؤثرة في الأحداث.

فالكتاب إضافة جديدة لما كُتب عن أحداث البحرين، ولكن هذه المرة بتوسع شمل عدّة مراحل عاصرها أبو صبا منذ الطفولة وحتى أحداث 2011، وكان فاعلاً فيها أو مراقباً إيجابياً لها، فنقلها، عبر الكتاب، بصورة موضوعية، وبمهنية عالية، ما يشدّ القارئ لمتابعة تلك الأحداث والبناء عليها، من دروس، للأجيال القادمة، فلم يترك حسن رضي شاردة ولا واردة عن تلك الأحداث إلا وذكرها بتفصيل دقيق، فصال وجال منذ بدايات الصبا حتى سن السبعين من العمر، فذكر لنا كل ما تيّسر له من معرفة وفهم وتحليل ما مرّ به من أمور فصّل فيها وأعطاها حقها من التحليل والتشريح الدقيق.

كان للسرد المتوازن عن التنظيمات السياسية الفاعلة أثناء الفترة التي عاصرها حسن رضي وأسماء وأدوار من انتسبوا إليها وقادوها، مؤشراً

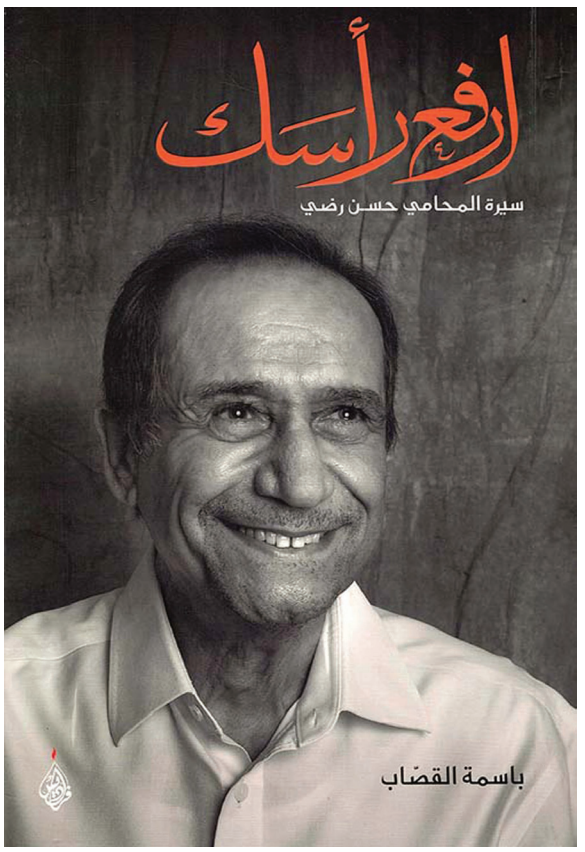

آخر على إستقلالية غير منحازة لأي طرف سياسي إلا ما يتطلبه الواجب الوطني والقومي العروبي.

مواقف صاحب السيرة واضحة من كل القضايا، ودوره بارز لا لبس فيه من مختلف الجوانب السياسية والمهنية كمحام مرموق على المستوى المحلي والدولي، شغوف بالعدالة والالتزام بالقيم المهنية والأخلاقية، له باع طويل في العمل الحقوقي والاجتماعي، بدأ مسيرته القانونية بإصرار على التعلم وتطوير المهارات، ترك بصمة مهنية مؤثرة بمساهماته في تطوير العمل القانوني وخدمة المجتمع في مختلف المجالات.

عرفت حسن رضي منذ أن التحقت بمهنة المحاماة محامياً مخلصاً لمهنته، علاقاته مع الكل المختلف متوازنة، يحمل هم المهنة على كتفه، حريص على الارتقاء بها والذود عنها من دخلاء المهنة ومشوهيها والعابثين بها والطارئين عليها، وحين أصبح رئيساً لجمعية المحامين قدّم كل ما يملك من خبرات وعلم في تطوير أداء الجمعية، وحافظ على استقلاليتها، مترفعاً عن الخلافات كي يستطيع أن يشرف على الحياة من نافذة حرّة.

الكثير من الكتب لا يُدرك المرء أهميتها، إلا إذا ألمّ بالمحتوى وبالأسلوب الذي كتبت به، ومنها هذا الكتاب الذي نجح في وضع الاحداث في مكانها الزمني الصحيح، وهذا ما جعله ذا نكهة خاصة لمحبي السير الذاتية ولمتابعي نشطاء العمل السياسي والاجتماعي والفكري، إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن الكتاب يسلّط الضوء على رحلة إنسانية مليئة بالتحديات والتحولات، ويتعامل بمصداقية مع التجارب الفكرية والسياسية التي عرفتها البحرين، كحركة القوميين العرب والحركات اليسارية، ودور صاحب السيرة في الدفاع عن الحقوق والحريات بصفته محامياً أميناً على مصالح موكليه، مما زاده ثباتاً وقوة في التمسك بالمبادئ والثقة بالنفس والسمو بالرأي الحر المستقل.

كما أن الكتاب يسلط الضوء على الالتزام بمهنة المحاماة ويبرز دور القانون والدفاع عن الإنسان في أحلك الظروف وأصعبها كالأحداث التي شهدتها البحرين في العام 2011 وما تمخض عنها من تداعيات ما زالت آثارها باقية إلى يومنا هذا دون حل، فجمع الكتاب بين السيرة الذاتية والسياق التاريخي الاجتماعي مما يجعله استنطاقاً للذاكرة تظهر شخصية صاحب السيرة على الصعيدين الشخصي والفكري.

من خلال هذه السيرة، وبجهود مُدّونتها باسمة القصاب يتضح لنا أنه من الكتابة، فقط، يمكن للكاتب أن يكتشف قيماً فنية وجمالية، خاصة حين تدور هذه اللكتابة عن سيرة رجل ناجح في مهنته، ومتسق مع نفسه في مواقفه، كالمحامي حسن رضي.

حـول « مِنفَضَــة» سميــح القـــاســـم

في عام ١٩٦٩ نشر الشاعر سميح القاسم نصاً جميلاً بعنوان "من مفكرتي"، ضَمّنهُ مشاهد ومواقف يومية متنوعة عاشها في حيفا آنذاك. كان في مطلع الثلاثين من عمره حين كتب ذلك النص، وقد إختار تسجيل وقائع إحدى وثلاثين يوماً عاشها على شكل حكايات قصيرة، جسّدت جوانب من تحديات المعيشة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وكيف تعامل سميح معها. حين كتبها لم يتبع التسلسل الزمني في سردها، بل حسب قوله: «مارستُ فوضاي الزمنية والذهنية على هواي، طارحاً من جسدي وروحي معاً، قوالب الوقت والإنضباط" .

محمد ديتو

على الرغم من ذلك الإرتجال، إلا أن القارئ سيلاحظ أنّ وراء كل حكاية عِبرة، وجانباً مهماً من شخصية سميح القاسم، الشاعر والمثقف والمناضل. نقف على سبيل المثال على حكاية اليوم الثاني المعنونة "لم نستأجر المنزل"، وفيها تفاصيل سعيه مع محمود درويش للبحث عن شقة تأويهما في تلك المدينة. حين دخلوا إحدى الشقق المعروضة للإيجار، دبّ الحماس في صاحب المنزل حين علِمَ بأن سميح من الطائفة الدرزية وهتف: "ما دام الأمر كذلك فإنني سأخصم لك عشر ليرات من الأجرة." وصف سميح ردة فعله: «صعد الدم الى رأسي حاراً مضطرباً. لم أتلق في حياتي اهانات كثيرة من هذا الطراز، فنهضت منصرفاً، ولم نستأجر ذلك المنزل. «الدلالة واضحة من الحكاية: سميح لا يقبل بأن يجعل من أحد عناصر هويته مادة مساومة في صفقة تجارية.

في حكاية اليوم الخامس نقرأ حكاية التحقيق معه من قبل أحد ضباط الشرطة الاسرائيليين الذي صرخ في وجهه غاضباً وهو يضرب بقبضته الطاولة: «أنا أكرهك وأنت تكرهني، أليس كذلك؟» فأجابه سميح ببرود أعصاب: «أعرف أنك تكرهني، وليكن ذلك هنيئاً مريئاً عليك. أما أنا فلا أكرهك لكنني لا أوافق عليك." سميح رفض أن يتم استفزازه – أو استدراجه إلى فخٍ قانوني– كما أنه في نفس الوقت لا يشخصن عداوته.

في اليوم الحادي عشر يحكي عن أنّ أحد المعتقلين معه طلب منه قراءة بعضٍ من قصائده فقرأ له مقطع من قصيدة "خاتمة النقاش مع سجّان" التي يقول فيها: «من كوّة زنزانتي الصغرى، أُبصُرُ أشجاراً تبْسمُ لي، وسطوحاً يملأها أهلي...من كوةِ زنزانتي الصغرى، أُبصرُ زنزانتك الكبرى!.» بهذا المقطع الشعري إستطاع رفع معنويات رفيقه، وإلهامه عبر تغيير منظور رؤيتة للواقع .

في اليوم الحادي والثلاثين كتب ما يلي: «لا أعلم إذا كان الشهر الأخير ثلاثين يوماً أو واحد وثلاثين يوماً، لكنني أعلم جيداً أنني راغب في الحياة. راغب فيها حتى اليوم الثاني والثلاثين من الشهر!». بداخل سميح شعلة متقدة من حبّ الحياة، لم تتمكن إنكسارات الصحة الجسدية أو النفسية من إطفائها، حتى في أصعب الظروف.

في أواخر 2002 تعرّض سميح القاسم الى حادث كاد يودي بحياته. "كان حادثاً صعباً تحطمت قدمي اليمنى، وكتفي اليسرى ودخلت غيبوبة يقول الأطباء لعدة ساعات.

متُ لتسع ساعات.“ حسب ما أفاد به في إحدى مقابلاته، وأضاف: «كان الحادث بيني وبين شاب في الثامنة عشرة من عمره، يقود سيارته مسرعاً. بقيتُ سنتين متواصلتين في علاج.. طبعا دخل الحادث لبعض القصائد القليلة جداً، ولكني لا أحبّ تضخيم الأمور، إذ تعاملت معه بشيء من العنفوان والسخرية.“

ولكن هل اقتصر تعامل سميح مع الحادث على ”شيء من العنفوان والسخرية“ فقط؟ ما يمكن معرفته الآن أن سميح بدأ على ما يبدو خلال فترة علاجه من ذلك الحادث المشؤوم بكتابة سيرته الذاتية في ستة دفاتر مستخدما قلم الحبر الأسود السائل «الذي لا أحبّ الكتابة بسواه“ حسب قوله. على الأرجح أن تجربة الاقتراب الشديد من الموت، قد دفعته للتأمل في تلك «العناوين والمحطات والصور والومضات» المكوّنة لمسيرة حياته الحافلة بالأحداث والدروس. أنهى الجزء الأول من السيرة في ستة دفاتر في اكتوبر 2004، ثم واصل الكتابة لينهي نصه في 2006، وبعدها بأربع سنوات، وحين كان العالم العربي مشغولاً بأحداث ما عُرف بالربيع العربي في 2011، وَقّع سميح القاسم كتابه/ سيرته الذاتية ”إنها مجرد منفضة“ الصادر في طبعته الأولى (واليتمية) عن «دار راية للنشر“ في حيفا (407 صفحة).

قبل أن نستعرض كنز الحكايات التي تضمّنها الكتاب، تستوقفنا للوهلة الأولى ثلاثة أمور: عنوان الكتاب، الإهداء، الاستهلال.

لماذا إختار سميح القاسم تعبير «المنفضة» عنواناً لسيرته الذاتية؟ صحيح أنّه كان مُدخناً مدمناً على السجائر، وذا شخصية مرحة وساخرة، إلا أن تعبير ”المنفضة“ في العنوان جاد للغاية، ويعكس رؤية سميح للحياة والكون، وقد ورد ذكره في أكثر من فقرة بالكتاب، منها: «إنها مجرد منفضة. لطالما سجيت فيها رماد جسدي وغبطتي، قميصي ومحنتي، ناري وجنتي» (ص11)، ”وما الجسد إلا منفضة لرماد الشعر..وما نار الشعر إلا منفضة لرماد نار الحقيقة..وما الحياة الدنيا إلا منفضة لرماد نار الجسد“ (ص 170) «إنك توثق لشيء من رماد الجسد ورماد التجربة، تناثر، ويا طالما تناثر في منفضة الحياة الدنيا!» (ص 278)، ”ماذا ظننت دُنياك أيّها الإنسان الذي أراد أن يكون شاعراً وأيّها الشاعر الذي أراد أن يكون إنساناً؟ ماذا ظننت؟ هل فاتك أن دُنياك ليست سوى منفضة؟“ (ص 268)

أهدى سميح القاسم الكتاب الى والده ”محمد“، ولكن المثير أنه ذكر أسماء جميع أجداده حتى الجد السابع عشر: خير بن محمد بن الحسين، وهو الجد الأول في فلسطين، والذي تقول أوراق العائلة إنّه كان من فرسان الموحدين، الذين أبلوا بلاءً حسناً تحت قيادة صلاح الدين، لا سيما في الموقعة الكبرى، موقعة حطّين.

سميح لا يهدي كتابه للأجيال القادمة، بل لأجداده الراحلين، وهو انعكاس لمشاعر الإعتزاز التي يكِنّها تجاه عائلته، خاصة للمكانة الكبيرة التي يحتلها والده في قلبه.

هناك حادثة ذات دلالة عميقة ذكرها في الكتاب عن دور أبيه وشجاعته في إنقاذ حياته، ولكنها تحمل أيضاً معان أخرى: «كنت أنت قد ولدت في بلدة الزرقاء في العام 1939، حيث كان والدك ضابطاً في قوة حدود شرق الأردن..وحين عادت بك الأسرة إلى ”الرامة“ في غمرة الحرب العالمية الثانية (كان عمر سميح، يومها، أربعة أعوام) في قطار مكتظّ بالركاب وكان التعتيم مفروضاً خوفاً من غارة قد تشنها الطائرات الألمانية.

حزنت كثيراً حين رووا لك أنك بكيت لسبب ما، فأصيب بعض الركاب بالهلع: أسكتوا هذا الطفل فقد تسمع صوته طائرات الألمان وتقصفنا. أسكتوه. ولم يسكت ذلك الطفل المزعج الذي كنتَهُ، فَهَمَّ أحدُهُم بقتلكَ وما كان من والدك إلا أن يستل مسدسه ليحميك مستنكراً: ياحمقى، ياجَهَلة، يا بهائم، أتخشونَ أن يسمع الطيارون الألمان صوت بكاء طفل، ولا تخشون أن يسمعوا هديرَ قطار بحاله؟!.“

إستحضر سميح القاسم تلك الحكاية وكتب معلقاً: «أحزنتك هذه القصة كثيراً، ودفعتك إلى مزيد من التشبث بحقك في الكلام وإبداء الرأي الحر كما تشاء، لكنها في الوقت نفسه شحنتك بالحزن على هؤلاء الناس البسطاء الذين حوّلهم الجهل والتخلف إلى كائنات ضعيفة مرعوبة جبانة بالغة الهشاشة وقابلية الإنكسار والإنكفاء.“(ص 39)

لطالما كان إعتزاز سميح القاسم بشجرة عائلته مصدر إشاعات مغرضة مسمومة إستهدفت تشويه سمعته وإتهامه بالتعصب العائلي والطائفي (انتمائه لطائفة الدروز). إلا أن قراءة سيرته الذاتية تكشف فهماً إنسانيا ذا جوهر روحاني لسميح تجاه مكونات هويته المتعددة. كتب يقول: ”تتذكر محاولات استفزازك هنا وهناك على خلفيات لشدّ ما تمقتها، كالخلفية العائلية والطائفية والإقليمية والفكرية.

ثمّة من يناصبوك العداء لا لسبب سوى انتمائك للعائلة التي أراد الله لك أن تولد فيها. تقول لهم: من حقكم أن تحاربوا العائلية لكن ليسَ من حقّكم أن تُحاربوا العائلات..مِن الطبيعي أن تحبوا عائلاتكم إذا شئتم لكن ليس من الطبيعي أن تكرهوا العائلات الأخرى. لا تناقض بين أن تحبّوا عائلاتكم وعشائركم وقبائلكم وطوائفكم وشعوبكم، وأن تحبوا العائلات والعشائر والقبائل والطوائف والشعوب الأخرى.. وتذكرهم كثيراً بقول الله: «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا.إن أكرمكم عند الله أتقاكم» ... ويختار بعض شانئيك الانقضاض عليك من حيث مولدك في الطائفة» الدرزية» ..بالطبع فإنك لا «تعتذر»، بل تؤكد اعتزازك بمولدك في أية عائلة كانت، في أي طائفة كانت وبأي لون كان وفي أيّ عِرق كان، لأنك تجاوزت كل هذه الأمور منذ طفولتكَ المبكرة...“ (ص 114 – 115). لم يكن سميح عابراً للهويات، بل مع الإعتراف بالهويات جميعاً، لأن في مجموعها، ووحدة تنوعها، تتشكل إنسانيته كما يتضح في أكثر من موقع بالكتاب.

نقرأ في العنوان الفرعي للكتاب: ”سيرة الجزء قبل الأخير“. هل هو تلميح بأن الأخير سيكون الموت؟. ترك سميح الباب مفتوحاً حول طبيعة ”الجزء الأخير“ من سيرة حياته: ”فما هذا الذي بين يديك سوى الجزء قبل الأخير، إذن فهناك جزء أخير قادم. متى؟ لا تدري! كيف؟ لا تدري! تكتبه أنت؟ لا تدري! يكتبه الآخرون؟ لا تدري. كل ما تدريه هو أن هناك جزءاً أخيراً. هذا هو المنطق. هذه هي طبيعة الأشياء. إنما يظل إنجاز ذلك الجزء الأخير ممكناً مفتوحاً على كل الإحتمالات المفترضة. وكونه الجزء الأخير لا يعني مطلقاً أنه الجزء الأقل أهمية، أو الأكثر أهمية. سيكون استكمالاً للمنقوص وتوضيحاً للغامض، بمثل ما قد يكون انتقاصاً من الكامل أو تعتيماً على الواضح.» (ص324)

في صفحة الإستهلال: نقرأ إستدراك من سميح القاسم: ”ليست سيرة ذاتية، هي محاولة لترميم صور من الذاكرة، صور قديمة، بالأبيض والأسود...» صور الأبيض والأسود توحي بالإقتضاب والإيجاز على عكس الصور الملونة ذات التفاصيل اللونية المتنوعة. صور الأبيض والأسود تناسب القلم الصحفي، الملونة يهواها الروائي، في حين أنّ الشعراء غالباً ما يلجأون للوحات التشكيلية التي تختلط فيها الحقيقة بالخيال الشعري (محمود درويش نموذجاً).

سميح شاعر، ولكنه في سيرته الذاتية هذه توخى أقصى درجات الوضوح والبساطة في التعبير، بحيث لم يترك أي مجال لسوء الفهم أو التأويل سواء لدى القارئ العادي أو الناقد المحترف. ما سنقرأه في ثنايا صفحات الكتاب والصور الملحقة به هو كنز من الحكايات الصغيرة الممتعة بتفاصيلها، والغنية بمعانيها السياسية والأخلاقية.

مقـــــام الســـــت

د. زهراء المنصور

في لقاء تلفزيوني، تسأل المذيعةُ أمَّ كلثوم عن أكثر ما أعجبها في باريس، فترد الأخيرة بتلقائية وصوت مُعبر عن فخرها بانتمائها ومصريتها: «المسلَّة.. عشان بتاعتنا!». لا يشعر المصريون وحدهم بالفخر والعزّة، بل كل العرب يعتبرون أم كلثوم أيقونة لهم

يُستقبل فيلم «الست» داخل ما يمكن تسميته "سلطة الذاكرة الجمعية"؛ حيث تتحول الشخصيات التاريخية إلى صور ثابتة تتغذى على التكرار العاطفي أكثر من الوقائع، وتغدو محاطة بإجماع وجداني يمنع مساءلتها أو إعادة قراءتها[1]. في هذا السياق، لا تُستقبل أم كلثوم بوصفها كائناً تاريخياً قابلاً للتأويل، بل بوصفها رمزاً مغلقاً، وأي محاولة لتمثيلها تُعدّ تهديداً للصورة المستقرة في الوعي العام. هكذا قرأت الهجوم الاستباقي على الفيلم منذ الإعلان عنه وظهور الصورة الأولية بوجه السيدة أم كلثوم، وبنصفه الآخر الممثلة التي ستقوم بالدور.

لم تكن الممثلة «منى زكي» غير مطابقة للمواصفات الشكلية والحسية للشخصية وحسب -حسب رأي الرافضين-، بل جراء مشهد جريء غير معتاد منها في فيلمها قبل الأخير؛ إذ لم يشفع لها نجاح الفيلم والمسلسل اللذين خاضت بهما قضيتين مجتمعتين مهمتين فيهما: التوبة بعد الخطأ، وحقوق الوصاية للأرملة، وبالتالي خضع عمل «الست» لهذا السبب -وبسبب رفض واحدة من جهات الإنتاج التي أُعلن عنها مسبقاً- لمحاكمة أخلاقية وجمالية قبل اكتمال تلقيه، مدفوعاً بالتاريخ الجدلي المذكور، وبنزعة ثقافية تميل إلى حماية الرمز أكثر من مساءلة الخطاب الفني، وهي آفة خطيرة عند الشعوب العاطفية التي لا تقبل النقاش -بالعموم- في شخوصها المقدسة، حتى أن سؤال: "كيف أصبحت هذه الشخصية في مقام إله؟" يُقابل باستهجان شديد، وخروج عن السائد، واتهام يحمل علامات استفهام كثيرة. فما الشعوب بلا رموزها، ومقدساتها، وأساطيرها التي تتحول إلى تاريخ مثبت؟

لكن محبي الست -وأنا منهم- تجاوزوا مرحلة الحب، إلى الإنصات في سماعها دون تشويش أو تفويت أي كلمة، بسبب حدث خارج عالم أغنيتها، ويكفي التركيز على لقطات الجمهور في حفلاتها حتى يُدرك هذا الوصل بينها وبينهم؛ من هيئاتهم وتعبيراتهم وهي تشدو لكل واحد منهم وكأنّها تغني له هو/هي فقط! كبيرة ومهيبة وقوية في تعبيراتها، حتى في عز خنوعها، وهالة أسطورية لا تُقارن بمعاصريها. هن كن مطربات، وهي كانت «الست».

ولهذا الوهج الذي لم يخبُ حتى بعد وفاتها بخمسين عاماً، تُظهر كل مادة وثائقية أو درامية أجزاء من السيرة التي حفظها محبوها، منذ قرية طماي الزهايرة التابعة لمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية في مصر، ومنذ كان اسمها فاطمة إبراهيم السيد البلتاجي، رفقة والدها الشيخ وشقيقها خالد، وقرأ أو شاهد أغلب محبيها هذا السرد حتى الصعود، ولعل أشهرها مسلسل الفنانة صابرين في نهاية التسعينيات، والذي جوبه أيضاً بحملة من الرفض، سرعان ما تبدلت بعد عرضه؛ ذلك أن المسلسل المذكور، ذا الحلقات المتعددة، قد صوّر السيدة أم كلثوم بشكل مثالي أكثر مما ينبغي، وهذا يرضي أي مُحب؛ لكنه غير منطقي، وبالتالي غير حقيقي، ويطرح سؤالا مفاده: ما الجدوى من عرض الجانب السلوكي السلبي في شخصية عامة؟ وهل يعتبر ذلك انتهاكا لخصوصيته؟

يبدأ الحدث المهيب في فيلم «الست» بحفلتها على مسرح «الأولمبيا»؛ كل التفاصيل المتعلقة بتحضيرات الحفل الذي جمع معجبيها من أقطاب الأرض -وكنت أظنهم من العرب فقط-، ولمسات المكياج والشعر، وحركة يديها القلقتين في المنديل الأيقوني الذي صار جزءاً من هيئتها الخارجية، ويتبدد كل هذا حين حاول مدير المسرح توجيهها إلى كون الحفلة فنية، لا دخل للسياسة فيها، حتى ترمقه بنظرة حادة، ثم تعطي أوامرها بصرامة: «خلّ العيال تلمّ الآلات!». وهذا يعني خراباً كبيراً للحفلة التي بيعت تذاكرها قبلها بشهور؛ لتستعد للظهور بعدها في إشارة إلى انتصار رأيها على توجيهات ليست بمكانها. فهذه الحفلة كان ريعها بالكامل للمجهود العربي لمصر التي خرجت للتو من هزيمة 1967، واستكمالاً للشعار الذي أطلقته الإذاعة المصرية في ذات السنة «أم كلثوم معكم في المعركة»، والذي جاء بتوثيق دقيق في كتاب «أم كلثوم والمجهود الحربي» لمؤلفه كريم جمال، لكل ما قامت به الست من أجل نصرة بلدها، وجمع التبرعات التي قُدرت بمليارات.

تقف أم كلثوم في مواجهة الجمهور الذي لم يتوقف عن تحيتها، حتى بعد جلوسها على كرسيها المعتاد، ثم اضطرت للوقوف مرة أخرى، ولم تتوقف التحية الحارة بعد، حتى اضطرت إلى الإشارة لفرقتها بالبدء، وفي هذا الجمع الغفير كانت الست تبحث عن الشيخ البلتاجي؛ والدها الذي اكتشف موهبتها وسعى لتنميتها؛ والدها الذي غادرها جسداً منذ زمن، وكانت تتخيله حتى تسكنها الطمأنينة.

ركّز الفيلم على تفكيك شخصيتها عبر بنيتها الاجتماعية الأولى، ضمن مفهوم بيير بورديو «الهابيتوس» Habitus في علم الاجتماع؛ أي البنية الذهنية المتشكلة بفعل البيئة والطبقة والخبرة المبكرة، التي تحدد سلوك الفرد تجاه نفسه والآخرين من حوله. الفتاة الصغيرة التي اكتشف والدها المنشد جمال صوتها، فاصطحبها مع شقيقها إلى المناسبات التي يُدعوْن لإحيائها في هيئة ذكورية: ثوب واسع، وعقال يغطي شعرها وملامح الأنوثة غير المقبولة في المجتمعات الريفية، والمعطيات هنا: تكوين ريفي صارم، والتزام بتعليمات الأب تماماً، وتدريب صوتها وتحسين مخارج حروفها، بالإضافة إلى صوت هبة ربانية أعجب كل من سمعه، أسس هذا الكدح المبكر عند الفتاة شديدة الذكاء، أسساً لوعي دفاعي صارم، جعل من الوظيفة سلوكاً وظيفياً لا صفة أخلاقية. هذا ما قاد إلى المشهد الذي كانت تتفاوض فيه بقوة على النسب والأرباح من بيع اسطوانتها. هذا الذكاء ليس فطرياً وحسب، ولا تهميشاً أو تنكُّراً عاطفياً لوالدها أو شقيقها، بل هو ردة فعل لبساطة الخلفية التي قدموا منها جميعاً، لكنها تجاوزتها حتى استوعبت قدرتها على تحويل الفن إلى صناعة، وهو أمر يضيف لها، ولا يعيبها، حتى لو تطلّب الأمر بعض الحزم.

لا يوجد في الفيلم ما يدل على «بخل» أم كلثوم على الإطلاق. هذه الفتاة التي يُسحب من يدها «القرش» وهي نائمة حتى يُصرف على العائلة، لم يكن فعلاً غير أخلاقي. فالشيخ البلتاجي كان يعمل وخالد معها، لسداد كفاف حاجات الحياة اليومية، حتى وإن كان الاعتماد الأكبر على إمكانيات صوتها المبهر، بل انعكس عليها هذا لاحقاً حين سعت لإدارة الأمور بنفسها؛ حيث تُفهم علاقة الفرد بالمال ضمن منظومة قيم مرتبطة بالحماية والاستقلال، لا بالبذخ، وإدارة أم كلثوم الصارمة لأموالها تكشف وعياً حداثياً في مقابل ارتباك الأب والأخ، اللذين بقيا أسرى عقلية ما قبل النجومية. لذا تظل مسافة كبيرة بين البخل وحسن الإدارة، خاصة في تعاطي الست مع فرقتها التي تتولى توجيه ضبط هندامهم، وأماكن جلوسهم، وتدعمهم مالياً، عدا مشاركتها المعروفة في المشاريع الخيرية.

والانتقادات التي طالت هذا العمل تظل منطقية، لاعتبارات تخص الصورة الأيقونية التي يرغب محبوها أن تكون عليها، لكن سيشمل هذا المقاطعين الذين لم يشاهدوه، والذين يبنون وجهات نظرهم على آخرين حانقين على العمل، ويسهل اكتشاف هذا من خلال ملاحظات مكررة بذاتها، وإظهار صور غير حقيقية وقبيحة للممثلة، بهيئة سيئة جداً وفي يدها كأس شراب، باعتبار أن أم كلثوم قد ظهرت وهي تدخن في العمل، إمعاناً في ضم هذا الشكل ضمن نظرية المؤامرة لتجريد الشخصية/الرمز من مكانتها لدى جماهيرها! وهل يمكن لعاقل يقدّر الفن أن يعتبر أولاً أن الفيلم وثيقة لا تقبل الرفض أو المناقشة؟ كل ملاحظة سمعتها أو قرأتها –وهي كثيرة جداً– تحتمل أكثر من رؤية حسب تعاطي المتلقي، وإلا ما سبب هذا الانقسام الذي نعرف معه أن آخرين ظهروا منتشين من فيلم «الست» التي شاهدوا فيها لحظات إنسانية بحتة، مثل الشعور بالوحدة والمرض، أو رؤية شعرها المتساقط على الوسادة، مثل أي كائن حي على وجه البسيطة؟ ما الضير أن يدق قلبها أكثر من مرة لأشخاص يراهم محبو الست من مكان مختلف عنها وعن مكانتها في قلوبهم؟

وحتى في ما يتعلق بالشبه الشكلي بين منى زكي وأم كلثوم، فقد خضعت المسألة إلى منطق الصورة الثابتة، بينما يشتغل الفيلم على الأداء بوصفه فعل ابتكار، يعيد تركيب الشخصية داخل سياق جديد، وسواء كان بسبب عدم القبول المبدئي للممثلة أم لا، والتي اجتهدت كما ينبغي، تحتاج مسألة التصديق بالمكياج أو غيره إلى الرؤية بحياد هادئ ومستقل. وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله المكياج لتقريب الملامح، بقيت لقطات الـــclose up مساحة اختبار قاسية لذاكرة بصرية جمعية ترفض الفارق، وتستحضر الفرق من الأصل، متناسين أن الأداء لا يقوم من زاوية الشبه، بل من زاوية القدرة على إعادة إنتاج المعنى، ولنا في الممثل القدير أحمد زكي خير مثال في أدائه للسيَر.

قدم الفيلم أيضاً صورة جمالية باهية جداً في الصورة والموسيقى الثرية المواكبة والمصاحبة للحدث على شكل تنويعات مختارة، وليس لارتباط صناعها بالحدث الدائر على الشاشة، جاءت بوصفها خطاباً نفسياً يتجاوز المصاحبة العاطفية؛ إذ تعمل موسيقى هشام نزيه على إعادة توجيه الصورة وتأطيرها نفسياً، كما في رمزية «أعطني حريتي أطلق يديّ» في مشهد مواجهتها الحازمة لوالدها، كأنّ شخصية جديدة خُلقت بعد هذا الموقف.

الهجوم هو تحيّز مسبق لمكانة الرمز، وهذا حق لكل محبي الست من الخليج إلى المحيط، في الحفاظ على صورتها كما يعرفها الجميع. ولا يعيبها أن العائلة الفقيرة استغلت هذا مبكراً؛ فبدونها كان الأب والأخ يعملان. ولا يعيبها إظهار حرصها على الإدارة؛ فلو شعرت أن هناك من يدير كما يجب لما كانت لتتدخل. ولا يعيبها اختيار شريكها الذي تشير قراءات هذا الاختيار أنها كانت تتجه في ثلاثتهم إلى القوة الشبيهة بها: قوة السلطة/ قوة الجسد/ واستمرار هذه القوة مع طبيبها/ شريكها الدكتور الحفناوي، بينما رفضُها الزواج من شركاء نجاحها لم يكن لكونها ملهمتهم، بقدر ما هو لضعفهم العاطفي أمامها –كما أراه شخصياً–. فشخصية في تكوين الست لا يمكن أن تميل إلى شخص إلا لشريك أقوى، تشعر معه بالضعف، وهكذا يكون هناك توازن نفسي داخل العلاقة.

لا ينتهي الحديث عن أم كلثوم بوصفها أيقونة عربية، تعدّى وصفها أن تكون مطربة عظيمة، قدمت روائع خالدة لا تزال تُقرأ بأوجه مختلفة، حتى بعد مرور نصف قرن على رحيلها، ولا كونها بشراً يمر بكل الحالات الإنسانية في الخوف من فقدان صوتها فجأة، أو التعثر في مرض يقعدها، أو حتى تغير السياسة أو الذوق العام. فيلم «الست» أضاف جانباً بشرياً إلى حياة أم كلثوم، لا ينتقص منها، ولا يطعن في سيرتها لو قُرئ في سياق غير الذي اتفقت عليه أطراف بتعدد أغراضها. لكن مَن يمنع محبي الست عن استمرار محبتها وتقدير فنها الخالد؟

منيرة الموصلي .. صرخة الفن

من يقرأ الإصدار الجديد للباحثين محمد عبد الرزاق القشعمي وعبد اللطيف حبيب العبد اللطيف الذي صدر عن دار الانتشارالعربي، ونحن نوشك على نهاية عام ٢٠٢٥ سيتعرف بشكل كبير من هي الفنانة منيرة الموصلي (١٩٥٤-٢٠١٩) وكيف كانت تتعاطى مع موهبتها الفنية ومحيطها الإنساني وقضايا عالمها العربي، وحوارها الدائم الذي لم ينقطع مع أدواتها الفنية، وأفكارها وموادها الخام، وأصدقائها الذين كانت تحرص أن يكونوا مختلفين عنها، ليس بالأفكار ولكن بوسائل التعبير، فقد ارتبطت بصداقات مع مثقفين وكتّاب من الجنسين، لذلك لم تقف ريشتها ولم تمت أفكارها الإبداعية، وكانت نموذجاً لفنانات عصرها، بانفتاحها الثقافي وباختيارها لعناوين معارضها الفنية التي تلامس همومها وهموم مجتمعها، وكأنّها صدى لكلمات قالها الشاعر والصحفي البحريني صاحب جريدة البحرين (١٩٣٩-١٩٤٤)، عبدالله الزائد (١٨٩٩-١٩٥٤)، قيلت قبل ستة وثمانين سنة، إذ يقول: «لن يكون لها قلب ينبض بغير حبّ العروبة والوطن فإن عاشت فلهما، وان ماتت ففي سبيلهما»، ويقصد بهذا الكلام جريدة البحرين.

محمد الهلال

شارك في الكتاب واحد وعشرون كاتباً من الجنسين، كما تضمّن أخباراً صحفية، بعنوان: (عاشقة فلسطين) وهو نفسه عنوان الكتاب.

تكريماً لفنانتنا الراحلة كانت افتتاحية الكتاب بقلم الأستاذ الكبير محمد العلي بعنوان (شعرية الألوان)، إذ يقول: (اللوحة ليست مجرد إطار وأبعاد وفرشاة وألوان. إنها عالم خاص تجد منيرة نفسها فيه فارضاً ألوانه وأشكاله وتكتيكه وحدوده. وتفيض هي عليه من الأماكن والعناصر والمشاعر الكامنة. واللاوعي عند منيرة ليس هو الذي يتحكم في دفع الفنان إلى حقل الإبداع بصورة تلقائية .. بل هي التي حافظت على تغذيته الدائمة من خلال استحضاره وتحفيزه.).

إنها قراءة نقدية لشخصية منيرة وشخصية الفنان، تدّل على أنها لم تتوقف يوماً عن المعرفة، لذلك تألقت فنياً وأصبح لأسمها صيت محلي وعربي وعالمي. كلمات لم تقل مجاملة، فمن يعرف الأستاذ يعلم أنهُ لا ينطق بأي حرف ليس في مكانه الصحيح.

وبعد كلمة الأستاذ تبدأ فصول الكتاب:

1- سيرة ومسيرة: سيرة ذاتية للفنانة

2- الإهداء والتقديم .

يقول الإهداء: (ياعاشقة فلسطين .. من روحك الطاهرة .. إلى شهداء غزة الأطفال .. نهدي هذا العمل المتواضع).

كتب الباحث الكبير محمد القشعمي مقدمة للكتاب بعنوان: «التشكيلية منيرة الموصلي .. فنانة الألم الإنساني»، استعرض فيها ما قيل عنها، ومن أشهر ما كتبه الأستاذ محمد حسن عواد بجريدة «عكاظ» مبديا إعجابه، حيث قال: (أما الفنانتان منيرة موصلي وصفية بن زقر فقد دللتا- من جديد- وعطفا على ما سبق أن دلل عليه قبلها فتيات من الجنس العطوف، على صدق الوثبة الفكرية الحضارية التي تضطلع بها المرأة في هذا العهد، وعلى هذا فإن المرأة قد فرضت وجودها وأثبتت فعلاً أنها تملك من القوة الروحية والتفوق الآدمي قدراً كبيراً ينفي عنها تهمة التراخي والضعف أمام التطور الصاعد). هنا يمارس أبو يعرب دور الباحث الحقيقي، إذ يضعنا أمام المادة ويترك لنا حرية التصرف بها.

3 – حياة مفعمة بالعطاء

4 – ما بعد الرحيل.

5 – بقايا صور

نبدأ بما قالته هي عن نفسها وما قيل عنها ومن خلال تلك الأقوال يقترب القارئ من عالمها ويفهمها أكثر ويقدّر مكانتها

الإنسانية والفنية والثقافية، ويدرك حجم تلك الصداقات التي تجاوزت عالمها التشكيلي إلى عالم أوسع منه. ولنقرأ معاً أحد أقوالها المشهورة: (الإيقاف عن التدريس كالإيقاف عن الكتابة أو رسم أو نحت أوسواها من أشكال التعبير، هوغيمة تظهر ولا تلبث أن تبددها شمس الحقيقة عندما يكون التعبير حق إنساني صغير عن حب المعرفة وحب الحياة وعشق النهوض بالأوطان).

نطقت بتلك الكلمات وهي في سن الثالثة والثلاثين، بعد إيقاف صديقتها ،د. فوزية أبوخالد عن العمل كمحاضرة بالجامعة عام 1987. وهذا يدل على وعيها المبكر ووفائها لمعنى الصداقة.

وكتبت د. مها السنان: (موصلي لم تكن يوماً تقليدية في طرحها فكان التجريب ديدنها في الموضوع والخامة، ولم تترك مجالاً أو باباً للرؤية الفنية لم تتطرق له، حيث تقوم بدراسة موضوع والبحث فيه وإنتاج الأعمال حسب ما توصلت إليه من نتائج لذلك البحث، ثم أضافت له من فكرها الابتكاري في الموضوع وأسلوب الطرح، بل نستطيع القول إنها تمردت على المجتمع من أجل قيمة نوعية للفن التشكيلي المحلي، وأضافت لذلك دراسة أكاديمية شكلت قاعدة تنطلق منها لتجاربها التشكيلية.)

وللدكتورة فوزية ثلاث شهادات مميزة وجميلة، تبين فيها ما تتمتع به منيرة الموصلي من صفات إنسانية وفنية عالية وحب غير محدود للعطاء، وتبين في إحداها مدى اتساع علاقات منيرة بالوسط الثقافي، مشيرة إلى حضورها معرضها الفني في جدة، وتعدد أسماء بعض من حضروا، الشاعر الراحل علي الدميني، الشاعر أحمد الملا، القاصة فوزية العيوني، الأديب إبراهيم الحميد، الروائي سعد الدوسري، الراحل عبد العزيز المشري، وأخوه أحمد المشري، الشاعر عبد الله الخشرمي، الشاعر الراحل أحمد عايل فقيهي، الصحفي مصطفى إدريس، بصحبة شقيقته الخنساء.

الفنان التشكيلي الكبير عبد الرحمن السليمان الذي رافق موصلي منذ زمن طويل، قال: (عرفت منيرة منذ 1979 وترافقنا في معرض أصدقاء الفن التشكيلي الخليجي من 1985، فمثلت المملكة بصورة المرأة الفنانة المثقفة الواعية والجادة، كانت ملفته بثقافتها وثقتها ومستوى أعمالها، فكتب عنها كثيرون من العرب والأجانب، إضافة إلى السعوديين، وكونت علاقات مع المثقفين والأدباء والفنانين، كانت حريصة في مشاركاتها وعموم حياتها على ادق التفاصيل، منيرة فنانة هامة ريادتها الفنية حقيقية وأسمها يعني المرأة السعودية في حداثتها ورقيها وأصالتها كما في مستواها الفني المثقف، كانت حالة خاصة ومختلفة.)

في الكتاب أيضاً يعترف الروائي عبد الله العبد المحسن لأول مرة من خلال شهادته عنها تحت عنوان (منيرة موصلي .. استلهام الينبوع) أنها كانت بطلة لروايتيه (السواق) و(من أغوى شريفة)، نورة في (السوّاق) وحصة في (من أغوى شريفة.)

حوى الكتاب أيضاً شهادات لكلّ من صالح أبراهيم الصويان، بدرية علي، إبراهيم شريف.

لو تمّ ترتيب الفصول بشكل علمي لما ضاعت ملامح الكتاب. ولم نفقد قصيدة الشاعر الراحل علي الدميني «منيرة الموصلي – صورة أولى» إذ يقول: (لم تكن تعرفني حتى تراني/ لم أكن أعرفها حتى أراها/ غير الظن قد كان قريناً للهوى النابت في القلب/ لأطياف الوطن.)

هي قصيدة ولكنها بمثابة شهادة ضاعت بعشوائية الترتيب، بين مقال الأستاذ محمد العلي وسيرة

الفنانة، وكذلك مقالات فاروق يوسف، ومقالتين للدكتورة مها السنان، التي كانت قراءات نقدية وليست شهادات، ما عدا مقال واحد لفاروق يوسف بعنوان «الموت هو الخطأ» هو بمثابة شهادة أو تأبين، أقول هذا وأنا مدرك أن الكتاب سوف يطبع طبعة ثانية ولكن لكي لا نقع بنفس الخطأ، فمهما بلغت قيمة المادة العلمية الموجودة بالكتاب تفقد جزءاً كبيراً من قراءها بسبب العشوائية.

حاملات الطائرات

عبدالله حبيب

ستأتي حاملات الطائرات
ستشقّ المسافة بين الخيمة والقصيدة
ستأتي حاملات الطائرات إلى غرفة النوم
وستشحذ خناجر أشقائك
والقُبَل الموغلة في العمائم والآبار
وبعض ما فعلته بنات خالاتك وأبناء عمومتك
ستأتي حاملات الطائرات
سيتفصَّد القيح من الهواء
ويتدفق الحليب من الفضيحة
ستأتي حاملات الطائرات
ولن تقدر على كتابة قصيدة بين البحر والوداع
ستأتي حاملات الطائرات
وتحوم الفراشة على جبينك
ستأتي حاملات الطائرات

من عاطفة الشتاء

أحمد العسم

«من لم يلتفت
إلى هذه الأجواء خاسر»

الشتاء عاطفي يمنحك الخصوصية يفتح تأزمك، يقنع الجسد بالتقدم. يرسل الهواء النقي إلى رئتك، ينشر السعادة يبشرك بطباع الجو ودفئه.

يقول والدي «رحمه الله» إن أجواء الشتاء متميزة تبثّ الأمل.

في رسائله تباشير الخير، الشتاء يجمعنا بالعائلة والأصدقاء ويبني حواراً خاصاً مع النفس،يُقيم تصرفاتنا، يرتب لنا المواعيد والوقت، ويمنحنا ساعات إضافية للاستمتاع، ينقل أحداثه السعيدة إلى القلب يعطينا المزيد من التوفيق والبشائر.

يقول والدي: في الشتاء علينا أن نحذر من البحر مزاجي الطبع و «لما يضيق صدره يطرد كل البشر» وإن أردت التعامل معه ابتعد عن أمواجه الهادرة وهدوئه المباغت، الحذر من تقلباته.

علينا إظهار الود لطائر البرد الأبيض.. الذي يخبرنا عن موسم هجرة الطيور، ونشكره على تنبيه مرتادي الشاطىء بحالة الموج وغدرهِ، وعلى نصيحته إلى الصيادين بأن البحر "عاف"وموجه عالٍ.

لا ترتعش الأسماك من برد الشتاء لكنه يغريها بالظهور، يمنحها الحرية والكثير من العاطفة والتوصيات، بإمكاننا إيصالها ندعوها للحذر بالمكوث، في العمق حتى تبقى بعيدة عن مناطق الصيد،

يقول والدي: الشتاء يحتاج إلى المساحة للتنفس مجتمعين حوله، نندفع في مساحاته المخصصة مشحونين بأمانينا، متطلعين لإنهاء الخصومة والصمت وما فعلته أيام الجائحة «كوفيد 19»بتركنا وحيدين. نغرف هواجس تعزلنا عن بعضنا.

الشتاء له رأيّ في الدفء، كلّ فكرة يطرحها لها صلة بالتقارب والعلاقات والتواصل والاقتراب، والحنين للأماكن المرتبطة بالشتاء، مطاردين الحطب والحطاب والبحث معه عن الدفء المنشود، كما إننا نحتاج إلى حكاية الجدّات في انتظارات الشتاء وبوح القلب للنجوم «وطهلال» الغيم وتساقط الشهب، نحصي أحلامنا البريئة منتظرين وعد المطر،يبشرنا بحصاد الربيع ومعلناً قدومه.

«ليلي طـــويل ولاهـب الـنار وقاد
يـوم الشـتا هبهب علينا هبوبه»

شتاء الطير ... يذهب بعاطفته إلى الشمس ليعانق النور لتقترب أكثر للورد وكأنها تلتقط شيئاً ما ترتفع به للمدى منصتةً لحفيف الأشجار مقتربةً من موسيقى الطبيعة.

شتاء الوادي....يقربنا من صقيع البرد الجاذب لمشاعر الناس ملهماً الخيال، منتظراً جريان الوادي وطاقة في النفوس.

«لا شيء أكثر من البرد
يخفيك داخلك
في موقف سيارة أو في غرفة
الشتاء جميل،
يخرج ملابسي من الخزانة»

التقدمي

التقدمي العدد 218 ـ يناير 2025 السنة 24 SDPA 499

رئيس التحرير: د.حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي. سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

فاصلة منقوطة

فاطمة محسن

أنا لست أنا
أعتقد أنني
طرف معادلةٍ نسيها الكون مفتوحة؟
أو فاصلةٌ منقوطةٌ في متاهةِ سطر
هل فكّرت يوماً ...
أنّك مجرد خيال تسرب من شاعر مجنون
أو فكرة دارت بعقل فيلسوف قبل أن يصلب
أو صدى لحوارٍ بين جملتين، أفسدت عليهما الفاصلة لذّة الوصل

أنا أفعل، أنا أفكر بجنون
أحياناً أظنّ بأنّي مجرد ضباب انسل من حدود غيمة
أو ربما أنا كتاب تحركه الأسئلة، فيطرق باب النجوى
أو موجة إنتهى شغفها بالبحر، فانتحرت على الشاطيء
وأحياناً، أحياناً كثيرة أتقمص دور البحر
ثم أكتشفُ أنّه عميق كندمي ... فأنسحبُ

دون أن أمسك بلؤلؤةٍ واحدة
ربما أنا أثرٌ جانبي لزهرة جلجامش
سرقها ثعبان أعمى، فعرفت أنّ الخلود
ليس نظرة عينيك بل ذلك الوهم الذي
نطارده ولا يغادرنا
ثم أدركت أخيراً بأنّ قصيدةً كانت تجرب
الشك، وتشاغب الوقت
فخطر لها أن تكون امرأة
فـكـنـت.

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com